مســار الإنجــازات

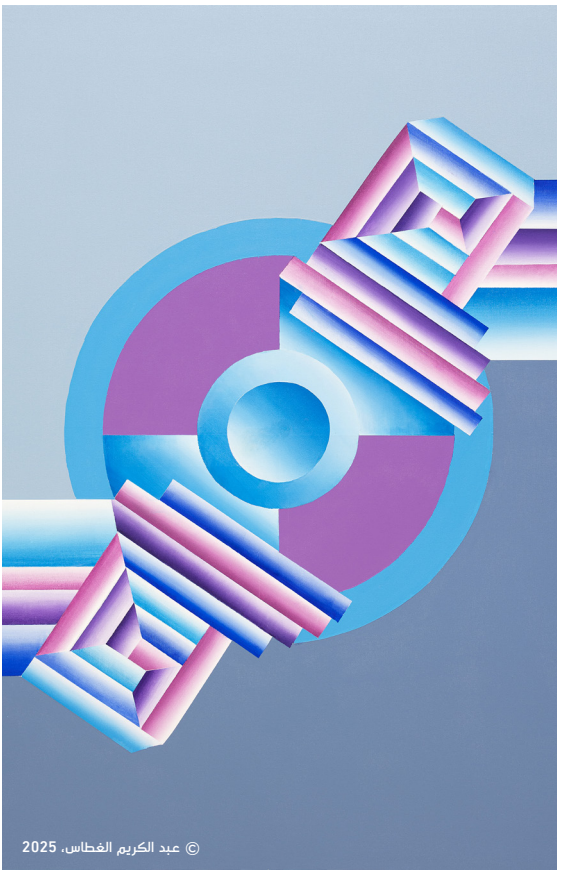

التجمع الوطني للأحرار

مسار
الإنجازات

نود أن نعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا
للفنان عبد الكريم الغطاس، الذي ساهم من
خلال لوحته الفنية في التعبير عن رسالتنا.

الفهرس

تقديم **9**

مغرب الإصلاحات الكبرى بقيادة جلالة الملك **17**

أولا: 26 سنة من القيادة الملكية 20
ثانيا: مساهمة الأحرار في الإصلاحات الوطنية الكبرى 36

إصلاح جديد بنموذج حزبي جديد **47**

أولا: سياق ما بعد شتنبر 2021 48
ثانيا: نموذج تنموي جديد ونموذج حزبي جديد 55

8 شتنبر.. الثقة ورسائل الأمل **83**

نحو المستقبل... ..... **151**

تـقـديم

عزيز أخنوش

بنفس العزم وروح المسؤولية التي أهلتنا، داخل التجمع الوطني للأحرار، لكسب ثقة المواطنات والمواطنين خلال انتخابات 8 شتنبر 2021، ثم نيل الثقة الملكية السامية يوم 10 شتنبر، والتصويت البرلماني على البرنامج الحكومي يوم 13 أكتوبر 2021، نعود اليوم، ونحن نقترب من نهاية الولاية الحكومية التي تحملنا مسؤولية قيادتها، إلى تقييم العمل الذي أنجزناه عبر استحضار ما تحقق من إنجازات ومسارات واعدة، وتحديد ما يستوجب مواصلة الجهود لاستكماله مستقبلا، انسجاما مع التوجيهات السامية والرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

كان التكليف الانتخابي، الذي حصل عليه حزبنا في انتخابات 2021، جوابا شعبيا غير مسبوق من حيث نسبة المشاركة التي تجاوزت 50٪، وهي النسبة الأعلى منذ اعتماد الدستور الجديد. ولم يكن هذا الرقم مجرد مؤشر عادي، بل حمل دلالة مزدوجة، إذ عكس من جهة أولى، حاجة ملحة إلى التغيير في ظل ما أفرزته المعادلات السياسية السابقة من نتائج مرتبكة عكست تقلبات المزاج السياسي في سياقات معينة، ومن جهة ثانية، عبّر عن بحث جماعي عن استعادة الطمأنينة بعد التحديات السيادية والاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها التغيرات المناخية وجائحة كوفيد والضغوطات الجيوسياسية أمام سيادة واستقرار الدول الوطنية.

في هذا السياق، جاء تحمُّلُنا للمسؤولية الحكومية بعد انتخابات نزيهة وشفافة، أفرزت خريطة سياسية جديدة أعادت تشكيل ميزان القوى الحزبي، جاعلة حزبنا في صدارة المشهد الانتخابي والسياسي، مرسخة موقعه كفاعل رئيسي في قيادة المرحلة. غير أننا واعون بأن القوة الحقيقية لا تُقاس بعدد المقاعد، بل بالقدرة على تحويل الثقة الشعبية إلى منجزات ملموسة.

فحزبنا لم يعتبر أبدا هذه النتائج مجرد تتويج أو تشريف لنا. بل رأينا فيها، قبل كل شيء، تكليفا وطنيا ومسؤولية جسيمة تجاه الوطن والمواطنين، تُلزمنا بتحقيق تعاقدنا معهم في الميدان، والاستجابة لانتظاراتهم الطموحة التي لا تحتمل التأجيل.

وقد حملنا هذا التكليف بروح وطنية عالية وصادقة، واضعين نصب أعيننا، أن هذه المسؤولية تقتضي منا الوفاء الكامل بالتزاماتنا مع المواطنين، والسعي الدؤوب لتحقيق طموحات جلالة الملك، نصره الله، وأن نحمل أمانة المساهمة في الإصلاح بكل جرأة واستقامة، احتراما للثقة التي وُضعت فينا، وحرصا على ألا نخلف الموعد مع آمال فئات واسعة من المواطنين، التي راهنت على التغيير الواقعي لا الشعارات، وعلى النجاعة لا الخطابة، وعلى الفعل لا التبرير.

إننا اليوم، ونحن على مشارف إكمال ولايتنا الحكومية، قادرون على الجزم، بكل تجرد وموضوعية، بأن ما أنجزناه، يتعدى كونه

مجرد حصيلة بمعناها الكلاسيكي المتداول ليرتقي إلى مستوى المساهمة الوطنية في تحقيق الانتقالات الكبرى نحو المغرب الصاعد كما يطمح إليه ويرعاه جلالة الملك، نصره الله.

لقد قدنا، بنجاح واقتدار، ولاية برلمانية وحكومية وطدت الخيار الديمقراطي المؤسساتي ببلادنا، وفيها فُتحت أوراش إصلاحية كبرى لآليات الديمقراطية المحلية وتعزيز الحريات ومنظومة حقوق الإنسان ومكانة المرأة والأسرة...

لقد نجحت حكومتنا في المساهمة بفعالية في تحقيق انتقال اجتماعي عبر إرساء دعائم الورش الملكي للدولة الاجتماعية، مع الحرص على تحصين اقتصادنا وتقوية مناعتنا المالية، على الرغم من الوضع الاقتصادي الضاغط الذي طبع هذه الولاية، بسبب توالي التوترات الدولية وتأثيرات التقلبات المناخية على الأسعار وسوق الشغل، والتي شكلت عوامل ضغط إضافي على الإكراهات الموروثة. ومع ذلك، لم نتنصل من مسؤولياتنا، ولم نتخلَّ عن التزاماتنا، بل على العكس، اجتهدنا داخل بيئة صعبة ومركبة، ما انفكت تزداد تعقيدا.

وفاؤنا بمختلف التزاماتنا في مختلف المحطات هو الذي طبع فلسفة مشاركتنا في مختلف حكومات الانتقال المؤسساتي، وهو الالتزام نفسه الذي حفز انخراطنا في الحكومة الحالية في تنزيل

الأسس العميقة للانتقال الاجتماعي لبلادنا، تماشيا مع الرؤية السديدة لجلالة الملك، دام له النصر والتمكين.

لقد أظهرت التجارب أن أي انتقال مؤسساتي متين ومستدام لا يتحقق دون انتقال اجتماعي فعال وطويل الأمد. وعند هذا المستوى بالضبط تتحدد القيمة السياسية والتاريخية لمساهمتنا الوطنية في التحولات الانتقالية التي انخرطت فيها بلادنا.

لا شك أن نجاحنا نابع من إيماننا بمشروعنا الإصلاحي وراهنيته الوطنية، ومن دخولنا التجربة مسنودين بشرعية انتخابية قوية وتحالف سياسي منسجم.

والفضل في ما حققناه من إنجازات يعود، بالدرجة الأولى، إلى ثقة جلالة الملك، نصره الله، وتوجيهاته السديدة والمتبصرة التي حولت الكثير من التحديات إلى فرص نجاح.

كما يعود الفضل كذلك إلى انسجام الأغلبية وتماسكها القوي، والتي اشتغلت بشكل مسؤول ومؤطر بميثاق مشترك ومشاورات مستمرة، ما مكّن العمل الحكومي من تحقيق مكاسب ملموسة. وسَيذكُر المواطنون، كما سيُسجل التاريخ، أن هذه الأغلبية شكلت نموذجا للتوافق والمسؤولية وخدمة المغاربة بثقة والتزام جماعي راسخ.

وطيلة هذه الولاية الحكومية كنا أوفياء لنهجنا في الإنصات، متفهمين التطور في مستوى المطالب الاجتماعية وأشكال التعبير عنها، وهو ما نعتبره سلوكا صحيا يعبر عن حيوية المجتمع وارتفاع منسوب الوعي بالمطالب الاجتماعية المشروعة. ومن هذا المنطلق، حرصنا باستمرار على التفاعل الإيجابي مع تطلعات المواطنين والاستجابة لانتظاراتهم.

ولذلك، فإن أي تحليل موضوعي ورصين للوضع الحكومي الراهن لا بد أن يخلص إلى أن حزبنا، الذي تشرف بتحمل مسؤولية قيادة هذه التجربة، يستحق الإنصاف والتقدير. ونحن اليوم، إذ نستشرف المستقبل، نتطلع بثقة متجددة إلى مواصلة المسار، خاصة في ظل ما تحمله المرحلة المقبلة من مؤشرات إيجابية وفرص واعدة لبلادنا. فحزبنا يتوفر على الكفاءة وتراكم الخبرة وجميع مقومات المشروعية السياسية التي تؤهله لاستكمال تنزيل الأوراش الكبرى المفتوحة، لاسيما وأن بلادنا مقبلة على استحقاقات دولية بارزة، وانتقالات تنموية عميقة، وتحولات ديمغرافية كبرى تفرض تحديات متزايدة على حاضر ومستقبل الوطن.

وبنظرة التفاؤل للمستقبل، فإن المقام والدور التاريخي المنوط بالحزب يفرضان تثمين التجارب السابقة، واعتماد قراءة موضوعية للتجربة الراهنة، واستشرافا واعيا للفرص المتاحة. لا سيما أننا

نبتغي من هذه الوثيقة، التي نضعها بين أيديكم، أن تشكل مساهمة فعالة في استشراف بناء المغرب الصاعد، إلا أنها لن تبلغ غاياتها المنشودة إلا بانخراط مختلف القوى الحية في المجتمع انخراطا فعّالا ومسؤولا، من أجل بناء مغرب المستقبل؛ مغرب يضمن تكافؤ الفرص والإنصاف والعدالة للجميع، ويتيح لكل فرد دورا حقيقيا وفاعلا في صياغة هذا المستقبل المشترك، بروح عالية من المسؤولية والوطنية الصادقة.

مغرب
الإصلاحات
الكبرى بقيادة
جلالة الملك

من مقتضيات الإنصاف، وفي إطار قراءة موضوعية لمسار الإصلاح الوطني، الإقرار بأن البيئة السياسية والنظام المؤسساتي بالمغرب عرفا تطورا مستمرا بفضل الإصلاحات الكبرى التي قادها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في تفاعل دائم مع انتظارات المجتمع ونبضه. وفي هذا السياق، تندرج التجربة الحكومية لحزب التجمع الوطني للأحرار، إلى جانب تجارب حزبية أخرى، كحلقة إصلاحية ضمن مسار وطني طويل ومتدرج للإصلاح.

إن تجربتنا لم تنبثق من فراغ إصلاحي، ولا تزعم أن التاريخ قد بدأ معها، بل قامت على تراكمات إصلاحية كبرى وأرضية صلبة، مكنت بلادنا ليس فقط من الصمود في عالم متغير، بل من امتلاك طموح أكبر لدخول نادي القوى الصاعدة، مثلما عبر عن ذلك بوضوح وثقة جلالة الملك، نصره الله، في خطاب العرش لسنة 2025، حيث أكد جلالته على أن المغرب اليوم لم يعد مجرد بلد نام يسعى للحاق بركب التنمية، بل أصبح فاعلا إقليميا صاعدا، يتموقع بثبات داخل نادي الدول الصاعدة بفضل اختيارات استراتيجية محكمة، واستقرار سياسي متين. وقال جلالته: "**فما حققته بلادنا لم يكن وليد الصدفة، وإنما هو نتيجة رؤية بعيدة المدى، وصواب الاختيارات الكبرى، والأمن والاستقرار السياسي والمؤسسي الذي ينعم به المغرب**".

تؤطر نجاحات هذا السياق الإصلاحي الوطني الأرضية التي ننطلق منها للانخراط في هذا الطموح المغربي، كما فعلنا دائما في جميع المحطات الكبرى لتأهيل بنياتنا السياسية والمؤسساتية والتنموية.

ولأن كل تجربة حكومية هي ابنة بيئتها، ولها سياقاتها وظروفها الخاصة بحكم الطابع المتغير لمحيطها الخاص، جاءت قيادة

التجمع الوطني للأحرار للحكومة في سياق متغيرات ظرفية وتحديات جديدة، وفي سياق البحث الوطني عن إيقاع يقظ ومتجدد لبنياننا الإصلاحي وطموحنا الوطني.

في هذا المحور نرصد الإصلاحات الملكية الكبرى التي شكلت روافع لطموحنا الوطني، وكيف انخرطنا كتجمعيين في الأوراش الكبرى لبلادنا، كما نتوقف عند مستجدات الظرفية التي أطرت تجربتنا الحكومية.

أولا: 26 سنة من القيادة الملكية

"لقد قيض الله لنا أن نتربع على عرش أجدادنا الميامين وفق إرادة والدنا الذي أسند إلينا ولاية عهده، وبناء على مقتضيات الدستور وطبقا للبيعة التي التزم بها ممثلو الأمة، فتسلمنا المشعل من يد والدنا قدس الله روحه لممارسة مسؤولية قيادة البلاد. ونحن بحول الله مصممون العزم على مواصلة مسيرة التطور والنماء لصالحك شعبي العزيز، ولفائدة جميع فئات الشعب ولاسيما الفئات المحرومة التي يستأثر مصيرها باهتمامنا، والتي نوليها عطفنا وحنونا."

بهذا الخطاب الجامع المانع، اختار جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بداية لمسار جديد من قيادة سفينة المملكة.

26 سنة من النجاحات الملكية ومن التراكمات الإيجابية وسط عالم متغير، مرحلة جسدت الاختيارات الكبرى ورسخت التنويه والاعتراف بهذا الاستثناء الإقليمي الذي يكرس مفهوم الدولة - الأمة التي ترعرعت في حضن الدولة العلوية الشريفة بما تحمله من دلالات الإرث التاريخي والرمزي الممتد إلى الدوحة النبوية الشريفة.

1. الصحراء المغربية: نموذج تنموي لحنكة الدبلوماسية الملكية

سيظل 31 أكتوبر 2025 يوما خالدا في تاريخ كفاحنا الوطني من أجل وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية. وسيذكره المغاربة كعنوان بارز لمهارة وفعالية المقاربة الملكية في تدبير نزاع صحرائنا المغربية.

فهذا الانتصار الدبلوماسي لم يكن خطوة ظرفية أو قرارا معزولا، بل شكل مشروعا وطنيا عميقا وطويل الأمد، قاده جلالة الملك، نصره

الله، بحكمة وصبر استراتيجي، في إطار عمل جاد ومتواصل أنجز بإخلاص وثبات، معتمدا رؤية واضحة وتراكما دبلوماسيا وسياسيا متدرجا.

وفي هذا السياق، جاء إقرار عيد الوحدة، الذي جعله جلالة الملك يوما وطنيا يخلد في 31 أكتوبر من كل سنة، تتويجا لكفاح ملكي طويل النفس، أفضى إلى تحول نوعي في التعاطي الدولي مع القضية، توج بقرارات لمجلس الأمن الدولي تؤكد أن لا حل سياسي خارج سيادة المغرب على صحرائه، وهو تحول حاسم في ميزان القوى الدولية، تحقق في أعلى مستويات الشرعية المؤسساتية.

في أفق استراتيجي كبير، دخلت السياسة الخارجية في عهد الملك محمد السادس، نصره الله، منعطفا ودينامية جديدين، وعرفت تحولات جذرية، وهو ما انعكس خلال 26 سنة الماضية على النتائج والأهداف المحققة في تدبير الملفات الحيوية للخارجية المغربية، وعلى رأسها ملف الصحراء المغربية.

فالمقاربة الملكية لقضية وحدتنا الترابية انتقلت تدريجيا من دبلوماسية رد الفعل إلى منطق أخذ زمام المبادرة والحزم في اتخاذ القرارات مع مختلف الشركاء والمتدخلين في هذا الملف.

هذا التحول النوعي في "النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم"، كما أكد جلالة الملك، نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب، جعل المملكة تواصل جهودها الدؤوبة لوضع قضية الصحراء المغربية في نهاية مسارها الطبيعي بعدما عمر هذا النزاع المفتعل أزيد من 50 سنة، ذلك أن مخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب سنة 2007 يعتبر علامة فارقة في تاريخ معالجة هذا النزاع أمام المنتظم الدولي،

والذي يحظى اليوم باعتراف دولي غير مسبوق، حسمه قرار مجلس الأمن الدولي في أكتوبر 2025، بتأكيده على أن حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية هو الحل الأساس والوحيد للتفاوض.

فهذه النظرة الجديدة في المواقف الدولية لم تأت من فراغ، بل جاءت نتيجة طبيعية لدبلوماسية واضحة تعي جيدا حجم التحولات والسياقات الجيوستراتيجية والسياسية، وموقع المملكة في ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد تعزز هذا المسار من خلال الزيارات الملكية المتعددة إلى الدول الإفريقية، التي شملت أزيد من 30 دولة، وأسفرت عن توقيع أكثر من 1.000 اتفاقية تعاون ثنائي، مما وفر دعما إفريقيا وازنا تجسد في قرار حوالي 30 دولة فتحت تمثيليات قنصلية لها في أقاليمنا الجنوبية.

وفي نفس الوقت، لا يمكن قراءة هذا الوضع المتقدم لصالح قضيتنا الوطنية دون الوقوف عند المسار الإيجابي الذي خلقه النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي أطلقه صاحب الجلالة سنة 2015 كخطوة جريئة لكسب الرهان التنموي الشامل في الجهات الجنوبية الثلاث.

ذلك أن هذا النموذج ينضاف إلى سلسلة الأوراش التي باشرتها بلادنا بالمناطق الجنوبية للمساهمة في تحقيق دينامية تنموية جعلت المنطقة جزءا لا يتجزأ من الازدهار الاقتصادي الذي تحظى به جميع الجهات والأقاليم بالمملكة، مما سمح لهذه الأقاليم بلعب دورها المحوري الكامل كقطب اقتصادي واعد وجسر يربط أوروبا بإفريقيا، خاصة وأن هذا المسار المندمج تعزز بالمبادرة الملكية الأطلسية التي تبرز بالملموس الرؤية الاستراتيجية للتعاون الإفريقي وصياغة مبادرات نوعية للدفاع عن المصالح المشتركة لإفريقيا.

فالمملكة كانت سباقة إلى تنظيم الاجتماع الوزاري الأول للدول المطلة على المحيط الأطلسي، سنة 2022، وذلك بهدف توحيد الفضاء الإفريقي والنهوض به عبر ثلاث محاور رئيسية، يتعلق المحور الأول بـالحوار السياسي والأمن والسلامة، ويتعلق الثاني بالاقتصاد الأزرق والربط، فيما يرتبط المحور الثالث بالبيئة والطاقة.

وستشكل هذه الاستراتيجية الملكية منصة جديدة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي للمملكة عبر الواجهة الأطلسية، وفي نفس الوقت لتقوية الاندماج والتعاون لدول الساحل والصحراء، في إطار مقاربة مبتكرة ومندمجة لتعزيز استقرار وأمن المنطقة.

كما وجب التذكير بأن القرار الملكي القاضي بعودة المملكة إلى حضنها الإفريقي شكل لحظة تاريخية لمرحلة جديدة من العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بشركائه الأفارقة وبداية لمسلسل استراتيجي يرمي إلى ترسيخ مكانة وقوة المملكة داخل النسيج الاقتصادي الإفريقي، والمساهمة في توفير كل الشروط الضرورية للاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الأفرو-إفريقية ومواجهة تحديات الفقر والأوبئة والإرهاب، وفتح آفاق جديدة لمخططات تنموية في إطار شراكات جنوب – جنوب.

لقد توج التدبير الملكي المتبصر والحكيم لقضية الصحراء المغربية باعتراف أممي غير مسبوق بعدالة القضية من خلال القرار الأممي 2797، والذي أكد، وبشكل نهائي وواضح ولا رجعة فيه، على مغربية أقاليمنا الجنوبية، وأقر المبادرة الملكية للحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية الحل الأساس والوحيد للتفاوض.

إن هذا التحول الدبلوماسي العميق في مسار قضيتنا الوطنية، والذي ينضاف إلى ما تحقق من مكتسبات دبلوماسية وسياسية،

صادف تخليد الشعب المغربي للذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة التي أطلقها الملك الراحل المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه.

وللتاريخ نقول، إنه منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، عرش أسلافه الميامين، قبل 26 سنة، شكّلت الدبلوماسية الملكية بقيادته الرشيدة، نموذجا فريدا في إدارة هذا الملف المتشعب الذي استمر لأكثر من نصف قرن، كأحد أطول النزاعات الإقليمية في العالم.

هذه العبقرية الدبلوماسية الملكية اتسمت على الدوام بالرؤية الاستراتيجية والهادئة والقوة الناعمة، والتي لم تعتبر قضية الصحراء المغربية قضية تفاوضية محدودة بزمن أو ظرف سياسي، فهذا الإدراك المبكر لطبيعة الصراع جعل الدبلوماسية الملكية الرشيدة تتبنى نهجا ذكيا يختلف عن المقاربات الكلاسيكية، نهج عرف كيف يستند إلى المزاوجة بين المنطق الواقعي والتدبير المبدئي المبني على طول النفس وتجاوز ردود الفعل غير المنتجة والتدرج والتراكم في بناء المواقف وكسب المصداقية من دول العالم.

إن هذه الحنكة الدبلوماسية والكاريزما الكبيرة التي يتمتع بها جلالته مكنت بلادنا من إقناع المجتمع الدولي، بما فيه القوى الكبرى، بنهج حل سياسي واقعي، من خلال مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها جلالته سنة 2007، هذا المقترح الذي تحول من مبادرة وطنية إلى مرجعية سياسية دولية داخل الأمم المتحدة بفضل عملية تراكمية متدرجة أعادت تعريف أدوار الدبلوماسية المغربية ووظائفها.

2. المفهوم الجديد للسلطة: استراتيجية شاملة للإصلاح الإداري

إن العهد الجديد الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يستوقفنا لاستحضار الرؤية الملكية الجديدة التي تأسست على مفاهيم استراتيجية ظهرت ملامحها الكبرى من خلال تبني المفهوم الجديد للسلطة، ذلك المفهوم الذي جسد آلية عقلانية لمصالحة المواطنين مع المرفق العمومي وتجاوز كل الممارسات الإدارية السابقة، والدفع نحو إعادة تأهيل مؤسسات الوساطة ودمقرطة أساليب عملها، ومن ثم إعادة النظر في أدوار المؤسسات وبناء منظور جديد لتدبير الشأن العام، غايته الفضلى استكمال مسار دولة الحق والقانون وخدمة التنمية المحلية.

لذلك، كان لهذا المفهوم أبعاد ودلالات واضحة على مسار تطوير المؤسسات ببلادنا، فالرؤية الملكية كانت تسير في اتجاه إحداث تغيير عميق في الأداء العام للإدارة المغربية، واستهداف الأبعاد الديمقراطية والتنموية لهذا التوجه الذي يهدف بالأساس إلى تجديد العلاقة بين الدولة من جهة والمواطن من جهة ثانية، وبالتالي نهج حكامة جيدة تؤسس للانتقال من إدارة بيروقراطية متصلبة إلى إدارة مواطنة مؤسساتية وخدماتية.

وقد تطلب التنزيل الأمثل لهذا المفهوم إجراء مراجعة عميقة لعدد من النصوص القانونية والتنظيمية التي أسست لمناخ سياسي وإداري يتلاءم وتصورات العهد الجديد.

وهذه القراءة الجديدة لمفهوم السلطة ساهمت بشكل واضح في تغيير أدوار مؤسسات الدولة التي لم تعد تنحصر في وظيفة الضبط والتدبير الإداري التقليدي، بل امتدت إلى استشراف

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تدخلات الدولة التي تظهر ملامحها الكبرى في منهجية تبسيط المساطر الإدارية وعقلنتها، وإطلاق تجربة إحداث المراكز الجهوية للاستثمار لتحريك عجلة التنمية وتحقيق النهوض الاقتصادي، دون إغفال ما يرتبط بالمفهوم الجديد للسلطة من رعاية المصالح العمومية، وتدبير الشأن المحلي، والمحافظة على السلم الاجتماعي.

3. الإنصاف والمصالحة: شجاعة ملكية لتحقيق المصالحة الوطنية

شكلت لحظة الإعلان عن القرار الملكي السامي بإحداث هيئة للإنصاف والمصالحة محطة ديمقراطية لإعادة كتابة التاريخ الحقوقي للمغرب الحديث وأحد أبرز سمات العهد الجديد، حيث شكل فتح ملف العدالة الانتقالية منعطفا بارزا في مسار الانتقال الديمقراطي ببلادنا، وتجربة نموذجية في المحيط الإقليمي والدولي، أسست لمصالحة وطنية وقطعت مع كل الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وهي إرادة ملكية تبرز الرؤية المتبصرة لجلالته وإدراكه العميق لحجم التحولات العالمية ومدى مساهمتها في بناء مغرب الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن اختياراته الاستراتيجية لمغرب المستقبل.

وقد جسدت هيئة الإنصاف والمصالحة، في هذا السياق، خطوة جريئة وشجاعة غير مسبوقة في التاريخ السياسي للمملكة، عكست إرادة ملكية قوية في مواجهة الماضي بروح من الشفافية والمسؤولية. كما مثلت تعبيرا ساميا عن شجاعة أخلاقية وسياسية، أسهمت في توثيق الذاكرة الوطنية، وإنصاف الضحايا، وترسيخ ثقافة الحقيقة والمساءلة، مما جعل منها مساهمة نوعية وأساسية

في كتابة صفحة جديدة من تاريخ المغرب الحديث، قائمة على المصالحة، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان.

وهي تجربة حظيت بإشادة واسعة على الصعيدين الدولي والأممي، باعتبارها من بين التجارب القليلة المماثلة في مجال العدالة الانتقالية، كما جرى تكريس خلاصاتها وتضمين توصياتها ضمن مقتضيات دستور 2011.

مقابل هذا الاستثناء المغربي لتجاوز الصعوبات السياسية والحقوقية التي عاشها المغرب خلال حقب تاريخية معينة، تم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ليشكلا مسارين متكاملين في مشروع وطني واحد، يجمع بين جبر ماضي الانتهاكات وبناء شروط التنمية والكرامة في الحاضر والمستقبل.

وقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عنوانا بارزا لمشروع اجتماعي ثوري عميق وطويل الأمد، وعلامة فارقة في مسار المملكة للنهوض بأوضاع المواطنين وصيانة كرامتهم، ومحاربة الفقر والهشاشة.

فعلى امتداد العشرين سنة الماضية، ومنذ إقرار هذا المشروع الوطني سنة 2005، نجحت المبادرة الوطنية في بلوغ الأهداف المسطرة، خاصة ما يتعلق بتقليص الفقر متعدد الأبعاد والرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وتحسين الولوج إلى التعليم والصحة والدخل والخدمات الأساسية، والبنيات التحتية، بما عزز شروط التنمية المتوازنة والمستدامة على الصعيد الوطني.

4. إنصاف المرأة المغربية: ورش مجتمعي مشرق

وبنفس العزيمة والإرادة الملكية، ستظهر قضية المرأة كأبرز تجليات التحولات الأساسية للعهد الجديد، وقضية من القضايا الهامة والحساسة ومجالا خصبا لرهانات الفاعلين على المستوى السياسي، لكن طبيعة الملف النسائي وخصوصية المجتمع المغربي، كان محددا رئيسيا في الانخراط الكلي للملك محمد السادس، نصره الله، في خلق توافق حقيقي يدرك حجم التحولات الاجتماعية وما تمخض عنها من دخول المرأة لمختلف مناحي الحياة والمشاركة فيها، لذلك يمكن التأكيد على أن الفترة الفاصلة ما بين 1996 و1999 كانت من أهم المراحل السياسية بالنسبة لقضية المرأة بعدما أظهرت التنظيمات النسائية درجة كبيرة من النضج والوعي السياسيين، وهو ما كان له أبعاد ودلالات أخرى ساهمت في فتح النقاش حول مدونة الأسرة.

فالتقاطبات المجتمعية الحادة التي خلقها النقاش بين المرجعيتين (الحداثية والمحافظة) حول قضية المرأة، تطلبت تحكيما ملكيا وتدخلا لإمارة المؤمنين بالنظر لقدرتها على استيعاب كافة الأطروحات والديناميات الوطنية، لذلك تعتبر المصادقة البرلمانية على القانون الجديد للأسرة محل قانون الأحوال الشخصية من أهم التطورات التي عرفتها بلادنا سنة 2004، وبالتالي يعتبر إصلاح مدونة الأسرة آنذاك ثمرة مسيرة طويلة من النضال الذي وضع مؤسسة الأسرة في سياقها الاجتماعي لاحتواء كل الآثار السلبية لتفككها وانحلالها.

كما شهدت أوضاع المرأة المغربية، في عهد الملك محمد السادس، نصره الله، تحولا عميقا جعل من النهوض بحقوقها خيارا مجتمعيا

واضح المعالم. فقد كُرِّست المساواة والمناصفة دستوريا، وتعزز حضور المرأة في المؤسسات المنتخبة ومراكز القرار، بما أنهى جزءا مهما من الإقصاء السياسي التاريخي. كما تم تبني إصلاحات قانونية لحمايتها من العنف والتمييز، وتوسيع ولوجها إلى التعليم والشغل والحماية الاجتماعية، خاصة عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما أُقر حضور المرأة في الحقل الديني والثقافي، بما عزز مكانتها كفاعل كامل في بناء المجتمع، لا كموضوع للحماية فقط، بل كشريك في التنمية والاستقرار.

وبنفس طموح الإصلاح وروح التوافق الوطني وتغليب منطق الانفتاح على العصر والاجتهاد في قراءة النصوص الدينية المؤطرة، سيعود جلالة الملك، نصره الله، سنة 2024 إلى الدعوة لمراجعة جديدة تأخذ بعين الاعتبار تطورات المجتمع وصعوبات التطبيق القضائي للمدونة التي تم التوافق حولها قبل عشرين سنة.

5. الإصلاح الدستوري والسياسي لسنة 2011: مساهمة تجمعية

وفي خضم هذا التقدم الملحوظ في بلورة أفق اجتماعي واقتصادي وحقوقي للدولة المغربية الحديثة، برزت فكرة التحديث السياسي مدعومة بضرورة تأهيل المشهد السوسيو-سياسي في إطار استمرارية تطور وسيرورة المؤسسات السياسية ببلادنا، وهو ما انبثق عنه إطلاق مسلسل الإصلاحات الدستورية كنتيجة طبيعية للتحولات الدولية والإقليمية.

فالمراجعة الدستورية لسنة 2011 تبقى استثنائية بكل المقاييس داخل محيطنا الخارجي، ذلك أن عودة الملف الدستوري لطاولة النقاش العمومي قاده الملك محمد السادس، نصره الله، باعتباره

رئيسا للدولة في سياق التفاعل مع الدينامية المجتمعية، ونضج التجربة المغربية في قدرتها على ضبط النقاش العام حول طبيعة المطالب الدستورية والأفق السياسي المنتظر منها.

فإذا كان الخطاب الملكي ل 30 يوليوز 1999 لحظة من لحظات بناء الدولة المغربية الحديثة، فإن خطاب 09 مارس 2011 شكل الأساس المتين للنموذج الديمقراطي التنموي الذي يريده صاحب الجلالة لأبناء شعبه الوفي، فهذا الخطاب التاريخي كان بمثابة الإعلان الرسمي وبقناعة راسخة في فتح باب النقاش الدستوري وجعله مدخلا مركزيا لبلورة عدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية.

ذلك أن الخطاب الملكي السامي تجاوز سقف طموحات الفاعلين، لا من حيث الجرأة السياسية ولا من حيث مضمون الإصلاحات الدستورية المقترحة آنذاك، والتي تأسست، وفق الاستراتيجية الملكية، على سبعة مرتكزات تتعلق بتعدد روافد الهوية المغربية وفي صلبها الأمازيغية كلغة لكل المغاربة، وترسيخ دولة الحق والمؤسسات، ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والأخذ بعين الاعتبار خلاصات تقرير الخمسينية، والارتقاء بالقضاء إلى مرتبة سلطة مستقلة، وتقوية صلاحيات المحكمة الدستورية، وتوطيد فصل السلط وتوازنها، والعمل على تحديث المؤسسات ودمقرطتها وعقلنتها من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة يتبوأ فيها مجلس النواب مركز الصدارة، وانتخاب حكومة على أساس الإرادة الشعبية المعبر عنها بواسطة الاقتراع العام والمباشر وتحظى بأغلبية مجلس النواب، وتعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، مع تقوية مكانته كرئيس للسلطة التنفيذية وكمسؤول عن الحكومة

والإدارة العمومية وتنفيذ البرنامج الحكومي، وفي نطاق التعددية الحزبية تعزيز وتقوية دور الأحزاب لتأطير المواطنين وإعادة النظر في آليات تخليق الحياة العامة مع ربط ممارسة السلطة العمومية بالمراقبة والمحاسبة، دون إغفال تقوية أدوار المعارضة، من خلال تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية.

ولا شك أن الإحساس بالمسؤولية الوطنية والتاريخية في إنتاج وثيقة دستورية بمضمون سياسي واجتماعي يتيح للجميع المشاركة في تدبير الشأن العام من داخل أرضية تستحضر الخصوصية المغربية، هو ما دفعنا في حزب التجمع الوطني للأحرار آنذاك إلى التفاعل الإيجابي مع مضامين الخطاب الملكي والآليات السياسية التي أفرزها، حيث كان الحزب، وهو الذي ساهم في عدة محطات تاريخية عاشتها المملكة، يعي جيدا حجم المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدى عموم المغاربة، مما فرض علينا الانخراط بقناعة راسخة في مسلسل الإصلاحات الدستورية التي عرفتها بلادنا.

6. الجهوية المتقدمة: ديمقراطية محلية في خدمة التنمية

في خضم هذا المسار التحولي للمغرب المعاصر، ظهرت ملامح جديدة لمغرب الجهات كورش استراتيجي وطني لخدمة التنمية الترابية الشاملة.

ولا شك أن بلادنا راكمت تجربة محترمة في مجال تطوير اللامركزية، حيث راهنت منذ مطلع الاستقلال على وضع اللبنات الأولى لنظام اللامركزية الترابية كوعاء يضم جيلا جديدا من الإصلاحات الترابية

لتحسين الحكامة المحلية وجعل تدخلاتها تصب في اتجاه ضمان التماسك الاجتماعي ومحاربة كل أشكال الفقر والهشاشة.

فقد كان الميثاق الجماعي لسنة 1976 محطة تاريخية ومرحلة جديدة في مجال اللامركزية، والذي أسندت من خلاله للجماعات المحلية آنذاك اختصاصات جد واسعة، حيث تم تعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتخفيف منطق الوصاية عليها، وخلق آليات جديدة لتدبير الشأن المحلي خاصة ما يتعلق بتحويل الضريبة على القيمة المضافة وتبني نظام جبائي محلي لتنمية الجماعات. وقد تعزز هذا المسار لاحقا برفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة للمجالس الترابية من 30٪ إلى 32٪، وهو الإجراء الذي كان موضوع توصية ضمن كتاب الحزب "مسار التنمية" في ختام الجولات الجهوية للفيدرالية الوطنية للمنتخبين التجمعيين سنة 2024. هذا الرفع أتاح للمجالس قدرا أكبر من الاستقلالية المالية، ومكنها من تمويل المشاريع المحلية وتحسين الخدمات العمومية، معززا التزام الحزب بدعم التنمية الترابية وتعزيز الجهوية.

وتحقيقا للتنمية الجهوية المندمجة والمستدامة، وإسهاما في تحديث تدبير هياكل الدولة والرفع من فاعليتها ونجاعة عملها خدمة للمواطن، وأمام التطورات التاريخية المهمة لمسلسل اللامركزية خلال تسعينات القرن الماضي، كانت الإرادة الملكية واضحة في تتويج هذا المسار الترابي والدفع قدما نحو آفاق واسعة للجهوية المتقدمة تنطلق من مكونات دستور 2011، خاصة عندما أكد، في فصله الأول، على أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة.

وهو مسار كان الهدف منه توطيد دعائم جهوية متقدمة بأفق سياسي وتنموي يتجاوز الإجراءات التقنية والإدارية، وعبرها سيتم تحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية الترابية والمستدامة.

ذلك أن مختلف المقتضيات التشريعية والتنظيمية والاختصاصات المتقدمة التي حظيت بها الجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث، وعلى رأسها مؤسسة الجهة، كانت في مجملها متطابقة مع توصيات اللجنة الاستشارية للجهوية.

لذلك، نقول اليوم، ونحن على مشارف نهاية التجربة الثانية من التدبير الترابي لما بعد 2011، وانطلاقا من إيماننا العميق بكون الجهوية المتقدمة لحظة وطنية أساسية لترسيخ المسيرة التنموية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، فإن واقع الحال يفرض على مختلف القوى الحية داخل المجتمع وكل الحساسيات الوطنية استحضار المسؤولية الوطنية للقيام بوقفة تأملية وتقييمية لواقع التنظيم الترابي ببلادنا، وإعمال الذكاء الجماعي للمستويات الترابية الثلاث، والتي بمقتضاها سيتم استشراف سيناريوهات وحلول واقعية وعملية للتحديات المستقبلية.

فالأحزاب السياسية اليوم أمام تحديات هيكلية لضمان الالتقائية بين سياسة اللامركزية واللاتمركز الإداري، بما يخدم مسار التنمية على المستوى الترابي، وبالتالي نحن أمام ضرورة البحث عن مقاربات جديدة مندمجة ومتكاملة فيما بينها تضمن النهوض بجاذبية المجالات الترابية وتحفيزها على الاستثمار المنتج لفرص الشغل، ثم البحث عن الحلول الميدانية والواقعية للتصدي لبعض الأزمات والمخاطر التي تفرضها التحولات المتصاعدة، وأخيرا

ضرورة جعل الجماعات الترابية قادرة على البحث وابتكار طرق تمويلية جديدة لمواجهة كل التحديات المستقبلية وخلق فرص التنمية الشاملة والمستدامة.

7. الأمازيغية: مسار ملكي لإعادة الاعتبار وترسيخ التعدد الثقافي

في إطار مشروعه المجتمعي الطموح لبناء مغرب حداثي، شكل الاهتمام الملكي بالأمازيغية أحد أبرز العناوين للعهد الجديد، باعتبارها رافدا من روافد الهوية الوطنية.

وقد مثل الخطاب الملكي السامي لأجدير سنة 2001 محطة مفصلية في هذا المسار، حين أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عن إرادة ملكية واضحة لإعادة الاعتبار للأمازيغية، والنهوض بها لغة وثقافة وحضارة، من خلال إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بما شكل تحولا عميقا في مقاربة الدولة للتعدد اللغوي والثقافي، وفتح أفقا جديدا لتثمين هذا الإرث الحضاري في الفضاء العمومي والمجال التعليمي والإعلامي.

كما تعزز هذا المسار الإصلاحي مع دستور 2011، الذي شكل منعطفا دستوريا حاسما في تاريخ المغرب الحديث، إذ تم لأول مرة الإقرار بالأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، تكريسا صريحا للتعدد اللغوي كخيار استراتيجي، وإعلاء لمكانة الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة.

وقد أتى هذا التعديل الدستوري ليؤكد الرؤية الملكية القائمة على وحدة المغرب في تنوعه، واعتبار الاختلاف الثقافي قوة لا ضعفا،

وهو ما يعكس إدراك جلالته العميق لأهمية الحفاظ على الهوية الجامعة للبلاد.

وفي سياق استكمال هذا الورش الحضاري، جاء القرار الملكي السامي بإقرار رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا وعطلة مؤدى عنها، ليجسد الترجمة العملية لسياسة الاعتراف والإنصاف الثقافي، ويعزز شعور المواطنين بالانتماء المشترك.

وفي امتداد لهذه الرؤية الملكية، ظل التجمع الوطني للأحرار يولي مكانة خاصة للأمازيغية ضمن تصوره لمغرب التعدد والإنصاف، باعتبارها مكونا أصيلا من الهوية الوطنية المشتركة، وعنصرا أساسيا في مشروعه المجتمعي القائم على الإدماج والعدالة الثقافية.

وقد انعكس هذا التوجه بوضوح خلال الولاية الحكومية الحالية، حيث عملت الحكومة على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي لها، ورصد اعتمادات مالية مهمة، وإدماجها تدريجيا في الإدارة العمومية، ومنظومة التربية والتكوين، والخدمات العمومية، بما يضمن ولوج المواطنات والمواطنين إليها دون تمييز.

كما تم تعزيز حضور الأمازيغية في الفضاء العمومي والإعلامي، في انسجام تام مع التوجيهات الملكية السامية، وهو ما يشكل خطوة نوعية في مسار الاعتراف العملي بالأمازيغية، والانتقال بها من مستوى التنصيص الدستوري إلى واقع مؤسساتي ملموس يخدم التنمية ويقوي الوحدة الوطنية في إطار التنوع.

ثانيا: مساهمة الأحرار في الإصلاحات الوطنية الكبرى

مع حصول المغرب على الاستقلال، عرفت بلادنا بروز عدد محترم من الأحزاب السياسية، تشكلت مع مرور الزمن لدواعي فرضتها متطلبات المرحلة، فمنها من فرض وجوده سياقات وطنية، وأخرى دولية في ظل بروز توجهات إيديولوجية، ومنها من تأسس بناء على انشقاقات مبنية على خلافات.

وفي إطار دينامية المسيرة الخضراء، تأسس حزب "التجمع الوطني للأحرار"، بناء على تشخيص دقيق لوضع المغرب في سبعينيات القرن الماضي، استحضارا للمتغيرات التي كانت تعرفها بلادنا والعالم في تلك الظروف.

لقد رفضنا أن نلعب دور المتفرج من بعيد، لأن من قيم "الأحرار" أن يكونوا فاعلين، مبادرين، ومنخرطين في التعاطي الإيجابي مع مختلف التحديات. وهذا التشخيص الدقيق للواقع المغربي، سياسيا ومجتمعيا، هو الذي شكل أساس مشروعنا المجتمعي، المبني على الديمقراطية الاجتماعية، باعتبارها نموذجا سياسيا يزاوج بين أفضل ما في الليبرالية، كحرية السوق وحرية المبادرة، وبين القيم الاجتماعية على غرار التضامن والعدالة الاجتماعية، بهدف حماية حقوق المواطنين، وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وضمان فرص متساوية للجميع في الصحة والتعليم والعمل والتنمية والخدمات الأساسية. وقد حرص "الأحرار" على أن يقوم هذا الاختيار على مقاربة تُعلي من شأن الإنصات والسياسة التشاركية، كمدخل أساسي قبل الانتقال إلى الفعل والإنجاز.

بهذه الروح أسهمنا في المحطات الإصلاحية الكبرى لبلادنا، في تناغم دائم مع الرؤية الملكية لبناء دول ديمقراطية حديثة، وهو ما

يظهر على سبيل المثال لا الحصر في أوراش الإصلاح الدستوري وإنصاف المرأة ثم البحث عن نموذج تنموي جديد واستعادة ثقة المواطنين في سياسة ذات معنى.

1. مقاربة دستورية بروح إيجابية

لا شك في أن الإحساس بالمسؤولية الوطنية والتاريخية في إنتاج وثيقة دستورية بمضمون سياسي واجتماعي يتيح للجميع المشاركة في تدبير السلطة، من داخل أرضية تستحضر الخصوصية المغربية هو ما دفعنا في التجمع الوطني للأحرار آنذاك إلى التفاعل الإيجابي مع مضامين الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011 والآليات السياسية التي أفرزها، والانخراط بقناعة راسخة في مسلسل الإصلاحات الدستورية التي عرفتها بلادنا.

كان الحزب يحمل رؤية متكاملة تتقاطع أبعادها مع التوجه العام لباقي التعبيرات السياسية والمدنية التي كان يحدوها طموح كبير ومفصلي في تقديم مذكرة للتعديلات الدستورية بهاجس ضمان التوازن بين المؤسسات. وقد كنا سباقين لتقديم مقترحات تستحضر قراءتنا لواقع المرحلة والتطورات المتتالية، وفي نفس الوقت تمثل اختياراتنا الإيديولوجية بما يتناسب مع مسار ومستقبل الدولة والمجتمع المغربي على حد سواء.

لذلك كانت الهندسة الدستورية المقترحة من قبل التجمع الوطني للأحرار ترتكز أساسا على استكمال مسار تثبيت الهوية المغربية بروافدها المتكاملة، وعلى رأسها دسترة اللغة الأمازيغية، واحترام مبادئ الحرية والتعددية كما هي متعارف عليها دوليا، كما كان للحزب تصورات جد متقدمة في مجال توزيع السلط والعلاقة فيما بينها، والتي تحتفظ للمؤسسة الملكية بمكانتها المركزية في هرم النظام السياسي المغربي، ويضمن استمرار اضطلاعها بصلاحياتها

السيادية والدينية، فضلا عن الاختصاصات الاستراتيجية التي يضمنها لها الدستور المعدل.

وسعيا لتكريس نفس ديمقراطي قوي، تم التأكيد على ضرورة احترام إرادة الناخبين من خلال التنصيص على تعيين رئيس الحكومة من قبل جلالة الملك من الحزب الفائز بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لمجلس النواب، وتوسيع مجالات القانون بالنسبة للمؤسسة التشريعية وكذا خلق آليات جديدة للمراقبة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية. وانطلاقا من إدراكنا لأدوار القضاء في بناء الدولة القوية، طالبنا أثناء رفع التعديلات الدستورية بضرورة التنصيص على جعله سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما طالبنا كذلك بضرورة السعي نحو تحقيق المناصفة بين الرجل والمرأة، على قدم المساواة، من خلال تمتعهم بنفس الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

2. مساهمة في النموذج التنموي الجديد

ولأن مسلسل الإصلاح هو مسار طويل يستلزم ترصيد المكتسبات المحققة في عدد من المجالات، وفي نفس الوقت تدارك النقائص وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية حسب السياقات والظروف المتتالية، فقد بادر جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى الدعوة لمراجعة نموذجنا التنموي الوطني لإعطائه بُعدًا جديدا حتى يكون قادرا على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، و الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية كما ورد في خطاب افتتاح البرلمان سنة 2017.

فمضامين الخطاب الملكي كانت مدعاة لمساءلة الفاعل السياسي والمدني حول مدى قدرته على رسم تصور تنموي جديد للجواب على المتغيرات والتحولات الوطنية والدولية.

ومن هذا المنطلق، قدم حزب التجمع الوطني للأحرار تجربة فريدة واستثنائية في بلورة مساهمته في النقاش العمومي حول النموذج التنموي الجديد، وذلك من خلال كتاب "مسار الثقة"، الذي أعده الحزب كمساهمة فكرية وسياسية وازنة في هذا الورش، إذ لم يكن مجرد وثيقة حزبية، بل خلاصة لمسار تشاوري عميق واستثمار جماعي في التفكير الاستراتيجي حول مغرب المستقبل. وقد سعى هذا العمل إلى تقديم رؤية متكاملة للإصلاح، تنطلق من تشخيص واقعي للإكراهات البنيوية التي تعيق التنمية، وتقترح بدائل عملية وقابلة للتفعيل، منسجمة مع التوجيهات الملكية السامية ومع انتظارات المواطنات والمواطنين.

كما مثّل "مسار الثقة" أرضية مرجعية أسهمت في إغناء النقاش الوطني حول النموذج التنموي، من خلال التركيز على الإنسان باعتباره جوهر العملية التنموية، وعلى ضرورة إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، باعتبارها شرطا أساسيا لإنجاح أي إصلاح. وقد التقت مضامين هذا الكتاب في عدد من مرتكزاتها مع خلاصات النموذج التنموي الجديد، لاسيما في ما يتعلق بأولوية الرأسمال البشري، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والحكامة الجيدة، وهو ما يؤكد أن مبادرة الحزب كانت استباقية ومسؤولة، وجزءًا لا يتجزأ من الدينامية الوطنية الرامية إلى بناء مغرب أكثر إنصافًا واندماجًا واستدامة.

في التجمع الوطني للأحرار تربينا على أن نكون أوفياء للمحطات الكبرى من تاريخ بلادنا، أوفياء لقيم المشاركة البناءة والحقيقة الموضوعية، حيث توجهنا بقيم الإصغاء والنقاش، متشبعين بمبادئ

الاقتراح والتفاعل الإيجابي من خلال تنظيم أكبر استشارة حزبية في تاريخ بلادنا، كانت غايتها الأساسية تقديم أجوبة استراتيجية حول النموذج التنموي لمغرب الغد.

فبعد 13 جولة شملت كل جهات المملكة الـ 12 إضافة إلى إشراك مغاربة العالم (الجهة 13)، كان الجواب واضحا وصريحا: المغاربة يؤكدون أن المعارك الحقيقية بالنسبة لهم والتي شكلت أولويات جامعة تتجسد في تحقيق ثلاث مرتكزات لنموذجنا التنموي، وهي التعليم والصحة والتشغيل، وهو ما جاء متطابقا مع مبادئ الديمقراطية الاجتماعية كمرجعية فكرية للتجمع الوطني للأحرار، وهو الذي طَوَّرَ تجربته الإيديولوجية خلال فترات متباينة من تاريخه السياسي والتنظيمي.

وهنا لابد من استحضار إحدى المقولات المتميزة للأخ عزيز أخنوش رئيس الحكومة ورئيس حزب التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة خلال سنة 2024، إذ صرح بالقول "أنا لست ليبرالياً، أنا ديمقراطي اجتماعي، وكوني جئت من عالم الاقتصاد فهذا لا يعني بالضرورة أنني ليبرالي...".

وهو في الحقيقة تصريح لا يعبر عن موقف شخصي أو فكرة عابرة، بقدر ما يمثل توجها سياسيا اتخذه الحزب بعد مسار طويل منذ تأسيسه سنة 1978 في إطار دينامية المسيرة الخضراء، فقد تبنى التجمع الوطني للأحرار الديمقراطية الاجتماعية كأطروحة سياسية، سعيا إلى الإسهام في بناء مغرب يقوم على الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

غير أن المؤتمر الوطني السادس للحزب، سنة 2016، شكل لحظة فارقة في تاريخ الحزب، لأن هذه المحطة كانت بمثابة قطيعة مع المؤتمرات السابقة، وذلك بعدما أحدثت تغييرات جوهرية في عمق الممارسة الفكرية والتنظيمية داخل التجمع الوطني للأحرار، إن

على مستوى الشكل (تشكيل أجهزة ومنظمات موازية جديدة)، أو من حيث المضمون، من خلال تجديد التأكيد على الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي بُني على أساسها الحزب المتمثلة في الديمقراطية الاجتماعية مذهبا سياسيا، لذلك أصبح مفهوم الديمقراطية الاجتماعية مثالا خالصا لتحقيق التوازن بين اقتصاد السوق وبين وصفة اجتماعية مبنية على التضامن والتكامل والعدالة الاجتماعية.

ذلك أن عمق التجربة المغربية المرتبطة بالدولة الاجتماعية تجد صداها في الاختيارات المنهجية للديمقراطية الاجتماعية. ولعل للبرنامج الحزبي الذي قدمه التجمع الوطني للأحرار دور مهم في نقل هذه المرجعية إلى عمق الممارسة السياسية والتدبيرية، والتي تظهر ملامحها الكبرى من خلال الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي باعتباره مدخلا مركزيا في تبني مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والحكامة في مختلف التدخلات الحكومية ولاسيما في التعليم والصحة والتشغيل، وربط هذه السياسات بمبادئ الاستدامة والاستهداف، حيث تم الانتقال من سياسة البرامج الجزئية إلى مفهوم الدولة الاجتماعية بشكل عميق وشمولي ومُمَأسَس.

وعلى هذا الأساس، يمكننا التأكيد بكل شجاعة أن الحزب في لحظة من اللحظات نجح في الربط الوثيق والمنهجي بين الديمقراطية الاجتماعية كمرجعية سياسية، وبين المضامين الكبرى للدولة الاجتماعية كأفق وطني شمولي انخرط فيه التجمع الوطني للأحرار بكل مسؤولية ووطنية، فكان هاجس إرساء أسس الدولة الاجتماعية خياراً استراتيجياً لا محيد عنه، إذ تضمن، من بين مبادئه، مأسسة العدالة الاجتماعية بتعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز مسؤولية الدولة، ودورها المركزي في الحد من الفقر وتقليص

الفوارق الاجتماعية، وبناء اقتصاد وطني قوي منتج للثروة ومحفز لخلق فرص الشغل الدائم والمستدام.

وأمام هذا التحول العميق في الممارسة السياسية، فقد أثبت الواقع أن التجمع الوطني للأحرار استطاع كسب رهان التوفيق بين الرؤية السياسية الواضحة في علاقتها بالإيديولوجية الحزبية والتشبع بمبادئها وبلورتها في مشروع مجتمعي آمنا به، وندافع عنه من داخل التجربة الحكومية التي نقودها خلال مرحلة مهمة من تاريخ بلادنا.

3. مساهمة في مراجعة مدونة الأسرة

لا خلاف حول الطابع المتقدم والجريء للإصلاحات التي جاءت بها مدونة الأسرة سنة 2004، غير أن واقع الممارسة أبان عن بعض القصور في تنزيل مقتضياتها بما ينسجم مع المقاصد الفضلى لهذه الوثيقة، دون إغفال المستجدات الدستورية والقانونية التي عرفتها المملكة بما تحمله من أفق جديد في تكريس مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة، وتمتيع الأسرة المغربية بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة.

وكما كنا دائما، في حزب التجمع الوطني للأحرار، ضمن طليعة الأحزاب التي تتفاعل مع القضايا المصيرية لبلادنا، فقد أبدينا اهتماما بالغا بموضوع إعادة النظر في مضامين مدونة الأسرة عبر مدخلين أساسيين:

المدخل الأول ينطلق من مرتكزات الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2022، الذي دعا فيه جلالة الملك إلى الانكباب على إصلاحات مهيكلة لمدونة الأسرة وتذليل كل العوائق التي تقف أمام استكمال مسيرة بناء أسرة قوية، متماسكة، ومتوازنة تعطي للمرأة حقوقها وللرجل حقوقه، وتراعي المصلحة الفضلى للأطفال.

المدخل الثاني يتأسس على تفعيل التوجيهات الملكية السامية الواردة في الرسالة الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة في 26 شتنبر 2023، والتي حددت الإطار العام والمرجعيات المعتمدة في هذا الإصلاح في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية، والدعوة كذلك إلى ضرورة فتح النقاش ومساهمة كل الفعاليات والمؤسسات المهتمة بهذا الموضوع وفق مقاربة تشاركية واسعة تشمل كل الأطراف المعنية بموضوع الأسرة وسبل تطويرها.

ومن هذا المنطلق، كان التجمع الوطني للأحرار من الأحزاب الأولى التي تجاوبت مع مضامين الخطاب الملكي ومع الرسالة الملكية الموجهة للسيد رئيس الحكومة، حيث فتحت الفيدرالية الوطنية للمرأة التجمعية نقاشا وطنيا موسعا بشأن موضوع إعادة النظر في مدونة الأسرة لما يناهز 10 أشهر، توجته بإعداد كتاب أبيض يروم النهوض بأوضاع المرأة والأسرة المغربية واستحضار التطورات المؤسساتية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب بخصوص حقوق المرأة والطفل، وتحيين المنظومة القانونية والقضائية ذات الصلة بالموضوع.

فالمقتضيات التي تقدمنا بها أمام الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة تنهل من مرجعيتنا الفكرية والمذهبية الهادفة إلى إيلاء العناية اللازمة بالدولة الاجتماعية في شموليتها، لتكون فيها الأسرة المغربية النواة الصلبة لبناء مجتمع متماسك وقوي، ينعم بالاستقرار ويكرس مغرب المساواة والكرامة الإنسانية داخل الأسرة، والتأكيد كذلك على ضرورة احترام الثوابت الوطنية واستحضار الخصوصية المغربية في عراقتها وحداثتها.

4. مساهمة في الاستشارات الانتخابية

منذ تأسيسه، جعل حزبنا من الخيار الديمقراطي ركيزة راسخة، وانخرط انطلاقا من هذا الثابت الدستوري، في مختلف الأوراش الرامية إلى تعزيز المسار الديمقراطي ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الضامن للخيار الديمقراطي والساهر على ترسيخ دولة المؤسسات وسيادة القانون. وقد أبانت التجارب الانتخابية السابقة عن نضج متزايد في الممارسة الديمقراطية، سواء من حيث نزاهة وشفافية الاستحقاقات، أو من حيث ترسيخ قواعد التنافس الشريف ومحاربة كل مظاهر الفساد الانتخابي.

وانطلاقا من هذه المكتسبات، يتطلع حزبنا إلى أن تشكل استحقاقات سنة 2026 محطة ديمقراطية أكثر نجاحا، من خلال تعزيز مساهمة الناخبين والرفع من نسبة المشاركة، باعتبارها التعبير الأسمى عن الثقة في المؤسسات والمسار الديمقراطي. كما نؤكد التزامنا المتواصل بالدفاع عن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وبمواصلة محاربة الفساد بكل أشكاله، إيمانا منا بأن ديمقراطية قوية وفعالة لا تقوم إلا على مشاركة واسعة، ومؤسسات منتخبة بمصداقية، وإرادة جماعية صادقة في خدمة الصالح العام.

واقتناعا من حزب التجمع الوطني للأحرار بما تمثله عملية تجميع الرؤى المختلفة للقوى السياسية من أهمية في بناء منظومة قانونية انتخابية قادرة على تعزيز الخيار الديمقراطي، فإنه لم يتوان، كلما دعي إلى ذلك، عن تقديم وجهة نظره، كحزب سياسي.

5. مساهمة في تحيين وتفصيل مبادرة الحكم الذاتي

لقد تفاعل حزب التجمع الوطني للأحرار مع المبادرة الملكية السامية الرامية إلى تقديم مقترحات بخصوص تحيين وتفصيل مبادرة الحكم الذاتي، وفق تصور مغربي محض. ولا شك أن الدعوة الملكية السامية نابعة من مقاربتها التشاورية الشاملة، قوامها إشراك مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين، وفي مقدمتهم الأحزاب الوطنية. وانطلاقا من هذا المنظور اعتبر حزبنا نفسه في طليعة المعنيين بهذه الاستشارة الوطنية المصيرية، لاسيما وأنها تشكل إحدى تجليات تطور تجربة الجهوية ببلادنا، بما يعزز المشاركة السياسية، ويكرس الإدماج الفعلي للأحزاب في القضايا الاستراتيجية للأمة، ويضع السيادة الوطنية على رأس كل الأولويات.

لقد قدم حزبنا مقترحات تنطلق من مفهوم وفلسفة الجهوية المتقدمة التي تشمل أقاليمنا الجنوبية كمقدمة لإرساء مشروع الحكم الذاتي كحل ديمقراطي وسياسي ضمن السيادة المغربية. فلسفة تجعل من الحكم الذاتي آلية ضمن مشروع ديمقراطي وطني تنموي صرف.

إصلاح جديد بنموذج حزبي جديد

أولا: سياق ما بعد شتنبر 2021

جاء تشكيل الحكومة في سياق وطني ودولي صعب، لكن كذلك في ظل حاجة قوية إلى نموذج حزبي وقيادي جديد بعد عقود طويلة من الممارسة الكلاسيكية للعمل الحزبي بالمغرب.

لقد بدا جليا أنه لا يمكن تجديد السياسة دون تجديد أدواتها الحزبية، وتلك كانت الوصفة الفعالة لحزب التجمع الوطني للأحرار.

1. سنوات الهدر السياسي

لم يسبق لحكومة أن تمتعت بصلاحيات دستورية واسعة وبسياق سياسي مشجع كما كان الشأن بالنسبة للحكومتين المتعاقبتين بين 2012 و2021، إذ جاءتا في ظل دستور جديد عزز مكانة الحكومة والبرلمان ووسّع من صلاحياتهما، وفي سياق دولي وإقليمي كان داعما لمسار الإصلاح. ومع ذلك، جرى الترويج لخطاب يبرر محدودية الأداء بالحديث عن صعوبة شروط العمل في ظل تركيبة حكومية غير منسجمة، أو عن غياب المقاربة التشاركية في اتخاذ القرار السياسي.

في هذه الفترة، وأساسا 2011-2016، كان سقف الطموحات والانتظارات عاليا، لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال. ولم يبق الأمر في حدود ضعف الإنجاز ومحدودية مردوديته، بل تعداه إلى خلق توترات فئوية ومجالية حادة.

كما أفرزت المرحلة بروز أشكال جديدة من الخطاب والممارسة السياسية كان من شأنها إضعاف ثقة المواطنين في الفعل السياسي، حيث طغت مفارقة الجمع بين ممارسة التدبير من

موقع المسؤولية الحكومية خلال النصف الأول من الأسبوع، واعتماد خطاب معارض في اللقاءات الحزبية في نهايته من طرف الحزب الأغلبي. وقد ساهم هذا التناقض في خلق حالة من التذمر لدى فئات واسعة من المواطنين، وعزز تمثلاتهم السلبية تجاه السياسة والسياسيين، بما عمق الإحساس بغياب الانسجام بين القول والفعل.

كما اتجهت تجربة بعض الأحزاب، من موقع المسؤولية الحكومية، إلى تبني أساليب خطابية اتسمت أحيانا بنزعة شعبوية، مع التركيز على مفاهيم من قبيل "التفويض الشعبي" بدل "الانتداب الانتخابي"، أكثر من التركيز على تفعيل انتظارات المواطنين ومقتضيات الدستور الجديد.

ومع ما رافق ذلك من صعوبات مرتبطة بتجربة التسيير، برزت الحاجة إلى تعزيز الكفاءة والخبرة في التدبير العمومي، وكان الجواب المجتمعي هو البحث عن التغيير الذي عبّرت عنه انتخابات 2021.

وبينما توجهت السلطات العمومية بقيادة جلالة الملك إلى البحث عن تدارك خسائر هدر الزمن السياسي بين 2012 و 2019، جاء وباء كورونا مع بداية 2020 ليزيد الوضع تعقيدا. حيث اختار المغرب سياسة الإغلاق التام لأنشطته الاقتصادية والتجارية حماية لأرواح مواطنيه، لكن الشرائح الأكثر فقراً كانت أكثر عرضة للتداعيات الصحية والاقتصادية المترتبة عن الجائحة. ونتيجة لذلك، ازداد معدل انتشار الفقر الذي توقع البنك الدولي ألا يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2023.

وعلى الرغم من كل ذلك، تتمثل خصوصية الحالة المغربية في أن التدابير التي اعتمدتها السلطات نجحت في التخفيف من

تأثير انخفاض الدخل الذي كانت ستتعرض له نسبة كبيرة من الأسر الأكثر فقرا.

ومع ذلك، كانت تلك التدابير مؤقتة بطبيعتها، حيث دفعت الجائحة الاقتصاد المغربي إلى أعمق ركود اقتصادي منذ عام 1995، حيث تأثر الاقتصاد بشكل مضاعف بالصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية، ونتيجة لذلك انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3٪ عام 2020، كما تراجعت نسبة النمو الاقتصادي في تلك السنة بـ -7٪.

كما واجه سوق الشغل صدمة حادة، وواجهت المقاولات اضطرابًا في سلاسل القيمة، وتباطؤ الطلب العالمي. وقد أدت الآثار السلبية إلى خسائر واسعة النطاق في مناصب الشغل والدخل، وخاصة في القطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، حيث فقد 66٪ من العمال وظائفهم.

وقد مكن الدعم الحكومي الموجه من التخفيف، بشكل جزئي، من تداعيات فقدان مناصب الشغل لـ19٪ من الأسر.

واتسع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 8.4٪ في عام 2020، بسبب انخفاض حاد في عائدات الصادرات والسياحة. وعلى الصعيد المالي، كانت المداخيل، باستثناء تلك التي تم جمعها عبر الصندوق الخاص بجائحة كورونا، أقل مما كان متوقعًا سابقًا في 2020 و2021، بينما زادت النفقات في 2020 نتيجة الإنفاق الإضافي على قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية وغيرها من سياسات الاستجابة لتداعيات الجائحة.

2. سياق اجتماعي متوتر وعودة سؤال الثقة

رفعت الإصلاحات السياسية الكبرى التي أقدم عليها المغرب سنة 2011 من سقف طموحات وانتظارات المواطنين، فالدستور عزز من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيما أرسى دخول تيار سياسي جديد إلى السلطة، لأول مرة في تاريخهم، تكريسا للنموذج الديمقراطي المغربي.

غير أن الممارسة الحكومية بين 2012 و2016 كانت موغلة في الشعبوية، وفي السياسة بمفهومها السياسوي الضيق، بل واتخذت قرارات تحريرية في قطاعات حساسة دون ضمانات اجتماعية مصاحبة.

لقد كانت نتيجة ذلك فقدان الثقة في كل الوعود التي تم إطلاقها في العام الأول من تلك المرحلة التي رافقتها مجموعة من التحولات في الوطن العربي.

كما شكلت بعض الأحداث المتفرقة التي عاشتها بعض المدن، إضافة إلى مظاهرات وإضرابات 100 ألف أستاذ متعاقد عبئا إضافيا على السلم الاجتماعي ومردودية المدرسة العمومية التي تهدد مستقبل ملايين التلاميذ، في حين أنعشت مؤشرات البطالة، ومنهجية مقاربة موضوعي إصلاح المقاصة وصناديق التقاعد، مجالات خصبة للتوترات بين الفرقاء بدل التوافقات الاجتماعية.

ويمكن القول إن المواطنين لم يلمسوا في حياتهم اليومية النتائج الموعودة من التحولات التي أُعلن عنها ما بين 2011 و2016. ونتيجة لذلك برزت التوترات الاجتماعية خلال تلك المرحلة كدليل

صريح على الحاجة إلى إعادة صياغة المعادلة الوطنية، بحيث تحل السياسات الاجتماعية الجادة محل السياسات الشعبوية التي لم تلبِّ طموحات عموم المواطنين. وقد شكل ذلك محاكمة شعبية واضحة للإفراط في خطاب "الانتقال الديمقراطي"، مقابل الإبتعاد عن مطالب "الانتقال الاجتماعي" الذي يضمن تحسين شروط العيش وتعزيز العدالة والاندماج الاجتماعي، ما يبرز الحاجة إلى إصلاحات عميقة تضع حياة المواطن وحقوقه الاجتماعية في صلب السياسات العمومية.

3. مرحلة تنامي المطالب الاجتماعية

في خطابه أمام القمة الخليجية المغربية خلال أبريل من سنة 2016، أشار جلالة الملك إلى مشاريع التجزئة والتفكيك التي تستهدف الدول الوطنية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فرغم أن المغرب تجاوز توترات مرحلة "الربيع العربي" إلا أن مشاريع المتربصين بوحدة وسيادة الدول ماتزال قائمة.

ففي ظل السياق الدولي والإقليمي المضطرب الذي ميز تلك المرحلة، اختار المغرب، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مسارا متميزا في التعاطي مع هذه التحولات، قوامه الإصلاح في إطار الاستقرار، والتغيير من داخل المؤسسات، بخلاف ما شهدته دول أخرى.

فقد تمسكت بلادنا بثوابتها الديمقراطية الراسخة، واعتبرت أن صناديق الاقتراع تظل الآلية الوحيدة والمشروعة لتقييم التجارب الحكومية وتجديد التعاقد السياسي مع المواطنات والمواطنين.

وفي هذا الإطار، حظي حزبنا بثقة الناخبين خلال انتخابات 8 شتنبر 2021، في تعبير واضح عن نضج التجربة الديمقراطية المغربية واحترام الإرادة الشعبية، وكذا عن الرغبة الجماعية في إحداث قطيعة مع الأداء التنموي الضعيف الذي ميز الحكومتين السابقتين.

وقد تمكن حزب الأحرار، منذ تحمله للمسؤولية الحكومية، من إطلاق دينامية جديدة قائمة على النجاعة والالتزام، ساعيا إلى تصحيح الاختلالات وتعويض التأخر التنموي، بما يستجيب لتطلعات المواطنين ويكرس دولة الإنجاز والمسؤولية.

غير أن نهاية إفرازات "الربيع العربي" لم تكن تعني نهاية المخاطر، ولذلك استمر جلالة الملك في التنبيه إلى المخاطر الخارجية وضرورة تقوية الجبهة الداخلية، في نفس الوقت الذي راكمت فيه عشر سنوات من التسيير خصاصا كبيرا في قطاعات حيوية على غرار الصحة والتعليم...

4. الرؤية الملكية في مواجهة الأزمات

كانت عبارة "الاستثناء المغربي" تعبيرا دقيقا عن تميز وحكمة جلالة الملك في تدبير مرحلة "الربيع العربي". لقد رسم جلالته أفقا ديمقراطيا وتنمويا لما بعد 2011، وكانت هناك تطلعات بأن تُواكب السلطات والطبقة السياسية هذا الإيقاع الملكي المرتفع بديناميات سياسية وتدبيرية تعكس فعلا، لا قولا فقط، مضمون هذا "الاستثناء المغربي".

قرابة ست سنوات كانت كافية ليفقد جلالة الملك ثقته في قدرة بعض السياسيين يومها على مواكبة إيقاعه وتطلعاته، فيوم 29 يوليوز 2017 تضمن خطاب العرش انتقادات حادة للطبقة السياسية، إذ قال جلالته: "**إن اختياراتنا التنموية تبقى عموما صائبة، إلا أن المشكل يكمن في العقليات التي لم تتغير، وفي القدرة على التنفيذ والإبداع. فالتطور السياسي والتنموي، الذي يعرفه المغرب، لم ينعكس بالإيجاب على تعامل الأحزاب والمسؤولين السياسيين والإداريين، مع التطلعات والانشغالات الحقيقة للمغاربة**". وأضاف جلالته: "**إذا أصبح ملك البلاد غير مقتنع بالطريقة التي تمارس بها السياسة ولا يثق في عدد من السياسيين، فماذا بقي للشعب؟** (...) **ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، لأن الأمر يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين، وأنا أزن كلامي وأعرف ما أقول**".

ثم يصل الخطاب إلى لحظة التحول: "**إذا تخلف المسؤولون عن القيام بواجبهم، وتركوا قضايا الوطن والمواطنين عرضة للضياع، فإن مهامي الدستورية تلزمني بضمان أمن البلاد واستقرارها، وصيانة مصالح الناس وحقوقهم وحرياتهم**".

وبالفعل، ابتداء من شتنبر 2017، شرع جلالته في تفعيل مهامه الدستورية لتصحيح بعض اختلالات تدبير الشأن العام في تلك المرحلة، وهكذا أشرف بشكل مباشر على فتح ورش إصلاح التعليم، وإدماج الأبناك في سياسات للتشغيل، ودعا إلى وضع نموذج تنموي جديد بالموازاة مع وضع الخطوط العريضة لنظام طموح للحماية الاجتماعية...

ثانيا: نموذج تنموي جديد ونموذج حزبي جديد

تنتهي بنا المرحلة السابقة إلى أن أزمة التدبير الاقتصادي والاجتماعي هي تعبير عن أزمة السياسة ومحدودية العرض الحزبي، ومع وضع نموذج تنموي جديد، كان لا بد من أن يواكبه عرض حزبي جديد. ومن حسن حظنا في التجمع الوطني للأحرار أنه كان لدينا وعي مبكر بهذه المسألة.

وإذا كنا اليوم نشكل القوة السياسية الأولى بالمغرب، بما تحمله من دلالات التحول العميق في موقعنا الحزبي والأدوار المنوطة بنا في التأطير والتكوين وتدبير الشأن العام، فإن ذلك مكن التجمع الوطني للأحرار في ظرف وجيز من الانتقال إلى حزب سياسي يحمل في كينونته السياسية ثقافة "الحزب الجماهيري" الذي يضم جميع المغاربة، فمن حق التجمعيات والتجمعيين الافتخار بتبني قيم "القرب الاجتماعي" التي وصل صداها إلى جميع الأوساط الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وقد وفرنا لهذا الاختيار السياسي كل الآليات والأدوات الممكنة لنجاحه، مع إيمان كل المناضلات والمناضلين بدقة المرحلة وبالأدوار المنوطة بهم، واستحضار كل التراكمات الإيجابية التي حققها حزبنا منذ أزيد من أربعين سنة (منذ 1978).

وبفضل الاستراتيجية التي اعتمدها الحزب منذ 2017، وبهدف ترسيخ الفكرة التجمعية داخل الأوساط المغربية، أطلقنا دينامية تنظيمية ومؤسساتية غير مسبوقة أثمرت تأسيس واحتضان أزيد من 19 منظمة موازية تضم كل الأطياف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، نعتبرها اليوم المشتل الحقيقي لإفراز وإنتاج النخب والكوادر السياسية القادرة على حمل المشعل التجمعي ومواصلة

هذا المسار الذي أسسنا له ونعمل على ترسيخه في المنظومة الحزبية الوطنية.

أ_ نموذج حزبي جديد

قامت "حكومة التناوب"، بقيادة الراحل عبد الرحمان اليوسفي، بتحقيق انتقال سياسي مهم، تمثل في إدماج قوى المعارضة التاريخية في تدبير الشأن العام، وفتح أفق جديد للإصلاح السياسي والمؤسساتي، بما عزز منسوب الثقة في المسار الديمقراطي، والتي ساهم في إنجاحها حزب التجمع الوطني للأحرار بشكل فاعل. غير أن هذا الانتقال لم يخلُ من كلفة سياسية وتنظيمية، إذ أفرز تحولات عميقة داخل الحقل الحزبي، أعادت تشكيل توازناته، وأضعفت في بعض جوانبها بنيته الكلاسيكية وآليات اشتغاله التقليدية. وفي مقابل ذلك أدت التحولات التي عرفتها المنطقة العربية في سنة 2011 إلى صعود تيارات جديدة تعكس اتجاهات إيديولوجية محافظة، حتى صار المشهد الحزبي مهددا بفقدان توازنه وروحه التعددية.

لقد أظهرت التطورات اللاحقة حاجة بلادنا إلى نموذج حزبي جديد، نموذج يقطع مع الإيغال الإيديولوجي والخطاب الشعبوي، ويحسم مع الهشاشة التنظيمية والأشكال الكلاسيكية في القيادة، ويتجاوب مع تطلعات المواطنين ويكون قريبا منهم.

وعند هذا المستوى، كان التجمع الوطني للأحرار في الموعد. ويمكن القول إننا كنا أول حزب سياسي يتفاعل بشكل عملي مع الانتقادات التي وجهها خطاب العرش 2017 للفاعلين السياسيين.

ب_ قيادة حزبية

قدم الرئيس السابق للتجمع، الأخ صلاح الدين مزوار، نموذجا سياسيا وأخلاقيا راقيا في القدرة على التحمل الديمقراطي لمسؤولية نتائج التدبير الانتخابي والحزبي، وذلك عبر الاستقالة من رئاسة الحزب، عقب ظهور نتائج انتخابات 2016، طرحت أمام التجمعيين سؤال مراجعة الذات الحزبية وتأهيلها.

وعلى الصعيد الدولي، بدأت تظهر نماذج حزبية وقيادات جديدة تقطع مع النماذج الحزبية الكلاسيكية.

في الواقع، هي مرحلة نهاية "السياسي المهني" وظهور أحزاب وسياسيين وقيادات جديدة، لا سيما من مجال الاقتصاد، فقد بدت السياسة وكأنها تستنجد بدماء جديدة كي تتفادى سكتتها القلبية.

في هذا التوقيت، انتُخِب الأخ عزيز أخنوش رئيسا جديدا لحزب التجمع الوطني للأحرار، رئيس ينسجم، بمساره المهني والسياسي، مع الرهانات الحزبية الجديدة، وينسجم أيضا مع الخلاصات المتوصل إليها بخصوص مخاطر التغول الذي حاولت ممارسته بعض التيارات السياسية، كما ينسجم تمام الانسجام مع أولوية "الانتقال الاجتماعي" بعد استكمال مهام "الانتقال الديمقراطي".

وفي الشهور الأولى لتحمله المسؤولية، تعرض الأخ الرئيس لحملات متعددة الأطراف من طرف بعض الخصوم السياسيين، إلا أنها شكلت فرصة لبزوغ نجم قيادي حزبي متمرس وبتفكير استراتيجي، فقد أبان الأخ الرئيس عن ميزات التحدي، والصمود، وتحمل الضربات، والبحث عن مخارج من وضعيات مستعصية،

كانت كاريزما الرئاسة ظاهرة في هذه المرحلة، ومكنته من التغلب على مختلف التحديات التي واجهته.

ويستند النموذج الحزبي الجديد إلى تعزيز القيادة الاستراتيجية من طرف رئيس الحزب، بما يضمن وحدة الخطاب وتجميع القدرات الحزبية بدل تشتيتها بين هيئات متعددة أو جامدة، مع الحفاظ على آليات تشاركية داخلية تمكن الهيئات والمنظمات الوطنية من المساهمة في بلورة السياسات والبرامج.

ت_ خطاب حزبي يجدد الرؤية

نجح الحزب في تقديم خطاب حزبي حامل لرؤية سياسية جديدة، خطاب ورؤية يقطعان مع التجارب الحزبية السابقة، سواء في اللغة أو المضمون.

سعى الحزب لأن يمد يده لجميع الفرقاء السياسيين، وبعيدا عن أي نزعة صدامية تَبَنَّى خطاب التعايش والتعاون، ولم يضع خطوطا حمراء أمام إمكانية التعاون أو التحالف مع أي هيئة سياسية ممثلة في البرلمان.

وتميز الخطاب التجمعي بالواقعية والنضج، وبالقطيعة مع النزعة الشعبوية والسياسوية، فهو طموح لكنه قابل للتحقيق، حازم لكنه مرن، ومَكْمن قوته الأساس يتمثل في كونه يتوجه مباشرة إلى الانشغالات اليومية للمواطنين، وإلى استعادة ثقتهم في قدرة السياسات العمومية على الاستجابة لانتظاراتهم الموعود بها في دستور 2011، وذلك تماشيا مع مجموعة من الخطابات الملكية السامية الداعية إلى الارتقاء بالخطاب السياسي الحزبي ووضع النقاش الوطني على سكته المؤسساتية.

لقد حمل الخطاب السياسي التجمعي، القائم في أحد جوانبه على الصراحة والوضوح وأنسنة الفعل السياسي، رؤية سياسية جديدة تحصن المكتسبات الديمقراطية لكنها ترفع من قيمة أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تدافع عن صلاحيات المؤسسات المنتخبة دون تطاول على المجالات الملكية المحفوظة، تعتمد الخبرة والكفاءة التقنية دون فقدان هويتها السياسية أو إقصاء التشاور والشراكة مع المواطنين، رؤية تقوم على تحمل المسؤولية وليس تقاذفها ورميها في ملعب الآخرين.

وقد التقت الإرادة الملكية لبلورة مشروع وطني للحماية الاجتماعية مع الهوية الديمقراطية الاجتماعية للحزب. وهكذا، وفي زمن تعثر المشاريع السياسية الأخرى، يأتي التجمع الوطني للأحرار حاملا لمسار جديد مبني على رؤية ديمقراطية اجتماعية تلتقي مع الإرادة الملكية، وتعكس الهوية التأسيسية للحزب، وتنسجم تمام الانسجام مع التوجهات الجديدة الذي تضع البعد الديمقراطي الاجتماعي في قلب برامجها مع الشركاء.

ث_ بناء مؤسساتي

في تجاربه السابقة، اختزل حزب التجمع الوطني للأحرار في شخص رئيسه، وإن كان قد حافظ على نفس التوجه الرئاسي، إلا أنه عززه ببناء مؤسساتي ديمقراطي وقطاعي جعله يستوفي مقومات الأحزاب ذات البعد الجماهيري.

عادت اجتماعات المكتب السياسي للنقاش العام المنتج للأثر، وكذلك الشأن بالنسبة للمجلس الوطني، كما صار الحزب يعقد مؤتمراته بشكل منتج، وخلت صفوفه من التناقضات والصراعات الداخلية.

وتمكن الحزب من تأسيس شبيبته، وهو ما كان يمثل أحد الأجوبة الضرورية على سؤال توسيع صفوف الحزب وتقديم أجوبة ملموسة على الإشكالات التي تطرحها علاقة الشباب بالسياسة، وعلى نفس المنوال تم تفعيل القطاع النسائي، ومغاربة العالم، وغيرها من القطاعات.

كما انتهج أسلوبا فريدا في القرب من المواطنين، عكسته قافلة "100 يوم 100 مدينة"، وبعد ذلك القافلة التواصلية لـ "مسار التنمية" و"مسار الإنجازات" و"نقاش الأحرار"، واعتمد أسلوبا جديدا في العلاقة بين الإدارة الحزبية المركزية والفروع الحزبية في الجهات يقوم على تعاقدات تحدد الأهداف والحوافز.

وقد يكون التجمع الوطني للأحرار الحزب الوحيد الذي توجه نحو الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة للتواصل، وفي تكوين قيادته ومناضليه، على أن مركز الثقل في كل هذا البناء الحزبي يتجلى في دمقرطة العلاقة بين المناضلين، وجعلهم سواسية أمام المسؤوليات والفرص بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية ومواردهم المالية.

ج ـ رقم حزبي صعب

منذ "حكومة التناوب"، وباستثناء فترة 2012-2013، ظل التجمع الوطني للأحرار فاعلا أساسيا ضمن الأغلبيات الحكومية. وحتى لما كان التجمع خارج الحكومة وجد نفسه مدعوا للمشاركة فيها من جديد لتجنب انهيار حكومة 2012 أو أن تكون حكومة أقلية.

ومع ذلك، ظل التجمع في هذه المرحلة يلعب دورا وطنيا ثانويا داخل الحكومات، وكان لا بد من انتظار سنة 2017 ليلعب الحزب دوره الوطني من جديد، وهذه المرة بمنطق قيادة التجربة السياسية وليس بمنطق "قطعة غيار".

لقد أبانت فترة ما تلى انتخابات 2016 عن قدرة التجمع، بقيادة رئيسه الجديد، على أن يصبح رقما صعبا في المعادلة الحزبية المغربية، فهذه المرة لم يعد يكتفي بدعم الأحزاب على ضمان استقرار الحكومات التي تقودها، بل تدخل لقيادة تحالف حزبي وضع لنفسه مهمة نجاح الأغلبية الحكومية في القيام بمهامها، ليؤكد بذلك الحزب التزامه بالمسار الديمقراطي، ويرسخ مكانته كفاعل محوري في تشكيل مختلف الحكومات.

وسيبلغ هذا المسار ذروته عقب انتخابات 2021، فلأول مرة، وباستثناء حزبين فقط، عبرت جميع الأحزاب عن رغبتها في المشاركة في الحكومة التي كلف بتشكيلها الأخ عزيز أخنوش، لقد صار الحزب في قلب المعادلات السياسية ورقما حزبيا يجتذب إليه الجميع.

ح ـ برنامج حزبي متفرد

يمكن القول، ومن دون مجازفة، إن البرنامج الحزبي المتفرد، الذي بلوره التجمع، هو ما ساعد الحزب ورئيسه على تجاوز المطبات التي حاول البعض وضعها في طريقهما.

من حيث المنهجية، اعتمد الحزب أسلوبا غير مسبوق في صياغة برنامجه، فبينما تضع الأحزاب برامجها اعتمادا فقط على خبرائها، اتجه التجمع نحو إشراك المواطنين في صياغة برنامجه، وتحديد أولوياته، كانت تجربة "100 يوم 100 مدينة" ممارسة نموذجية غير مسبوقة.

وعلى عكس البرامج الانتخابية التي تحاول أن تقدم وعودا لحل كل المشاكل المطروحة، اختار الحزب أن يشتغل بمنطق الأولويات،

وعند هذا المستوى كان ذكيا في التركيز على قضايا الصحة، التعليم، والشغل، دون إغفال تدابير تتعلق بتحسين الدخل.

لقد تفرد البرنامج الحزبي بمسألتين: أنه يعكس الهوية الديمقراطية الاجتماعية للحزب، وفي نفس الوقت يجيب على كل الثغرات والنواقص التي تراكمت خلال عشر سنوات، دون أن نغفل أن هذا البرنامج، مرة أخرى، هو أول جواب عملي على الانشغالات التنموية التي عبر عنها جلالة الملك بدءا من خطاب فقدان الثقة في السياسيين سنة 2017 إلى خطاب الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد في 2018.

ولم يكن البرنامج مجرد جمل إنشائية، بل جاء معززا بأدوات الإنجاز، وموارده المالية، وجدولته الزمنية، لقد بدا برنامجا غير كلاسيكي، طموح لكنه واقعي قابل للإنجاز.

واليوم ونحن على مشارف نهاية هذه الولاية الحكومية، سيسجل التاريخ أننا استطعنا بحنكة سياسية واعية بلورة برنامج حكومي مؤسس على معطيات واقعية قابلة للتفعيل، يراعي خصوصية ودقة المرحلة بتعقيداتها وإكراهاتها الاقتصادية والاجتماعية والظرفية، وهو برنامج استحضر الأبعاد الاستراتيجية لمغرب المستقبل الذي يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية ومخرجات النموذج التنموي، وفي نفس الوقت ينهل من الإجراءات والتدابير التي التزمت بها الأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية بتنفيذها، وهي مبادئ ترتكز على محاور أساسية تقوم على تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية في شموليتها، تحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل، وأخيرا تكريس حكامة جيدة في التدبير العمومي.

فمن موقع قيادتنا للتجربة الحكومية الثالثة بعد دستور 2011، نستطيع التأكيد أن الجرأة السياسية ودقة الاختيارات الحكومية سمحت بتثبيت الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي، وهي جرأة تأسست على قواعد متينة من النجاعة والفعالية والاستهداف المباشر للأولويات البرنامجية التي أرادها المغاربة وعبروا عنها خلال المراحل السابقة.

خ ـ المنظمات الموازية.. مشتل النخب والكفاءات

وقد أثمرت هذه الدينامية الجديدة التي عرفها الحزب، منذ مؤتمره الوطني السادس، إعادة هيكلة التنظيمات الموازية، التي شكلت بيئة حاضنة وخزانا حقيقيا للنخب والكفاءات من مختلف التوجهات، وأكسبت الحزب تموقعاً جيدا، وقوّت من فعاليته.

وبفضل هذه الدينامية، يتوفر "الأحرار" اليوم على 19 تنظيما موازيا: الشباب، المرأة، منظمة الطلبة، منظمة المحامين، مهنيي قطاع الصحة، الخبراء المحاسبين والماليين، التجار، مهنيي قطاع سيارات الأجرة، المتصرفين والأطر الإدارية، المهندسين، أطر التربية والتكوين، الأساتذة الجامعيين، الفنانين، والفيدرالية الوطنية للمنتخبين التجمعيين، بالإضافة إلى جمعية أمل الأحرار لذوي الاحتياجات الخاصة، الجمعية المغربية للإغاثة المدنية، وجمعية الحمامة للتربية والتخييم، ومنظمة الكشاف التجمعي.

لقد آمنا في "الأحرار"، على الدوام، بالدور الهام في الدفاع عن قضايا الفئات التي تمثلها، إضافة لكونها مختبرا للاقتراح، وتقديم وجهات نظرها في المشاورات وجلسات الحوار التي تطلقها مختلف القطاعات الحكومية، والاستماع إلى رؤاها في مختلف

السياسات العمومية، والمساهمة في تنفيذ مختلف السياسات العمومية الجديدة على أفضل وجه ممكن.

كما آمنا بدور مختلف هذه الهيئات في إغناء النقاش العمومي، للمساهمة في بناء المغرب المعاصر كما يريده المغاربة.

وقد ساهمت هذه المنظمات بشكل كبير في تعزيز النقاش العمومي الذي يضطلع به الحزب. فمن خلال هذه المنظمات، تمكنا داخل "الأحرار" من توفير آلية فعالة للتواصل مع مختلف فئات المجتمع ومناقشة القضايا التي تهم المواطنين.

وعلى الرغم من أنها ليست جزءًا رسميًا من الهيكل التنظيمي للحزب، فإن هذه المنظمات ساهمت بشكل كبير في توجيه النقاشات السياسية ودعم الديمقراطية التشاركية للحزب.

الفيدرالية الوطنية للشبيبة التجمعية: دور أساسي في إشراك الشباب في الحوار السياسي

عملت منظمة الشبيبة التجمعية منذ تأسيسها على تأطير عدد كبير من الشباب المغربي في مختلف جهات المغرب وأقاليمه، وعلى إقناع أكثر من 100 ألف شابة وشاب بولوج العمل السياسي، والمساهمة في التغيير من داخل المؤسسات.

وهكذا، فقد كان مسار شبيبة التجمع الوطني للأحرار حافلا بالإنجازات، ولعل أبرزها تنظيم الجامعات الصيفية، التي باتت موعدا سنويا قارا ساهم في خلق نقاش سياسي واسع على الصعيد الوطني.

وقد شكلت الجامعة الصيفية، التي تنظمها الشبيبة سنوياً فضاءً لعرض عدد من الشباب لتجاربهم في مختلف مناصب

المسؤولية، وتقديمهم لمحة عن تلك المساحة التي منحها الحزب لهم، وللاحتكاك مع قيادات سياسية.

كما مثلت هذه المحطة لكثير من الشباب المثال والقدوة، وشكلت لهم تلك الفرصة التي مكنتهم من الترشح بإسمه في انتخابات جعلتهم اليوم يشغلون أزيد من 3 آلاف منصب في مجالس الجماعات المحلية والمجالس الإقليمية ومجالس العمالات والجهات، وكذلك في البرلمان، ومنهم من أصبح عضوا في الحكومة.

فقناعة الحزب ظلت أن الشباب لن يحظى بالفرصة لإظهار قدراته ومؤهلاته في التدبير إلا بوضعه في دائرة المسؤولية، وأن تحمل المسؤولية على أرض الواقع هو بمثابة اختبار مباشر لقدرات واهتمامات الشباب، على أن تحقيق ذلك يقتضي إرادة قوية لقيادة الأحزاب السياسية، أولا بجعل شباب ضمن تشكيلة وزرائهم ورؤساء هياكل الأحزاب الوطنية، ووضعهم في مقدمة لوائحهم الانتخابية.

وقد عملت الشبيبة، فضلا عن تنظيمها لتظاهرات خاصة بهذه الفئة الحيوية، على تتبع برامج المنظمات الجهوية، وحرصت كذلك على وضع مشاريع وبرامج وطنية تستهدف اقتراح الحلول الممكنة لقضايا الشباب وانشغالاتهم، وخلق فضاءات للنقاش وفرص لصقل مواهب الشباب وتنمية قدراتهم في مجالات الثقافة، الرياضة، الفن والعلوم على المستوى الوطني، وذلك في احترام تام لقيم ومبادئ الحزب.

كما سعت إلى تكوين وتأطير شابات وشبان متشبعين بالقيم الإنسانية المبنية على المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والحرية والمسؤولية والديمقراطية والمواطنة، وذلك في انسجام تام مع

خصوصية الحضارة المغربية بعيدا عن جميع أشكال وأنواع التطرف، ونشر روح التضامن الاجتماعي والاهتمام بقضايا الأسرة والمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، والمساهمة في التوعية بقضايا التعليم والتكوين المهني خصوصا في المجال القروي والمناطق الجبلية، ونشر روح التطوع والحث على المبادرة التطوعية، والدفاع عن حقوق الشباب وخدمة القضايا الوطنية والمساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي التنموي.

كما عملت على تعزيز النقاش العمومي الذي يفتحه الحزب، وتعزيز إشعاعه وإرساء قواعده في إطار الشراكة مع الحزب واستقطاب المنخرطين والمتعاطفين، والتعاون مع الهيئات والجمعيات المغربية والمنظمات الشبابية الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك، فضلا عن تمكين أعضائها من المشاركة في مختلف الهياكل المكونة للحزب.

المنظمات النسائية: تعزيز دور المرأة في الحياة العامة

وفي إطار دينامية المؤتمر الوطني السادس للحزب، أسست منظمة المرأة التجمعية لنفسها مساراً حافلاً بالنضال لتمكين النساء في شتى المجالات، وللدفاع عن حقوقهن في الشغل والصحة والتعليم والسياسة، وتعزيز قدراتهن ودفعهن إلى واجهة الإنتاج والتنمية المحلية والوطنية.

وقد عملت المنظمة على إيجاد الحلول الممكنة لقضايا المرأة وانشغالاتها، وإنجاز مهام التنشيط وخلق فضاءات للنقاش وفرص لصقل مواهب النساء وتنمية قدراتهن في مجالات الثقافة، والرياضة، والفن والعلوم على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي وذلك في احترام تام لقيم ومبادئ الحزب.

كما سعت، بكل الوسائل الممكنة، إلى تكوين وتأطير النساء وتعزيز القيم الإنسانية لديهن، والمبنية على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والحرية، والمسؤولية والديموقراطية والمواطنة.

وبالإضافة إلى ذلك، حرصت المنظمة على نشر روح التضامن الاجتماعي، والمساهمة في التوعية بقضايا التعليم، ونشر روح التطوع والحث على المبادرة الذاتية، علاوة على الاهتمام بقضايا الأسرة والمرأة والطفل، كما ساهمت بشكل فاعل في مواكبة النقاش العمومي حول مدونة الأسرة، وذلك عبر تنظيم العديد من الندوات وورشات العمل لمناقشة القضايا القانونية المتعلقة بالمرأة.

وقد وضعت المنظمة من ضمن أبرز أهدافها الدفاع عن حقوق المرأة وخدمة القضايا الوطنية والمساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي التنموي، وترسيخ التعدد والتنوع الثقافي للمملكة المغربية والعمل على إدماج اللغة الأمازيغية في جميع مناحي الحياة، إلى جانب تطوير وتنمية استعمال اللغة العربية، باعتبارها لغة رسمية للدولة، وصيانة الثقافة الحسانية ومختلف التعبيرات الثقافية والسهر على تعلم وإتقان اللغات الأجنبية.

واليوم، تعتبر فيدرالية المرأة التجمعية من الفاعلين الرئيسيين في النقاش العمومي حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. فمن خلال الأنشطة والندوات التي تُنظمها، يتم تناول قضايا متعددة، مثل تحسين وضعية المرأة في المجتمع، وحقوق المرأة والمشاركة السياسية.

1. مسارات الأحرار.. تعزيز للسياسة التشاركية والإنصات للمواطنين

لقد كنا واعين داخل التجمع الوطني للأحرار بأهمية المساهمة الفعالة لهذه المنظمات الموازية في إعادة تأسيس الخطاب السياسي، في ظل ظهور خطاب شعبوي مبتذل، يجعل من الديمقراطية مطية لخدمة أجندات بطريقة غير ديمقراطية، خطاب يسفه الفعل السياسي ويميعه، وعوض أن يربطه بالنبل والمصلحة العامة يربطه بالفساد والوصولية، خطاب يعتبر كل خصم سياسي عدوا يجب محاربته ونعته بأقبح الأوصاف.

وفي ظل هذا الخطر الداهم الذي يهدد الفعل السياسي بمعناه النبيل، قررنا أن نواجه هذا الأسلوب السياسي الذي لا يخدم الوطن والمواطنين، والانخراط في تخليق الحياة السياسية وتحديثها بما يستجيب لتطلعات المرحلة، رغم أننا أدينا الثمن في أكثر من مرة، من خلال الإشاعات المغرضة التي كانت تروج ضدنا، لكن ثقتنا كانت دائما في كون المواطن يميز بين الحق والباطل، وأن التاريخ كفيل بإنصاف أصحاب النوايا الحسنة ومعاقبة أصحاب النوايا السيئة.

ولأن اللحظة كانت تفترض التعامل مع الوضع الجديد بمقاربة مختلفة، فقد عزز الحزب من فلسفته في السياسة التشاركية، وذلك من خلال تبني مجموعة من المبادرات المبنية على الديمقراطية الاجتماعية والإنصات الشعبي.

مسار الثقة: من المواطن إلى المواطن

شكل مسار الثقة انطلاقة فعلية لدينامية تواصلية مبتكرة في تاريخ الأحزاب السياسية المغربية، ومساهمة فعلية في الإصلاح، ومنبرا للنقاش، ومقترحا لرؤية وطريقة بديلة في التعامل مع السياسة على أمل استعادة ثقة المواطن في الفعل السياسي.

وبهذه الفلسفة اشتغل "الأحرار" على بلورة هذا المشروع، الذي يشكل ثمرة مساهمة 100 ألف مغربية ومغربي، من مختلف الأعمار ومن مختلف المناطق والجهات.

مشروع أراده "الأحرار" أن يشكل مساهمة في النقاش الوطني حول النموذج التنموي الجديد، الذي عين جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في العام 2019 لجنة خاصة لصياغته.

وانطلاقا من قيمه المتمثلة في السياسة التشاركية والإنصات لتطلعات المواطنين، يمكن التأكيد أن "مسار الثقة" مساهمة أعدها المواطنون من أجل المواطنين، من خلال إبراز مجموعة من القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمغاربة، تمثلت أساسا في: التشغيل، التعليم، والصحة. وهي القطاعات الاجتماعية التي قدم بشأنها مجموعة من الاقتراحات.

ففي مجال الشغل، دَعوْنَا إلى إعادة النظر في كيفية معالجة إشكالية البطالة، التي تمس شريحة واسعة من المواطنين، وذلك من خلال إعادة النظر في مقاربتها، خاصة أن من بين المفارقات الحاصلة في بلادنا أنه كلما حصل الطلبة على الشواهد، كلما تضاءلت فرصهم في الحصول على شغل لائق، وأن امرأتين فقط من 10 نساء تشتغلن خارج البيت، كما نبهنا حينها إلى تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي وتأثيرها على تفشي نسب البطالة.

وفي قطاع التعليم، رأى "الأحرار" أن نجاح مسار الإصلاح يقوم على ركيزتين جوهريتين: إشراك المدرسين ومدراء المؤسسات وآباء التلاميذ والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من جهة، وتجند المؤسسات الترابية والمصالح المكلفة بالتعليم، من جهة أخرى.

كما اقترح التجمع الوطني للأحرار رد الاعتبار لمهنة التدريس، واستقطاب أفضل الطلبة نحو مهن التدريس، وتجويد تكوينهم، والرفع من أجورهم منذ البداية ومواكبتهم طيلة مسارهم المهني، علاوة على تعزيز الكفاءات الأساسية عند المرحلة الابتدائية: القراءة والكتابة والحساب والبرمجة، وتعميم المدرسة الجماعاتية والنقل والمطعم المدرسيين، وتعميم التعليم الأولي لكل الأطفال البالغين من العمر أربع سنوات، وغيرها من المقترحات...

أما في ميدان الصحة، فقد اقترح "الأحرار" هيكلة للإصلاح، مبنية على دعائم تتعلق بتنظيم سلسلة العلاجات، وتحفيز الأطر الطبية، وكذا دعم الحكامة، والرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الصحة، علاوة على القطع مع ظاهرة الصحاري الطبية، لتجاوز مختلف الأعطاب التي تعرفها مراكز العلاج العمومية، والتي لطالما اشتكى منها المواطنون بسبب تردي خدماتها.

مسار المدن: أكبر عملية إنصات شعبي وتشاور مجتمعي

واستمرارا لفلسفة الحزب المتمثلة في القرب والإنصات للمواطنين، أطلقنا سنة 2019 مسارا جديدا، عبارة عن جولة تواصلية وطنية تحت إسم "100 يوم 100 مدينة"، التي شكلت أكبر عملية إنصات شعبية والتشاور المجتمعي في تاريخ العمل الحزبي بالمغرب.

انطلقت الجولة يوم 2 نونبر 2019 من مدينة دمنات بجهة بني ملال خنيفرة، بحضور قوي لرئيس الحزب الأخ عزيز أخنوش، ومختلف أعضاء المكتب السياسي، تم خلالها التواصل بشكل مباشر مع عشرات الآلاف من المواطنين في مختلف مدن المملكة، والاستماع لآرائهم ومقترحاتهم بخصوص مستقبل مدنهم وأولوياتها.

وقد أفرزت هذه الجولة التواصلية، التي شملت 13 مدينة كبرى، وحوالي 100 مدينة صغرى ومتوسطة، إضافة إلى الإنصات لأولويات مغاربة العالم في إطار مجموعة من الجولات بعدد من العواصم العالمية، إصدار كتاب تحت إسم "مسار المدن"، الذي تضمن خلاصات اللقاءات العمومية، كما تضمن شهادات واقتراحات المواطنين، وتشخيصهم الدقيق لحاجياتهم سواء على مستوى التدبير المحلي، أو على المستوى الوطني، من خلال إعطاء الأولوية لتطلعاتهم، المتمثلة أساسا في الكرامة والإدماج والعدالة الاجتماعية.

وسجلت الخلاصات التي قدمها الحزب في لقاء تواصلي كبير، مطلع شهر يوليوز 2021، التأكيد على مجموعة من الأمور الجوهرية، التي كانت في السابق تغفلها مختلف السياسات العمومية، فجاءت الخلاصات على سبيل الذكر لا الحصر:

- النمو الاقتصادي يشكل أولوية بالنسبة للمواطنين، لكنه ليس حلا لكل المعيقات؛
- الشعور الإيجابي للمواطن يرتبط بقدرته على الانخراط في الحياة الاجتماعية؛

- حاجة الشباب إلى فضاءات للقاء والتعبير عن أنفسهم والتعلم والمشاركة، يقتضي تحسين المرافق الحيوية وصيانة أماكن التجمع والتعبير الثقافي والفني والرياضي؛
- الاهتمام بضمان حسن اشتغال وتسيير البنيات التحتية القائمة، أفضل من خلق بنيات تحتية جديدة، قد تتعرض بدورها للإتلاف والإهمال؛
- المواطنون لا ينتظرون تغيير أحوالهم بشكل جذري بقدر ما يتطلعون للمشاركة في تحديد أولوياتهم في إطار تعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية؛
- المدن الصغرى تمتلك مميزات لا بد من استغلالها على نحو أفضل، خاصة في السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد المحلي والتضامني؛
- أولويات سكان المدن المتوسطة لا تتماشى دائما مع أولويات خطط التنمية الترابية، مما يستوجب اعتماد آليات تضمن نجاعة خطط التنمية الجهوية وعدالتها المجالية.

هذه التوصيات أخذناها داخل "الأحرار" بعين الاعتبار، خاصة وأنها تعبر عن إرادة المواطنين، والتي شكلت إلى جانب خلاصات كتاب "مسار الثقة"، الحجر الأساس للبرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار، للانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية للثامن من شتنبر 2021.

حيث قام الحزب بالاعتكاف بالموازاة مع إعداد البرنامج الانتخابي للاستحقاقات التشريعية، على صياغة برامج محلية لكل مدينة ولكل إقليم، في إطار مواثيق شرف شكلت أساس التعاقد بين المواطنين ومنتخبي الحزب.

ومن خلال هذه المقاربة المبتكرة، أثبت "الأحرار" أنه لا يكتفي فقط بالاستماع إلى المواطنين، بقدر ما يعمل كذلك على تلبية وتنفيذ حاجياتهم ومتطلباتهم على أرض الواقع، حيث عاد الحزب إلى مختلف الجهات والمدن التي زارها خلال الجولات التواصلية التي نظمها لتتبع مدى تقدم المشاريع والبرامج، ولا يزال مستمرا في ذلك احتراما لتعاقده الأخلاقي والمجتمعي مع المواطنين.

مسار التنمية.. ارتقاء بعمل الجماعات الترابية والغرف المهنية

اختار التجمع الوطني للأحرار أن يجعل من لقاءات "مسار التنمية"، التي أطلقتها الفيدرالية الوطنية للمنتخبين التجمعيين، أحد أعمدة مشروعه السياسي. ولذلك لم تكن تلك اللقاءات التي تم تنظيمها في مختلف جهات المملكة الـ 12 مجرد شعار، بل شكلت رؤية متكاملة تسعى إلى التفاعل الخلاق مع التحولات الكبرى التي يعرفها المغرب.

كما شكل هذا المسار مساهمة وازنة التقت في العديد من تصوراتها وبرامجها وخياراتها الإصلاحية مع مرتكزات النموذج التنموي الجديد، سواء على مستوى التشخيص أو على مستوى الأهداف والآليات.

وبالنسبة للتجمع الوطني للأحرار، فإن "مسار التنمية" لا يجب أن يبقى في إطاره النظري، بل يجب أن يتحول إلى مشروع مؤطر للعمل الحزبي اليومي، وذلك من خلال ترجمته عبر مجموعة من البرامج العملية التي استحضرت الموقع الجديد للحزب داخل الحكومة، دون أن يؤثر ذلك على الدينامية التي ميزت اشتغاله أو

على وتيرة الإنجاز المرتفعة التي واصل الحفاظ عليها. فقد ظل الرهان قائما على الجمع بين المسؤولية الحكومية وروح المبادرة الحزبية، في انسجام تام مع انتظارات المواطنين.

هذا التحول لم يكن ممكنا دون المجهود الكبير الذي بذله مناضلو ومناضلات حزب التجمع الوطني للأحرار، من أجل تعزيز قدرة الحزب على الإنتاج والإنجاز والابتكار، وترسيخ ثقافة العمل المستمر. وفي الآن ذاته، انخرط الحزب في إعداد جيل جديد من المناضلين والمناضلات، القادرين على الدفاع عن قناعاتهم وقناعات المغاربة، بكل شجاعة وجرأة، وبروح عالية من الالتزام والأمانة والإخلاص.

وقد أبانت التجربة العملية، بشكل ملموس، أن الغاية النهائية لـ "مسار التنمية" ظلت في جوهرها، تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فجميع البرامج والآليات التي اعتمدها الحزب صبت في هذا الاتجاه الواحد، ما جعل من "مسار التنمية" ليس مجرد عنوان مرحلي، بل ثقافة عمل ونهج تفكير وممارسة سياسية قائمة على برامج ناجعة وفعالة.

وفي هذا الإطار، شكلت مرجعية الديمقراطية الاجتماعية الحاضنة الفكرية التي تولدت منها الأفكار، والإطار القيمي الذي وُضعت على أساسه التصورات وبُنيت البرامج، خدمة لمسار تنموي يُدار بروح وطنية صادقة ومسؤولة.

ومن أبرز تجليات هذا الالتزام بمسار التنمية، الحرص الذي أبان عنه التجمع الوطني للأحرار لتجنب هدر الزمن السياسي في صراعات جانبية عقيمة، رغم ما تعرض له من حملات متواصلة استهدفت الحزب وقياداته، واستعملت فيها وسائل متعددة، من إشاعات وأكاذيب وهجمات ممنهجة.

غير أن الحزب اختار، في مواجهة ذلك، التركيز على العمل والإنجاز، واضعا التنمية في صدارة الأولويات، ومؤمنا بأن الرهان الحقيقي يبقى هو خدمة الوطن والمواطنين.

مسار الإنجازات.. تحويل الشعارات إلى قرارات

في منتصف الولاية الانتدابية للمجالس الترابية، اختار حزب التجمع الوطني للأحرار أن يطور من أسلوب الاشتغال السياسي، منتقلا من منطق الاكتفاء بالشعارات الذي لازم بعض التجارب الحكومية السابقة إلى منطق يقوم على الوضوح والمحاسبة وربط المسؤولية بالإنجاز.

هذا التحول لم يكن مجرد اختيار تواصلي، بل تعبيرا عن قناعة راسخة بضرورة تحويل الالتزامات السياسية إلى سياسات عمومية ملموسة، قابلة للتتبع والتقييم، وقريبة من انشغالات المواطنات والمواطنين.

في هذا السياق، أطلق الحزب دينامية وطنية واسعة تحت عنوان "مسار الإنجازات"، كإطار للتواصل المستمر والإنصات المسؤول، وتجسيدا لفلسفة سياسية تؤمن بأن القرب من المواطن شرط أساسي لبناء الثقة.

وقد جابت هذه الدينامية مختلف جهات المملكة، شملت 12 جهة، وعرفت مشاركة ميدانية لافتة تجاوزت 38 ألف مشاركة ومشارك من منتخبين ومناضلين ومواطنين ينتمون إلى فئات اجتماعية متعددة، خاصة من خلال لقاءات "نقاش الأحرار" التي نُظمت في غالبية الجماعات الترابية التي يسيرها الحزب، بما يعكس خيار الحزب الثابت في ترسيخ سياسة القرب والمكاشفة.

ولم يكن اختيار انطلاق هذه الدينامية من جهة الداخلة وادي الذهب اختيارا عرضيا، بل حمل دلالة رمزية قوية، تؤكد المكانة الاستراتيجية التي تحظى بها الأقاليم الجنوبية في الرؤية التنموية الوطنية، وتعكس الاهتمام المتواصل الذي توليه الحكومة والحزب لهذه المناطق، سواء من حيث الاستثمارات الكبرى، أو المشاريع المهيكلة، أو تحسين شروط العيش وتعزيز الإدماج المجالي.

وخلال مختلف محطات "مسار الإنجازات"، حرص الحزب على تقديم تقييم متوازن لتجربته الحكومية، قائم على الصراحة والموضوعية، بعيدا عن التمجيد أو التهوين. تقييم يعترف بما تحقق من إنجازات في مجالات متعددة، اقتصادية واجتماعية وحقوقية ورياضية، بفضل عمل جماعي منسجم مع التوجيهات الملكية السامية، كما لا يتردد في الإقرار بما لم يستكمل بعد، معتبرا أن الأوراش المفتوحة تتطلب نفسا إصلاحيا طويلا واستمرارية في الجهد.

وفي قلب هذه الدينامية، فتح الحزب نقاشا مسؤولا حول الإكراهات المركبة التي لم تساعد في تنفيذ بعض الالتزامات، سواء المرتبطة بالظرفية الدولية أو بالتحديات البنيوية الداخلية. وقد شكل هذا النقاش فرصة جماعية لتثمين المكتسبات، وتصحيح بعض الاختلالات، والتفكير في منهجيات عمل جديدة قادرة على تسريع وتيرة الإنجاز وتعزيز النجاعة وتجاوز الإكراهات.

ويعكس التفاعل الواسع مع "مسار الإنجازات" نجاح هذه الجولة التواصلية، سواء من خلال حجم المشاركة أو الإشعاع الإعلامي الذي رافقها، حيث سُجل تقدير واضح للمجهودات الحكومية، مقابل انتظارات مشروعة ما تزال قائمة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، وخلق فرص الشغل، وحماية القدرة الشرائية، وتقليص الفوارق المجالية بين المجالين الحضري والقروي.

وفي إطار توسيع قنوات التشاور، أطلق الحزب منصة "إنصات" الرقمية كآلية مبتكرة لتعميق التواصل، شارك فيها أكثر من 15 ألف مواطن. وقد كشفت نتائجها عن تحد وطني مركزي يتمثل في ضرورة ترجمة الاستقرار والنمو الاقتصادي إلى تحسين ملموس في الحياة اليومية، مع التأكيد على أهمية تحقيق توازن فعلي بين النمو والعدالة الاجتماعية، من خلال خفض كلفة المعيشة، وتشجيع الاستثمار المنتج، والاستثمار في الرأسمال البشري عبر إصلاح التعليم والصحة، وتعزيز العدالة المجالية.

كما أبرزت مساهمات المواطنين وعيا متقدما بدور القيادة المحلية في التنمية، وأكدت على مركزية قيم مغربية أصيلة، قوامها تحمل المسؤولية، والعمل الجاد، والنزاهة، وحب الوطن. وتعكس مجمل هذه النقاشات منسوبا مهما من التفاؤل والثقة في المستقبل، ما يضاعف مسؤولية الحزب والحكومة في مواصلة الإصلاح، واستكمال الأوراش المفتوحة، وترسيخ الثقة بين المواطن والمؤسسات.

مسارات التكوين: أكاديمية الأحرار.. رؤية جديدة في الـتأطير السياسي

مع مطلع سنة 2021، وفي إطار التفاعل مع التوجيهات الملكية التي تؤكد على أهمية الرقي بالعمل السياسي وتدبير الشأن العام، وتجديد آليات الاشتغال، أطلق التجمع الوطني للأحرار مبادرة "أكاديمية الأحرار"، وهي بوابة إلكترونية موجهة لقواعد الحزب، استفاد منها في مرحلة أولى المرشحون للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021.

وقد سعى "الأحرار"، من خلال هذه المبادرة المبتكرة، إلى تأهيل أعضاء الحزب الذين يتوقع ترشيحهم وجعلهم على دراية كافية

بواجباتهم وبسبل التفاعل مع المواطنين، بالإضافة إلى حثهم على تخليق الحملة الانتخابية وحسن تدبيرها، واكتساب المعارف عندما يتعلق الأمر بتحمل المسؤولية وتدبير المجالس المنتخبة. وهي المبادرة نفسها التي اشتغل عليها الحزب في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد لتأهيل من يتوقع ترشحهم للاستحقاقات التشريعية 2026 والاستحقاقات المحلية لـ 2027.

كما حرص "الأحرار"، من خلال هذه المبادرة، على تمكين المرشحين بإسم الحزب من الإلمام بقيم ومرجعية وتموقع الحزب وعرضه السياسي، بالإضافة لإنجاح محطة الاستحقاقات الانتخابية وتدبير المجالس المنتخبة.

كانت الغاية من "أكاديمية الأحرار" تقاسم مجموعة من التجارب الناجحة في تدبير مؤسسات منتخبة وقطاعات عمومية، إلى جانب الإحاطة الجماعية بقيم ومنهجية عمل الحزب، ومضامين خطابه وعرضه السياسي والتعمق في معرفة مرجعيته وتاريخه.

وفي هذا الإطار، وفرت أكاديمية الأحرار مجموعة من المسارات الخاصة بالتكوين، تتمثل في مسار خاص بالراغبين في الترشح للانتخابات الجماعية وانتخابات مجالس العمالات والأقاليم والغرف المهنية: من أجل تأهيل المشاركين والمشاركات ليكونوا على دراية بكل ما يتعلق بتدبير هذه المؤسسات المنتخبة، عبر تطوير معارفهم القانونية، والتعرف على الآليات والتقنيات الكفيلة بإنجاح المهام التدبيرية.

أما المسار الثاني، فقد شكل فرصة للراغبين في الترشح للانتخابات الجهوية، من خلال تمكين المناضلات والمناضلين الراغبين في الترشح لعضوية ورئاسة المجالس الجهوية من المعارف القانونية والآليات

الكفيلة بإنجاح مهامهم سواء خلال فترة الترشح والانتخابات أو بعد تولي المهام التدبيرية.

في حين خصص المسار الثالث للراغبين في الترشح للانتخابات التشريعية، من خلال تطوير المعارف التي تهم عمل واختصاصات المؤسسة التشريعية وأدوار النائب والمستشار البرلماني.

وبالإضافة إلى المسارات الثلاثة، استفاد المشاركون والمشاركات من مسار تكوين مشترك تحت مسمى "مسار الأحرار" ويضم مواد تكوينية من إنجاز قيادات وأطر ومنتخبي حزب التجمع الوطني للأحرار.

كما أتاحت البوابة الإلكترونية للمستفيدين عددا من الخدمات المهمة، كالمكتبة الرقمية والدورات التكوينية عن بعد والندوات الرقمية والوثائق المرجعية، بالإضافة لتخصيص فريق متخصص للتتبع الدائم لمسار تكوين المشاركين عبر تخصيص رقم أخضر لهذه العملية، وعن طريق البريد الإلكتروني.

وقد جاءت هذه الأكاديمية على شكل بوابة إلكترونية، ضمت العديد من المواد المصورة، موجهة لقواعد الحزب، استفاد منها في مرحلة أولى أكثر من 30 ألف من المرشحين للانتخابات السابقة، في حين تم تعميم التكوين في مرحلة ثانية، ليشمل كل المناضلين والمناضلات داخل الحزب.

وقد تم مواكبة مضامين هذه البوابة الإلكترونية بشكل مستمر، لكي تقوم بكامل بأدوارها في التكوين الرصين لقواعد الحزب، مما يعزز تجويد التكوين في العمل السياسي، ويعود بالنفع على الممارسة السياسية بالمغرب.

"نقاش الأحرار".. دينامية تواصلية لتعزيز مسار التنمية

واصل حزب التجمع الوطني للأحرار ترسيخ نهجه في العمل السياسي القائم على القرب والتواصل المباشر مع المواطنين، من خلال إطلاق سلسلة اللقاءات الميدانية "نقاش الأحرار"، التي شكّلت تجربة نوعية وغير مسبوقة في المشهد الحزبي الوطني.

وقد استهدفت هذه اللقاءات معظم الجماعات التي يشرف الحزب على تسييرها، حيث تحولت إلى فضاءات حقيقية للحوار والنقاش حول القضايا التنموية التي تهم الساكنة، في انسجام تام مع فلسفة الحزب القائمة على الإنصات والتفاعل وتقديم الحلول العملية.

كما جاءت هذه الدينامية لتترجم التزام الحزب بخيار القرب، إذ شكلت مناسبة لعرض حصيلة المنجزات التي تحققت بفضل تسيير الحزب لعدد من الجماعات الترابية، كما أتاحت الفرصة لاستعراض المشاريع الكبرى التي أسهمت في تغيير ملامح العديد من المجالات الترابية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد تم إغناء هذه النقاشات بمشاركة قيادات الحزب ووزرائه إلى جانب منتخبيه المحليين، على مدى ثمانية أشهر، وبمشاركة آلاف المواطنين، عبروا خلالها عن أولوياتهم وانتظاراتهم، وقيموا ما تحقق من إنجازات إيجابية تستحق التثمين، وما يحتاج إلى مراجعة وإصلاح، الأمر الذي جعل منها حلقة وصل حقيقية بين التدبير الحكومي والتدبير المحلي. ومن خلال ذلك، تحولت إلى فضاء لمناقشة أثر السياسات العمومية على المستوى الترابي،

إلى جانب تحديد الأولويات التنموية التي تنتظرها الساكنة، بما يضمن التكامل بين البرامج الوطنية والمشاريع المحلية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ فتحت هذه اللقاءات المجال أمام المواطنين للتعبير بحرية عن آرائهم وتطلعاتهم وانتقاداتهم، وذلك في حضور المسؤولين والوزراء، وهو ما شكّل خطوة جريئة عززت جسور الثقة ورسخت تقليدًا جديدًا في المشهد الحزبي الوطني.

كما اعتمد الحزب على آليات مبتكرة للاستماع للمواطنين، وذلك من خلال منصة "إنصات" الرقمية، التي شارك فيها أزيد من 15 ألف من المواطنات والمواطنين، قيموا من خلالها تجربتنا كحزب في الحكومة، وعبروا خلالها عن انتظاراتهم وتطلعاتهم للمستقبل.

وبذلك، أثبتت تجربة "نقاش الأحرار" أنها لم تكن مجرد لقاءات ظرفية، وإنما ورشًا متجددًا أسس لثقافة سياسية حديثة، جوهرها الشفافية والإنصات والتفاعل الإيجابي، وجعلت المواطن في صلب كل السياسات العمومية باعتباره الركيزة الأساسية لأي مسار تنموي ناجح.

8 شتنبر.. الثقة ورسائل الأمل

أ_ فوز انتخابي كبير

أبانت نتائج انتخابات ثامن شتنبر 2021 عن صواب الاختيارات البرنامجية وفعالية الأداة الحزبية التي أرساها حزب التجمع الوطني للأحرار.

الأكثر من ذلك، أعاد الحزب للعملية الانتخابية جاذبيتها وتشويقها، كما أبان على أن الفاعل الحزبي مازال قادرا، إن هو اشتغل بجدية والتزام، على استعادة ديناميته التنظيمية ووهجه السياسي.

وفي الواقع، لم يتحقق الفوز الانتخابي يوم ثامن شتنبر 2021 دفعة واحدة، فقد كانت مؤشراته واضحة منذ إجراء انتخابات غرف التجارة والصناعة والفلاحة، حيث أبانت تلك الانتخابات المهنية أن جزءا مهما من الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين تفاعلوا مع العرض الحزبي من زاوية ما يتيحه من آفاق عملية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الاستقرار. وهذه الفئة كانت بالفعل في قلب النواة الصلبة لرهان ثامن شتنبر، وفي قلب الحاضنة الاجتماعية للنموذج الحزبي الجديد.

بدت النتائج مبهرة، فالحزب احتل المرتبة الأولى برصيد 102 مقعد بفارق 89 مقعدا عن الحزب الذي تصدر المشهد السياسي لولايتين متتاليتين، وتجاوز منافسيه الأوفر حظا، مع خارطة انتخابية تسمح له بتشكيل أغلبية منسجمة.

في الواقع، حصل التجمع على تكليف انتخابي بإجراء تغيير شامل في المؤسسات المنتخبة، وظهر ذلك جليا في احتلاله الرتبة الأولى أيضا في انتخابات مجالس الجماعات الترابية، واسترداد عدد من المدن الكبرى والمجالس الترابية الجهوية التي كان يهيمن عليها أحزاب أخرى.

وسيسجل المسار السياسي لبلادنا أن حزب التجمع الوطني للأحرار أسهم في ترسيخ قناعة جوهرية مفادها أن بعض الأطروحات السياسة مهما بدا خطابها جذابا، تظل رهينة قدرتها على تقديم أجوبة واقعية لانشغالات المواطنين. كما أبانت أن الفاعل السياسي يقاس بمدى نجاعته في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، وأن هذا الاختيار هو المحدد الرئيسي لنتائج صناديق الاقتراع.

لقد كانت انتخابات ثامن شتنبر تأكيدا ل "الاستثناء المغربي"، ممثلا في احترام الدستور والالتزام بالمؤسسات والتنافسية الانتخابية، فعلى عكس تجارب أخرى كانت صناديق الاقتراع هي ما حدد خارطة المشهد السياسي الجديد، وبذلك لم تنفتح أمام التجمع ولاية انتخابية فقط، بل تحديات مرحلة سياسية بأكملها عنوانها العريض: إنجاح التغيير السياسي نحو مسار جديد.

ب_ شرعية انتخابية

بتجاوزها نسبة 50 في المائة من الكتلة الناخبة، تكون انتخابات 2021 سجلت أعلى نسبة مشاركة انتخابية في العقدين الأخيرين، وبذلك تكون الحكومة المنبثقة عنها صاحبة شرعية انتخابية.

لقد تجاوزت هذه النسبة تلك المسجلة في انتخابات التحولات الكبرى ببلادنا، وخصوصا تلك المسجلة خلال انتخابات 2011 التي بقيت في حدود 46 في المائة، ورغم أنها لم ترتبط بأحداث كبرى مثل انتقال العرش أو موجة "الربيع العربي"، إلا أنها فاجأت المتتبعين بحجم التعبئة وارتفاع منسوب المشاركة الديمقراطية التي أبانت عنها.

لتبخيس الرقم غير المسبوق لهذه المشاركة، يدفع المنهزمون بأنه نتاج تجميع الانتخابات في يوم واحد، والحال أن نفس التجميع

يمكن أن يؤدي إلى مشاركة متدنية، فلا شيء يحسم وجود ارتباط ميكانيكي بين ارتفاع المشاركة واليوم الانتخابي الواحد.

على العكس من ذلك، كانت الحصيلة الحكومية خلال العشر سنوات، التي سبقت اقتراع شتنبر 2021، متواضعة، ولولا القطاعات الاقتصادية التي تشرفنا بتدبيرها لكانت النتائج مقلقة، وكان بإمكانها تعزيز النفور الانتخابي، لولا وجود عرض "مسار الثقة" الذي أعطى المواطنين أملا في غد أفضل.

وعلى العكس من الخطاب الهيمني الذي تبنته بعض الأحزاب خلال محطات فوزها الانتخابي، لم ينظر التجمع الوطني للأحرار لذلك على أنه "تفويض شعبي" بل تكليف انتخابي ومسؤولية أمام جلالة الملك، نصره الله، في سياق تمرين ديمقراطي عادي، بإجراء تغيير سياسي مستعجل.

ث_ رسائل الثقة والأمل

أثبت التجمع الوطني للأحرار أن العزوف الانتخابي ليس قدرا مغربيا، وتلك واحدة من أهم الدروس التي حبلت بها نتائج انتخابات ثامن شتنبر 2021.

وبينما تؤدي النتائج الحكومية المخيبة للآمال إلى تصويت عقابي مرتفع، يمكن أن تؤدي أيضا إلى عزوف حاد عن صناديق الاقتراع.

وفي حالة ثامن شتنبر، اختار الناخبون، بفعل عرض انتخابي وسياسي مغري، التصويت بكثافة لحزبنا، حيث حصل "الأحرار" على 2.1 مليون صوت، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الانتخابات المغربية.

غير أن دلالات هذا التصويت تجاوزت ذلك نحو تقديم مؤشرات أجوبة إيجابية على مشكلات أزمة الثقة ومؤسسات الوساطة،

فقد أبانت نسبة 50 في المائة على أن الفاعل الحزبي مازالت لديه مكانته، وأن المؤسسات المنتخبة ما تزال موضع رهان لإنجاز التغيير المنتظر والمطلوب.

وقد خرج الأخ عزيز أخنوش من هذه الانتخابات رئيس حكومة "منتخب" بأعلى شرعية انتخابية وبثقة ملكية شريفة، وفي تلك اللحظة طوقه الناخبون برسالتين: "لقد وضعنا ثقتنا فيكم فقوموا بتنفيذ برنامجكم".

1. تحديات جديدة

أ _ ترجمة الالتزامات في سياق صعب

تصادف موعد تشكيل الحكومة مع مجهود عمومي كبير قاده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، للتعافي من تداعيات أزمة كوفيد، غير أن المؤشرات الإيجابية التي تم رصدها سرعان ما اصطدمت بمخاطر التوترات الجيوسياسية واستمرار التقلبات المناخية.

شهر بعد انتخابات ثامن شتنبر 2021 سيرسم جلالة الملك، في خطاب افتتاح البرلمان يوم 8 أكتوبر، صورة متفائلة لآفاق الاقتصاد الوطني، وقال جلالته: "**يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملموسا، رغم الآثار غير المسبوقة لهذه الأزمة، وتراجع الاقتصاد العالمي عموما**".

غير أن هذا التفاؤل سرعان ما ستطوقه ظرفية صعبة في توقيت مبكر من سنة 2022، ففي فبراير من تلك السنة اندلعت الحرب الروسية-الأوكرانية بكل تداعياتها على الاقتصاد العالمي، وانعكاساتها على سلاسل التصدير وتوريد المحروقات والمواد الغذائية.

وتزامنت هذه التوترات في الأسواق الدولية مع تعاقب السنة الخامسة من الجفاف وطنيا، ما زاد من تعميق أزمة الماء وآفاق نمو القطاع الفلاحي.

لقد خلقت التوترات الجيوسياسية والمناخية أوضاعا جديدة زادت من تحديات تنفيذ الالتزامات في سياق صعب تهيمن عليه تداعيات أزمة فيروس كورونا وإرث عشر سنوات من هدر الزمن السياسي، وظهرت أولى مؤشرات توقع معدلات نمو متواضعة، تراجع القطاع

الفلاحي، وارتفاع في معدل التضخم، وتزايد الضغط على احتياطي العملة الصعبة، وصعوبات التشغيل ...

ب_ إنجاح التجربة في بيئة سياسية معادية

في الأعراف الديمقراطية، تستفيد الحكومات عند تشكيلها من هامش زمني يمتد لـ 100 يوم، وبعدها يبدأ الحساب أمام المعارضة والرأي العام، لكن في حالة حكومة الأخ عزيز أخنوش تم سحب هذا العرف وبدأ "الهجوم"، وليس النقد، حتى قبل الإعلان عن تنصيبها من طرف البرلمان.

برز على هذا الصعيد تحدي إنجاح التجربة الحكومية في بيئة سياسية معادية، فرغم أن الحكومة حصلت على أكبر شرعية انتخابية في شتنبر 2021، إلا أن المواقف المعادية لها بدأت قبل ذلك بكثير.

حيث تم العمل باستمرار من طرف المنافسين والخصوم على تغذية هذه البيئة الحاضنة للعداء، ففي سنة 2017 ستبدأ محاولات الضرب في الأخ عزيز أخنوش سياسيا من خلال اتهامه بالتسبب في ما تلى انتخابات 2016، وعادت إلى الواجهة فتاوى "زواج المال والسلطة" و"تحالف الأوليغارشية المالية".

في انتخابات الثامن من شتنبر، تحدى حزب التجمع الوطني للأحرار هذه البيئة الحاضنة للعداء، وتغلب عليها بفعل برنامج قوي وتغطية فعالة للدوائر الانتخابية، وبفعل تنظيم حزبي مُحكم وحضور قوي في تكنولوجيات التواصل الحديثة، ومع ذلك لم تتلاشى البيئة المعادية، فقد استفادت من وجود خليط من المعارضين الراديكاليين، ومن توترات اجتماعية قطاعية، وعودة قلق ارتفاع الأسعار.

ولم تقف التحديات عند هذا الحد، بل تعمقت بفعل انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية، وما رافقها من ارتفاع جنوني لأسعار الطاقة والمواد الأولية في الأسواق الدولية، مما فرض ضغوطاً إضافية على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى توازنات الاقتصاد الوطني.

كما عرفت بلادنا موجة جفاف غير مسبوقة، امتدت لسنوات متتالية، وأثرت بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي، وفاقمت هشاشة العالم القروي، وقيدت إمكانيات النمو، ووسعت دائرة الفئات المتضررة اقتصاديا واجتماعياً.

ورغم هذا الواقع المعقد والمتداخل، لم نسمح لأنفسنا بالارتهان لخطاب التبرير أو الاتكاء على شماعة الإكراهات، بل واجهنا التحديات بكامل المسؤولية والوضوح، معتبرين أن تدبير الأزمات ليس ظرفاً عابراً، بل امتحاناً حقيقياً لنجاعة السياسات وقدرة الفاعل العمومي على التكيّف والمبادرة.

وقد تعاملنا مع هذه التحديات باعتبارها معطى هيكلياً يتطلب نفساً طويلاً ورؤية استراتيجية متكاملة تزاوج بين التدخلات الاستعجالية والإصلاحات العميقة، وبين متطلبات الحكامة اليومية وضرورات التخطيط بعيد المدى.

لذلك اعتبرنا التحديات والأزمات فرصة لإعادة البناء والتأسيس، وفرصة لإبداع حلول جديدة، وابتكار نماذج أكثر مرونة واستقلالية، وفرصة أيضاً لإعادة النظر في اختيارات استراتيجية ترسّخ السيادة الوطنية، وتفتح المجال أمام مقاربات أكثر عدلاً وفعالية، تقوم على الصلابة الاقتصادية، وتُعلي من شأن العدالة الاجتماعية، وتؤكد على دور الدولة كفاعل موجه وضامن لتوازن المصالح وحامي للسلم والاستقرار المجتمعي.

ي_ من البرنامج الانتخابي إلى البرنامج الحكومي

وإدراكاً منا لحجم الانتظارات المجتمعية، عملنا، إلى جانب مكونات الأغلبية، على صياغة برنامج حكومي استند إلى التزامات مشتركة مستوحاة من التقاطعات المتجانسة بين البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية، والتي جعلت من العدالة الاجتماعية والمجالية وتحقيق تكافؤ الفرص وتعزيز التماسك الاجتماعي نقطة التقاء مركزية. وهو برنامج زاوج، بوعي ومسؤولية، بين الطموح والواقعية، وحمل في ثناياه أجوبة واضحة وشفافة للعديد من الأسئلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي راكمها المواطن المغربي لسنوات.

وقد بُني هذا البرنامج على ركائز استراتيجية متكاملة تُشكّل دعائم أساسية لبناء مغرب الغد، حيث يُعدّ تعزيز كرامة المواطن محور هذه الرؤية وجوهر الدولة الاجتماعية، عبر تعميم الحماية الاجتماعية، وضمان الولوج المنصف والميسر إلى خدمات الصحة والتعليم. ويواكب ذلك العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، عبر دعم الاقتصاد الوطني ليكون منتجاً ومولداً لفرص الشغل، وموجهاً نحو تقليص الفوارق بين الفئات والجهات. ويتعزز هذا التوجه عبر تقوية الثقة في المرفق العمومي وتجويد أدائه، بما يستجيب لانتظارات المواطنين ويجعل من الإنصاف والنجاعة مبدأين أساسيين في توجيه السياسات العمومية.

وقد حرصنا على تنزيل هذا البرنامج بكل جدية وفعالية دون أن نبحث عن أعذار جاهزة أو نعلّق تأخر الإنجاز على الأزمات المتتالية التي عرفتها بلادنا، بل اخترنا أن نواجه الواقع كما هو، بجرأة سياسية وإرادة إصلاحية صادقة، رغم أننا تسلمنا زمام المسؤولية في واحدة من أكثر المراحل دقة وتعقيداً في تاريخ المغرب المعاصر.

وانطلاقاً من هذا الوعي، قمنا بإعادة ترتيب أولوياتنا الوطنية بما ينسجم مع هذا التحول العميق في فلسفة التدبير العمومي، إذ كانت البوصلة واضحة لا لبس فيها، تتمثل في إرساء دعائم الدولة الاجتماعية باعتبارها خياراً وطنياً استراتيجياً، ورؤية ملكية متبصّرة، ومشروعاً مجتمعياً متكاملاً، نراهن عليه من أجل صيانة كرامة المواطن، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، فضلاً عن ترسيخ قيم الإنصاف والتكافل بين مختلف فئات المجتمع ومجالاته.

وقد حرصنا، طيلة هذا المسار، على أن نستمد توجهاتنا من الخطب والتوجيهات الملكية السامية، التي شكلت بالنسبة لنا خارطة طريق واضحة، أرست معالم الدولة الاجتماعية كأفق استراتيجي يعكس رؤية ملكية متبصّرة تنتصر للعدالة والكرامة والتنمية المنصفة، وتضع المواطن في قلب السياسات العمومية.

كما شكّلت الديمقراطية الاجتماعية مرجعية مؤطرة وبوصلة موجهة في التدبير الحكومي، حيث تجسدت قيمها المتمثلة في الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن في جميع السياسات والبرامج الحكومية، ساعين بذلك إلى إرساء دولة اجتماعية قوية تعزز التكافل والتماسك الاجتماعي، وتحقق تنمية شاملة ومستدامة تضمن لجميع المواطنين فرصاً متساوية للعيش بكرامة وازدهار.

وانسجاماً مع هذا التوجه الإصلاحي العميق، سعينا إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية من خلال تنزيل تعهدات ملموسة تُعيد الاعتبار للعدالة الاجتماعية وترسّخ الثقة في السياسات العمومية. فقد عملنا على تعميم الحماية الاجتماعية باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز الأمن الاجتماعي وتحقيق الإنصاف بين المواطنين، بما يضمن الكرامة ويوفر الحماية للفئات الهشة في مواجهة تقلبات الحياة.

2. أولويات متعددة الأبعاد

إن حزب التجمع الوطني، وهو يساهم في وضع برنامج عمل الحكومة للولاية الحالية 2021-2026، استحضر بعمق معنى وأهداف المشروع المجتمعي الكبير، الذي أطلقه جلالة الملك حفظه الله، والقيم الوطنية والحضارية المؤطرة له، قيم وطنية مبنية على التضامن والتكافل والجدية في ممارسة المهام والمسؤوليات.

وانطلاقا من هذه الروح وبناء على هذه المنظومة القيمية الرفيعة، اختار التجمع الوطني للأحرار برنامجا يجسد، بشكل واقعي وفعلي، تعاقدا مع المواطنات والمواطنين، ويترجم إرادة جلالة الملك في استكمال تنزيل برامج الدولة الاجتماعية التي تضع المواطن المغربي في عمق سياساتها وبرامجها.

فقد أفرزت صناديق اقتراع يوم 8 شتنبر 2021 خريطة سياسية جديدة، وأعطت الشرعية الديمقراطية لحزبنا، محملة إياه أمانة تنزيل تعهداته الانتخابية التي كانت سببا حاسما في تبوء الصدارة الانتخابية، لذلك فإصرار التجربة الحكومية التي قادها حزبنا على تنزيل التزاماتها بكل جرأة ليس هيمنة لحزب فائز بالاستحقاقات، بل هو خيار نابع من مسؤولياته تجاه المواطنين واحترامه لحقهم في اختيار الأغلبية المقلصة التي تستجيب لانتظاراتهم بناء على التزامات واضحة.

إن ما تحقق خلال الولاية من قوانين وقرارات وبرامج وتنزيل مشاريع، خاصة تلك المرتبطة بتنزيل أسس الدولة الاجتماعية، ربما فاق كل التوقعات والانتظارات التي سطرتها الحكومة، بل فاقت توقعاتنا نحن كحزب قائد لهذه التجربة السياسية، نظرا للسياق المعقد الذي يمر منه العالم بأسره، فبلادنا لم تكن في منأى عن هذا السياق المتأزم المطبوع باللايقين والصدمات المتكررة، فبعد ثلاث سنوات

من التداعيات المستمرة لجائحة كوفيد على دينامية الاقتصاد الوطني، ومواسم فلاحية جد متوسطة نتيجة للجفاف الحاد الذي عاشته بلادنا حتى أصبح حقيقة بنيوية، وتداعيات الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز والنواحي، وكلفة التوترات الجيوستراتيجية المهددة للسلم والاستقرار العالميين، كل هذه الأسباب أثرت على أولويات الحكومة التي قادها حزبنا، لكن لم تؤثر على تعهداتنا والتزاماتنا وتعاقداتنا الانتخابية مع المواطنين.

وفي خضم مواجهة هذا السياق الصعب، كان على الأخ رئيس الحكومة أن يدبر ثلاث أزمنة في نفس الوقت، أن يعمل على معالجة تركة الماضي بكل كلفتها الثقيلة، وأن يواجه الطلب الاجتماعي المتنامي في الحاضر، وأن يضع أسس الاستدامة للأوراش الكبرى في المستقبل.

ورغم كل الإكراهات الصعبة، لم يستسلم الأخ الرئيس للأمر الواقع ولم يختبئ وراء الخطاب الذرائعي والتبريري، بل واصل بكل جرأة تنزيل برنامجه الذي تعاقد بشأنه مع المؤسسات الدستورية والمواطنات والمواطنين، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز منظومة التكافل والتضامن، من خلال تنزيل برنامج تعميم الحماية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين وتقديم الدعم المباشر إلى الفئات الهشة ودعم المواطنين من أجل اقتناء سكنهم الرئيسي، إلى غير ذلك من القرارات التي تقوي الانسجام والتلاحم والتضامن المجتمعي.

لقد وضع الأخ الرئيس نصب عينيه، منذ اللحظة الأولى، أن المسؤولية الدستورية التي تَحَمَّلَها أمام جلالة الملك والبرلمان تقتضي منا الوفاء الكامل بالتعاقد الذي أبرمناه مع المواطنين، والسعي الدؤوب لتحقيق ثقة جلالة الملك، نصره الله، بكل إخلاص ووفاء، دون تردد أو تأجيل، وأن يتحمل أمانة الإصلاح بكل جرأة واستقامة، احتراماً للثقة التي وُضعت فيه، وحرصاً على ألا يخلف الموعد مع

آمال فئات واسعة من المواطنين، التي راهنت على التغيير الواقعي لا الشعارات، وعلى النجاعة لا الخطابة، وعلى الفعل لا التبرير.

وإدراكاً من الأخ الرئيس، لحجم الانتظارات المجتمعية، عمل على تنزيل برنامج حكومي استند إلى التزامات مشتركة مستوحاة من التقاطعات المتجانسة بين البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية، والتي جعلت من العدالة الاجتماعية والمجالية وتحقيق تكافؤ الفرص وتعزيز التماسك الاجتماعي نقطة التقاء مركزية.

لقد اختار الأخ الرئيس في تدبيره للشأن العام منهجية مغايرة، منهجية مبنية على الرفع من وثيرة الإصلاح و النجاعة في تفعيل التوجيهات الملكية السامية والحرص على ضمان الانسجام بين مكونات السلطة التنفيذية وترسيخ الحوار المثمر مع الفاعلين الاجتماعيين والتفاعل الإيجابي مع المطالب الاجتماعية، وتبني عمل حكومي أسرع وأقرب إلى الواقع، وأكثر مواكبة للمتغيرات العالمية.

وحرصا على تنفيذ التزاماته، فقد بادر الأخ الرئيس، منذ تنصيب الحكومة، إلى بناء شراكات متينة مع الفرقاء الاجتماعيين والهيئات الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني، قصد ضمان السلم الاجتماعي ووضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم، والوفاء بسائر الالتزامات الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي.

إن الحصيلة الحكومية المرحلية المشرفة التي قدمها الأخ رئيس الحكومة أمام البرلمان، في أبريل 2024، وفقا لأحكام الدستورية والأعراف السياسية الديمقراطية، ما كانت لتتحقق دون انسجام حكومي قوي سياسيا، ومستقر بتضامن مكوناته، ومستمر بنجاعة برامجه، تحالف استمد مشروعيته من صناديق الاقتراع ومن ثقة جلالة الملك ومن مؤازرة الشعب المغربي.

كل ذلك في ارتباط بالمنهجية التعاقدية لفرق تحالف الأغلبية على قاعدة البرنامج الحكومي، وتأسيسًا على ميثاق الأغلبية الذي يشدد على الاستثمار الأمثل والمسؤول للزمن الحكومي والتشريعي للمساهمة في كل الإصلاحات والأولويات الملحة وتنفيذ الأوراش التنموية والاقتصادية الكبرى.

فلم يُسجِّل على حزب التجمع الوطني للأحرار هدر زمن المغاربة في صراعات فارغة، أو تصفية حسابات سياسية بين وزير من هذا الحزب وآخر من ذاك، بل كل ما تم إنجازه يتم وفق منطق المصلحة العامة والتقائية السياسات وروح الانسجام والتنسيق، وهذا بفضل النهج الذي سطره الأخ الرئيس والقائم على الحوار البَنَّاء والتحكيم واحترام الأدوار الدستورية لرئيس الحكومة.

بالموازاة مع ذلك أبدى الأخ الرئيس إيمانا راسخا بالأدوار الدستورية للمعارضة في تقييم السياسات العمومية ومراقبتها وكان يميز بين النقد والحقد، بين المعارضة المسؤولة وغير المسؤولة، بين الحديث داخل المؤسسات الدستورية وتهريب النقاش لفضاءات المزايدات.

لقد ساعد هذا المنهج المسؤول في تحقيق إنجازات حكومية غير مسبوقة، لا تسمح الوثيقة بسردها كاملة، لكنها ستركز من باب الإنصاف والاعتراف على العناوين العريضة للإنجازات.

3. الأسرة المغربية.. نواة المجتمع أولوية حكومية

لقد جعلت الالتزامات الحكومية الأسرة المغربية، باعتبارها نواة المجتمع وخاصة منها ذات الدخل المحدود، محور سياساتها المتعددة الأثر، فكان لزاما أن تتوجه مختلف الجهود الحكومية نحو تنزيل السياسات العمومية الموجهة للأسر في سياق وطني ملائم، يتميز خاصة بوضع جلالة الملك لقضايا المرأة على رأس

السياسات الوطنية في بعدها القانوني المتعلق بتحصين الأسرة، من خلال إعداد مشروع القانون المتعلق بتعديل مدونة الأسرة.

وهكذا فقد نجحت الحكومة، في ظرف وجيز، في تنزيل مجموعة من الأوراش الاجتماعية الكبرى، وعلى رأسها ورش الدعم الاجتماعي المباشر، ودعم السكن وتعميم التغطية الصحية، ووضع أسس عرض صحي جديد قادر على الاستجابة لحاجيات الأسر محدودة الدخل.

كما تميز المنجز الحكومي، خلال هذه الولاية، بعدد من البرامج والسياسات العمومية التي تخدم الأسرة، باعتبارها هدفا للسياسات العمومية، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، وذلك من خلال تبني إجراءات وإصلاحات هيكلية في إطار ديمقراطي تشاركي، عبر آلية الحوار الاجتماعي، التي أفضت إلى منح فئات عريضة من الموظفين والأجراء العديد من المكتسبات كان لها الأثر الفوري على الاستقرار الأسري، مما يؤكد التوجه الاجتماعي لهذه الحكومة.

واليوم يحق لنا أن نعتز باستهداف 60 في المائة من الأسر المغربية التي لم تكن مشمولة سابقًا بأي نظام للضمان الاجتماعي، كما يحق لنا أن نفتخر بهذا البرنامج الطموح الذي بات يساهم في الحد من الهشاشة الاجتماعية، ويساهم في ضمان كرامة المواطنين ومستقبل الأجيال القادمة وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية وتقليص نسب الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية، والمساهمة في تحسين الولوج إلى التعليم والصحة، وتوفير دخل منتظم للأسر التي تعيش على مداخيل الأنشطة الموسمية.

وقد مكن هذا الاهتمام الحكومي غير المسبوق بالأسرة، لا سيما في مجال الدعم المباشر، من تحسين أوضاع العديد من الأسر والتخفيف من أعباء الحياة اليومية، حيث ساعد الدعم المباشر

المستفيدين على توفير الحاجيات الأساسية، على غرار المواد الغذائية والاستهلاكية، وساعد كبار السن الذين يفتقرون إلى دخل ثابت على تأمين احتياجاتهم الضرورية، كما أسهم في تخفيف الضغط عن الأسر في العالم القروي التي تواجه تحديات مرتبطة بالجفاف وقلة التساقطات، ما مكنها من إعالة أفرادها وتغطية جزء من تكاليف المعيشة. وبالنسبة للكثيرين، فقد مثل هذا الدعم خطوة إيجابية نحو تحسين ظروفهم الاجتماعية، حيث ساعدهم على تسديد فواتير الكهرباء والماء أو توفير تكاليف السكن.

ونحن على اقتناع تام بأن ما تحقق في هذا الورش ليس نهاية الطموح، بل بداية لمرحلة جديدة من البناء الاجتماعي، مرحلة تعتمد على توجيه الدعم لمن يستحقه، وعلى سياسات اجتماعية عادلة ومتوازنة، تساهم في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين وتعزز استقلاليتهم وتدعم استثمارهم في أطفالهم، فدعم اليوم هو من دون شك استثمار في المستقبل، لذلك سنواصل المسار بكل عزم وإصرار من أجل العمل على تحسين هذا البرنامج، كما أراده جلالة الملك، ومواصلة تطوير آلياته وضمان حكامته واستدامته، حتى يكون في مستوى تطلعات المواطنين.

4. التغطية الصحية.. تعميم، كرامة، إنصاف

حرصنا، في حزب التجمع الوطني للأحرار، تماشيا مع الرؤية الملكية السامية، على جعل ورش تعميم التغطية الصحية في صدارة أولوياتنا، إيمانًا منا بأن ضمان الحق في الولوج للخدمات الصحية مسألة أساسية وجوهرية لحفظ كرامة المواطنين. وقد شكل هذا التوجه رهانا ودافعا حقيقيا لتجاوز الوضع السابق الذي كانت فيه التغطية الصحية محصورة على فئات محدودة من المجتمع، كما أن نظام "الراميد" لم يكن يضمن تغطية صحية

حقيقية شاملة عدا بعض العلاجات في المستشفيات العمومية، حيث عانى المستفيدون من إشكالات عدة في ظل عدم توفر الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية في المستشفيات العمومية، وكذلك المختبرات اللازمة لإجراء تحاليل طبية أساسية، مما كان يضطر المرضى إلى الانتظار لفترات طويلة أو اللجوء إلى القطاع الخاص، فيما ظل باقي الساكنة أي 48 في المائة خارج منظومة الحماية الاجتماعية.

هذه الإحصائيات لم تكن مجرد أرقام فحسب، بل تخفي خلفها مجموعة من القصص المؤلمة والمآسي التي عاشها ملايين المغاربة في السابق. مهنيون أمضوا سنوات في العمل لكنهم عند المرض وجدوا أنفسهم بلا سند، ومهندسون وأطباء رغم ظروفهم المادية الميسرة عانوا أمام الأمراض المزمنة والمكلفة، ومرضى تدهورت حالتهم الصحية بسبب عجزهم عن تحمل تكاليف العلاج.

لذلك كان من الضروري اتخاذ خطوات جريئة لتغيير هذا الواقع، والعمل من أجل ضمان حق جميع المغاربة في الانخراط والاستفادة من التغطية الصحية.

وقد حرصنا في هذا المسار على جعل التوجيهات الملكية خارطة طريق موجهة لتحقيق هذا الحلم الذي طال انتظاره، حيث تطلب ذلك معالجة الاختلالات والنقائص التي كانت تحول دون تحقيق العدالة الصحية.

واليوم، تحول الحلم إلى واقع ملموس، وتحولت الأزمة إلى فرصة، وأصبح بإمكان أكثر من 11 مليون مغربي، غير قادرين على المساهمة، الاستفادة من التغطية الصحية بعدما تكفلت الدولة بأداء اشتراكاتهم، بحوالي 9.5 مليارات درهم سنويًا. وبات هؤلاء يستفيدون من نفس الحقوق التي يتمتع بها العاملون في

القطاعين العام والخاص، مع ضمان مجانية العلاج بالمؤسسات الصحية العمومية.

ولم يقتصر هذا الورش على الفئات الأكثر هشاشة فقط، بل امتد ليشمل جميع أصناف المهنيين، سائقي سيارات الأجرة، الفلاحين، الخياطين، التجار، والصناع التقليديين...، بل شمل هذا الورش حتى المهن الحرة التي عانى أصحابها أمام الأمراض المزمنة والصعبة رغم وضعيتهم المادية التي يفترض أنها مريحة، على غرار الأطباء، الصيادلة، والمحامون... حيث بات بإمكان كل هذه الفئات اليوم الانخراط في هذا النظام الصحي الذي يكرس الإنصاف والمساواة بين جميع المغاربة.

ولم يغفل النظام الجديد الأشخاص القادرين على دفع الاشتراكات دون أن يزاولوا أي نشاط مهني. وبات بإمكان هؤلاء أيضًا الاستفادة من التغطية الصحية عبر مساهمات تتناسب مع مستواهم المعيشي، وهو ما مكن توفير الأمان لآلاف الأشخاص الذين لم يشملهم أي برنامج من قبل، فصار بإمكانهم حماية أنفسهم وأسرهم في مواجهة الأمراض من خلال ضمان رعاية صحية شاملة بمساهمة مالية محدودة، وهو ما يعزز شمولية هذا النظام ويجعله أكثر عدلاً وإنصافًا لجميع المواطنين.

وبهذا الإنجاز التاريخي، يؤكد حزب التجمع الوطني للأحرار التزامه الراسخ بخدمة الوطن والمواطنين، وتجسيد رؤية جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على أرض الواقع، من خلال تنزيل هذا الورش الذي أحدث تغييرًا جذريًا في حياة ملايين المواطنين، ومنحهم الأمان الصحي والاجتماعي الذي كانوا يحلمون به في السابق، وساهم في ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف شرائح المجتمع، بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية، في خطوة

نوعية وغير مسبوقة تضمن المساواة بين المغاربة وتسهم في بناء مغرب العدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من كل ما تحقق في هذا المسار، سيظل طموحنا مستمرا في تعزيز شموليته، وسنواصل العمل على ضمان استدامته، من أجل مغرب يليق بطموحات أبنائه وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل.

ولئن كانت رهانات وتحديات المغرب مختلفة ومتعددة الأوجه خلال الولاية الحكومية، فإن التغطية الصحية الشاملة ظلت، بدون منازع، من التحديات الأولى للحكومة.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا، أن أولويات الحكومة تتمحور حول التغطية الصحية للمغاربة بمختلف شرائحهم ومهنهم، باعتبار ذلك شرطاً أساسيّاً ولازماً للتوصّل إلى تعاقد اجتماعي وسياسي واقتصادي مستدام بين المجتمع والدولة.

وفي هذا الصدد، تميزت حصيلة الولاية بوضع اللبنات الأساسية لتعميم التغطية الصحية، ومواصلة المجهودات الرامية إلى استكمال ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك من خلال اعتماد حكامة فعالة لتعميم الحماية الاجتماعية لتمكين 4 ملايين أسرة هشة من الاستشفاء الجيد، وحماية العمال غير الأجراء من صعوبات الحياة وإدراج الأشخاص القادرين على الاشتراك في المنظومة تحقيقا لتضامن فعلي.

وبعد وضع الأنظمة الخاصة بفئات العمال غير الأجراء وبالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، عملت الحكومة على وضع نظام إضافي "أمو الشامل"، يكتسي طابعا اختياريا، وموجها للأشخاص القادرين على أداء واجبات الاشتراكات الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

5. الدعم الاجتماعي المباشر... محاربة الهشاشة وصون الكرامة

لا شك أنه من اللحظات الوطنية الكبرى، والتي تجسد بشكل قوي وواقعي وملموس شعار الدولة الاجتماعية، لحظة اعتماد ورش الدعم المباشر للأسر المغربية الذي كان مهندسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بعبقريته المعتادة.

وفي هذا السياق، هناك من روج أن حزبنا كان ضد الدعم الاجتماعي المباشر، لكن الحقيقة أن هذا الرأي يبقى بعيدا عن الواقع. فالحكومات السابقة لم تكن تمتلك رؤية واضحة ولا ترسانة قانونية متكاملة لتنفيذ برامج للدعم وضمان استدامتها، وهو ما أدى إلى تعثر هذه الفكرة، في ظل غياب الرؤية والتنسيق الكافي بين القطاعات المختلفة.

في المقابل، قدم حزبنا، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، رؤية محكمة تقوم على العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، تعزز مقاربة شمولية في الدعم المباشر، تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، وتؤسس لسياسات اجتماعية مستدامة.

لقد شكل نجاح حكومة الأخ عزيز أخنوش في تنزيل هذا الورش الملكي منبع اعتزاز حكومة اجتماعية تستشعر أهمية هذا الورش الوطني الذي تشرفنا بتنزيل إجراءاته.

وبلا شك، فإن الدعم المباشر ورش وطني عظيم، مكن من مساعدة حوالي 4 ملايين من الأسر المغربية الأكثر هشاشة على توفير دخل إضافي يمكن أن يساعدها في توفير الحد الأدنى للعيش الكريم، وهو مشروع وطني سيسمح للفئات الهشة أن تشعر بكرامتها وبالاعتزاز بالانتماء لهذا الوطن، الذي أكد ملكه، حفظه

الله، ألا يترك مواطن مغربي واحد على هامش المشروع التنموي والإقلاع الاقتصادي.

وقد تعزز هذا الورش الاجتماعي الرائد بمبادرة حكومية نوعية، تمثلت في إقرار إعانة شهرية بقيمة 500 درهم لفائدة الأطفال اليتامى والأطفال المهملين المقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. تودع هذه الإعانة في حساب خاص يحمل إسم الطفل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ليستفيد منها عند بلوغه سن الرشد القانونية، بما يضمن له رصيدا ماديا يساهم في دعم اندماجه الاجتماعي وبناء مستقبله في ظروف أكثر إنصافا وكرامة. و هذا الإجراء الذي نجحنا في تنزيله شكل واحد من التزاماتنا قبل تحملنا أمانة قيادة الحكومة.

وبناء على ذلك، عكفت الحكومة على إعداد وتحصين الإطار العملي والزمني والميزانياتي لهذا الورش، وكذا تحديد كيفيات وشروط تنزيله، مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية المستدامة، وذلك وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم بين جميع القطاعات الوزارية المعنية، حيث تم في ظرف وجيز إعداد وإخراج جميع النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له.

لقد نجحت الحكومة في توفير الكلفة المالية لهذا الورش الاستراتيجي التي بلغت 29 مليار درهم سنة 2026، ولم تتذرع بالأزمة المركبة والمعقدة التي فرضت تعبئة مجهودات استثنائية، للخروج من الأزمة، دون أن تقفز على تدبير الملفات ذات الطابع الاستراتيجي، والتي تنبثق من التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي الجديد، وكذا تطلعات المغاربة وأولوياتهم التي تضمنها البرنامج الحكومي.

لقد انخرط حزبنا، بجدية وفعالية، في تنزيل هذا الورش الملكي، الذي طالما شكل حلما لعدد من الفاعلين، حلم ظل مؤجلا بسبب

تعدد المتدخلين في البرامج الاجتماعية التي كانت تحتاج إلى إعادة النظر في نجاعتها ومنظومة استهدافها وتجاوز غياب التنسيق والالتقائية فيما بينها.

لذلك كنا واعيين، منذ البداية، بضرورة الاشتغال وفق منهجية واضحة، بهدف إنجاح هذا الورش في أحسن الظروف، وفق أجندة زمنية محددة. كما كنا حريصين على إعداد وتحصين الإطار العملي والزمني والميزانياتي لهذا الورش، وتحديد كيفيات وشروط تنزيله، مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية لاستدامته، وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم، مكنت في ظرف وجيز من إعداد وإخراج جميع النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له.

وبتوفيق من الله، والتفعيل الأمثل للتوجيهات الملكية السديدة، وبفضل الجدية والفعالية في الاشتغال، تم تنزيل هذا الورش الملكي في الآجال الزمنية المحددة ليتحقق بذلك حلم دعم الفئات الهشة والفقيرة، وأصبحنا أمام مشروع مجتمعي حقيقي، يستهدف تحسين ظروف عيش هذه الفئات التي كانت منسية في السابق، ويشكل دعامة أساسية للحماية من مخاطر الطفولة ودعم التمدرس وإعانة الأطفال في وضعية إعاقة، فضلاً عن دعم القدرة الشرائية للأسر والحد من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة.

واليوم يحق لنا أن نعتز باستهداف 60 في المائة من الأسر المغربية التي لم تكن مشمولة سابقًا بأي نظام للضمان الاجتماعي، ويحق لنا أن نفتخر بهذا البرنامج الطموح الذي بات يساهم في الحد من الهشاشة الاجتماعية، ويساهم في ضمان كرامة المواطنين ومستقبل الأجيال القادمة وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية وتقليص نسب الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية، والمساهمة في تحسين الولوج إلى التعليم

والصحة، وتوفير دخل منتظم للأسر التي تعيش على مداخيل الأنشطة الموسمية.

ونحن على اقتناع تام بأن ما تحقق في هذا الورش ليس نهاية الطموح، بل بداية لمرحلة جديدة من البناء الاجتماعي، مرحلة تعتمد على توجيه الدعم لمن يستحقه، وعلى سياسات اجتماعية عادلة ومتوازنة، تساهم في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين وتعزز استقلاليتهم وتدعم استثمارهم في أطفالهم، فدعم اليوم هو من دوك شك استثمار في المستقبل، لذلك سنواصل المسار بكل عزم وإصرار من أجل العمل على تحسين هذا البرنامج، كما أراده جلالة الملك، ومواصلة تطوير آلياته وضمان استدامته، حتى يكون في مستوى تطلعات المواطنين.

6. من أجل مغرب يليق بأطفاله

بعد سنوات من التردد نجحت الحكومة التي قادها حزبنا في رفع الستار عن إحداث وكالة وطنية لحماية الطفولة، المسؤولة عن تنسيق وتنفيذ سياسة الدولة في مجال حماية الأطفال. إن هذه الوكالة لم تكن مجرد قانون أو مؤسسة عادية، بل ترجمة فعلية لمعنى كون الدولة الاجتماعية، استثمارا حقيقيا في مستقبل يليق بأطفال هذا البلد.

لذلك وضعت الحكومة قانونا يندرج ضمن الاهتمام الكبير الذي توليه المنظومة التشريعية والمؤسسات الوطنية لقضية الطفولة، منسجمة مع توجيهات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في إعطاء الأولوية لحماية الأطفال وضمان حقوقهم الإنسانية.

وسعى القانون إلى معالجة الإشكالات القانونية والعملية المتعلقة بمراكز حماية الطفولة، والتحديات الناجمة عن تعدد المتدخلين

وضعف التنسيق المؤسساتي، بالإضافة إلى عدم مراعاة خصوصيات فئات الأطفال المختلفة.

لقد نجحت الحكومة بقيادة الأخ عزيز أخنوش في وضع رؤية جديدة لحماية أطفال المغرب الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، والذين يقعون ضحايا سوء المعاملة، أو العنف، أو الاستغلال، أو الإهمال، والأطفال المعرضين للخطر.

7. دعم السكن.. منظومة مستدامة لسكن لائق

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وتنزيلا لالتزام الحكومة في برنامجها للولاية التشريعية 2021-2026، القاضي بتحفيز قطاع السكن وتوفير سكن لائق للمواطنات والمواطنين، تم إطلاق برنامج جديد للدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، يهدف إلى الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة، وتيسير الولوج إلى سكن جيد يستجيب لتطلعاتهم، وذلك على مدى 5 سنوات من أجل تحسين عيش حوالي 110 آلاف أسرة سنويا، بغلاف مالي قدره 9,5 مليار سنويا للفترة 2024-2028.

لقد أظهرت الحكومة رغبة واضحة، قولا وفعلا، في التفعيل السريع لهذا الورش، لما له من انعكاسات إيجابية على مستوى تمكين المجتمع بكافة فئاته من أجل توفير العيش الجيد.

في هذا الصدد، تم تخصيص مساعدة مالية مباشرة تبلغ 100 ألف درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمن بيعه أو يعادل 300 ألف درهم مع احتساب الرسوم، و70 ألف درهم لاقتناء مسكن يتراوح ثمنه ما بين 300 ألف درهم و700 ألف درهم مع احتساب الرسوم.

كما عملت الحكومة، من أجل دعم القدرة الشرائية للمقتنين، على توقيع اتفاقية شراكة مع المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب، بغرض:

- مواكبة المواطنين من قبل الموثقين طوال عملية منح الدعم المباشر للسكن (2024-2028)؛
- تسقيف رسوم الموثق في مبلغ قدره 2.500 درهم مع احتساب الرسوم، بدل ما يناهز 6.000 درهم مع احتساب الرسوم؛ ويشمل هذا المبلغ أتعاب الموثق، وكذا جميع التكاليف ابتداء من عقد الوعد بالبيع إلى غاية الحصول على شهادة الملكية، خارج واجبات الدولة، وذلك لفائدة كل مقتن لسكن يقل ثمنه أو يعادل 300 ألف درهم مع احتساب الرسوم.

وقد استهدف هذا البرنامج المواطنين المغاربة القاطنين بالمغرب أو بالخارج على حد سواء، والذين لم يسبق لهم الاستفادة من أي دعم موجه للسكن، شريطة أن يخصص المستفيد هذا السكن المقتنى لسكنه الرئيسي لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد البيع النهائي، أو استعماله كسكن بالمغرب بالنسبة لمغاربة العالم، مع الاحتفاظ به لمدة خمس سنوات.

ولأنها حكومة لا تكتفي بما تحقق في مجال الدعم الاجتماعي المباشر والتغطية الصحية الشاملة ودعم السكن، فقد فتحت أوراشا إصلاحية أخرى، في مجالات التعليم والصحة والإدارة والتشغيل والعدالة وغيرها.

8. مدرسة ذي جودة في خدمة الأسرة

لا يمكننا أن ندعو إلى عدالة اجتماعية أو إنصاف وطني دون الاهتمام بموضوع التربية والتعليم، لأنه الأساس الذي يحدد تطور كفاءات المغاربة، ومن ثم ارتقائهم في السلم الاجتماعي.

هكذا ترافعنا في "مسار الثقة" من أجل إصلاح المنظومة التعليمية، وهذه هي المنطلقات التي شكلت لنا على الدوام دافعًا وحافزًا للسعي نحو بناء مدرسة عمومية ذات جودة، تضمن تعلم التلاميذ وتنمية قدراتهم وارتقائهم الاجتماعي.

لذلك، كانت إرادتنا جدية وحازمة لإصلاح المنظومة التعليمية وتجاوز تراكمات الماضي وعثراته، من خلال رؤية جديدة تقوم على أهداف استراتيجية واضحة وقابلة للقياس ضمن أفق زمني محدد، إيمانًا منا بأن الإصلاح الحقيقي لا يمكن أن ينجح إلا إذا انطلق من مرتكزات صحيحة وقناعات مشتركة بين مختلف الفاعلين في الحقل التربوي.

ولبلوغ هذه الغايات، اعتمدنا مقاربة تشاورية وطنية موسعة شملت أكثر من 100 ألف مشارك. أثمرت في النهاية إطلاق خارطة طريق واضحة المعالم انتظمت حول ثلاثة محاور استراتيجية: التلميذ، والأستاذ، والمؤسسة.

وبتحديد هذه المحاور، كانت الإشارة واضحة إلى أن نجاح التلميذ هو غاية الإصلاح، وأن الأستاذ هو مفتاحه، وأن شروط التعليم والتعلم السليم لا تكتمل إلا في فضاء آمن يضمن الظروف المواتية للعمل والتعاون.

وقد تقاطعت هذه المقاربة مع رؤيتنا التي تعتبر أن إصلاح المنظومة التربوية بالمغرب رهين بجعل الفصل الدراسي منطلقًا للإصلاح الذي لا يقتصر على نصوص قانونية أو دوريات دون أثر على التلاميذ، لأننا على قناعة تامة أن النجاح في أي إصلاح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا انعكس أثره على التلاميذ وداخل الفصول الدراسية.

لقد كانت الحكومة التي يقودها حزبنا مقتنعة بأن نجاح تعهداتها والتزاماتها يعتمد على نجاح الشروع في إصلاح المنظومة التعليمية،

حيث دأبت منذ تنصيبها على تقوية التوجه نحو ضرورة إطلاق مسلسل إصلاحي جديد وعميق يحقق نهضة تربوية وثورة تعليمية، وفق طموح ملكي عبَّر عنه جلالة الملك، حفظه الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017 حينما قال جلالته: "**المغاربة اليوم يريدون لأبنائهم تعليما جيدا لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل والاندماج في سوق الشغل ويساهم في الارتقاء الفردي والاجتماعي**".

لذلك حرصت الحكومة على تنزيل هذا الطموح الملكي عبر أهداف ومقترحات وإجراءات تم اعتمادها لتحقيق تعليم معمم وجيد للجميع، يطلب التمكن من المكتسبات والقدرات التعلمية، ويأمل تحقيق تكافؤ الفرص، ويصبو إلى بلوغ اندماج سوسيو مهني ناجح في الاقتصاد والمجتمع.

لقد واجهت الحكومة منذ تنصيبها، بجرأة وجدية، تركة ملفات الماضي الذي خلفته الحكومات السابقة، وتفاعلت مع متطلبات الحاضر، من أجل بناء مدرسة مغربية منصفة وعادلة وذات جودة في المستقبل. كما تجاوبت، بشجاعة وجرأة، مع مطالب الشغيلة التعليمية، دفاعا عن المصالح الفضلى للتلاميذ، ودفاعا عن المطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة، دفاعا عن مصلحة بلدنا.

لذلك عملت الحكومة، منذ الأيام الأولى بعد تنصيبها، على خلق حوار اجتماعي مثمر، وبأجندة محددة وبوتيرة مكثفة، مع كل الفاعلين الاجتماعيين، دون سقف مسبق ودون خطوط حمراء، هدفها في ذلك إيجاد الحلول بما يستجيب لحقوق كل المتدخلين في العملية التعليمية.

إن ما حققته الحكومة من إنجازات جريئة ومنصفة في مجال التعليم فاق تطلعات أكثر المتفائلين، وفي نفس الوقت فهو أقصى ما يمكن تقديمه في ظل الإكراهات المالية والاقتصادية الحالية.

لقد همت أوراش الإصلاح كل الالتزامات المتضمنة في خارطة الطريق، سواء ما تعلق منها بإرساء "مؤسسات الريادة" كمقاربة تربط بين المبادئ التدبيرية لمشروع المؤسسة المندمج وتمكين التلاميذ من اكتساب المعارف الأساسية، أو ما يخص توفير شروط المواكبة الاجتماعية والتربوية للحد من الهدر المدرسي، أو الورش المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من طرف المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 15 فبراير 2024، والتي شكلت محطة تاريخية توجت المجهودات الحكومية لخلق إطار موحد ومحفز، يحفظ كرامة نساء ورجال التعليم ويحسن ظروف اشتغالهم.

وتتجلى أهمية هذا الإنجاز الحكومي في كونه جاء بعد أكثر من 20 سنة على صدور النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية سنة 2003.

إن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق دون تعاقد حكومي يجعل من الأستاذ مدخل الإصلاح، فقد أخذ البرنامج الحكومي على عاتقه تحسين الظروف المهنية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم وفق مقاربة تشاورية، وفي إطار الحوار الاجتماعي القطاعي.

وتتجسد أهمية هذا الإنجاز، كذلك، في توفيره لإطار موحد قطع، وبشكل نهائي، مع هشاشة الوضعية الإدارية والمالية للشغيلة التعليمية وتشرذم هيئاتها وتشتت المطالب الفئوية في قطاع واحد.

لقد مكن إرساء النظام الأساسي الخاص كل العاملين بالوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من صفة الموظف العمومي، مما أنهى،

وبشكل كامل، ولا رجعة فيه، مع ما كان يصطلح عليه بأساتذة التعاقد.

وبلا شك، أصبحت بلادنا، بفضل جرأة وشجاعة وجدية الحكومة، تتوفر على خارطة طريق واضحة ومحددة قانونيا واستراتيجيا لبناء رؤية موحدة وقيم مشتركة من أجل إصلاح المنظومة التعليمية الوطنية، تنهل من خطب وتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ومن الوثائق الاستراتيجية، خاصة الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 في مجال التعليم والتكوين والبحث العلمي، ومؤطرة بقانون الإطار 51.17، وهو ما يجسده الالتزام المؤسساتي للنهوض بحقوق الطفل، وكذا التزام مؤسسات التربية والتكوين بتحقيق الأهداف التربوية الوطنية، على مستوى خلق التوازن بين المنطق الاقتصادي والحفاظ على الطبيعة الاجتماعية للقطاع الخاص، وكذا تعزيز برامج تعاقدية بين الدولة ومؤسساتها على المستويات الترابية، بما يكرس مقاربة تشاركية مبنية على التعاقد في مجال التربية والتكوين، وبما يساعد على التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويخدم نقل التراث الثقافي المغربي والانفتاح على الثقافات الأخرى.

وعلى مستوى إصلاح منظومة التعليم العالي، فقد نجحت المنجزات الحكومية في تجسيد إحدى أركان تصور حكومي متكامل لتنمية الرأسمال البشري، كما نص على ذلك مشروع البرنامج الحكومي، الذي التزم بتجويد التكوين الجامعي في القطاعين العام والخاص.

ولتحقيق هذا الهدف، قادت الحكومة إصلاحا شاملا وعميقا يتسق مع أهداف البرنامج الحكومي وتقرير لجنة النموذج التنموي الجديد.

ويمكن القول إن قطاع التعليم العالي يعرف زخما ملموسا ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية المرسومة في المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ومن بين أهم المكتسبات، وأكثرها ارتباطا بشروط تحول المنظومة، نذكر المصادقة على النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين بعد 20 سنة من الانتظار والتردد، وإطلاق وتنزيل إصلاح بيداغوجي شامل ومتكامل، وإرساء منظومة فعالة للابتكار لدعم تنافسية وجاذبية القطاعات الإنتاجية.

سيتذكر المغاربة أنه في عهد هذه الحكومة، وبتوجيهات ملكية سامية، تحقق ما لم تحققه كل الحكومات في مجال إصلاح المنظومة التربوية، وسيتذكر المغاربة أيضا أن هذه الحكومة التزمت بكل تعهداتها في بلوغ تعليم منصف وعادل وذي جودة.

9. الصحة.. إصلاح شمولي للإنصاف والكرامة

إذا كان هناك من موضوع استأثر باهتمام المغاربة وأثقل كاهلهم على مدى سنوات طويلة، فهو بلا شك قطاع الصحة.

واجه هذا القطاع تحديات عميقة ومعقدة انعكست بشكل سلبي على جودة خدماته، وحالت دون تمكين المواطنين من الولوج إلى رعاية صحية لائقة تليق بكرامتهم.

وقد برزت هذه المطالب بوضوح خلال لقاءات برنامج "100 يوم، 100 مدينة"، حيث عبّر المواطنون الذين تواصلنا معهم في مختلف ربوع الوطن عن تطلعاتهم الملحّة من أجل نظام صحي عادل وشامل، يحفظ كرامتهم الإنسانية، ويلبي احتياجاتهم، ويضمن لهم خدمات صحية متساوية، بغض النظر عن انتماءاتهم المجالية أو وضعيتهم الاجتماعية، وهي المطالب التي تقاطعت مع العديد من التوصيات الصادرة عن مجموعة من المؤسسات الدستورية

والمستقلة، والاستشارات العمومية، بل حتى من قبل العاملين بالقطاع، حيث أضحى موضوع النهوض بقطاع الصحة محط إجماع وطني يدعو لضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لإصلاح القطاع وتحقيق العدالة الصحية لجميع المواطنين.

وقد اعتبرنا في "مسار الثقة" أنه لا يمكن الحديث عن عدالة اجتماعية دون التصدي للصعوبات التي تواجه منظومتنا الوطنية للصحة، إذ أن تجاوز تلك الصعوبات هو السبيل الوحيد لإنهاء الإحساس العميق بالإهانة و"الحكرة"، سواء لدى المرضى الذين يجدون أنفسهم عرضة للابتزاز منذ اللحظة الأولى لدخولهم المستشفى، أو لدى الهيئة الطبية التي تؤدي وظائفها في ظروف مزرية.

لذلك، أدركنا منذ البداية أن إصلاح المنظومة الصحية لا يحتمل التأجيل أو التأخير، فنجاح مشروع تعميم التغطية الصحية لن يتحقق إلا بإحداث تحول حقيقي في هذا القطاع، وهو ما شكل بالنسبة إلينا دافعاً إضافيا للانخراط بجدية وحزم في إصلاح شامل يقطع مع الإصلاحات الجزئية والسطحية التي لم تحقق نتائج فعلية في السابق.

وانطلاقاً من هذا التوجه، عملنا على التأسيس لأرضية قانونية متينة، من خلال إصدار القانون الإطار للمنظومة الصحية، الذي يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في تدبير القطاع، عبر تكريس الحكامة الجيدة، وتعزيز البعد الجهوي في التسيير، ومعالجة إشكال الخصاص في الموارد البشرية، فضلا عن رقمنة القطاع وتحديثه لمواكبة تطورات العصر. كما استكملنا الترسانة القانونية لتشكيل منظومة متكاملة قادرة على تجاوز الاختلالات الموروثة، وإرساء أسس جديدة ترتكز على الفعالية والاستمرارية، بدلاً من الحلول الترقيعية المؤقتة، وذلك انطلاقًا من قناعة راسخة بأن

الإصلاح العميق والجذري للمنظومة الصحية هو السبيل لتحقيق عدالة صحية فعّالة ومستدامة.

ومع ذلك، نعترف أن هذا الرهان يتطلب مزيدا من الجهد والصبر والوقت، خاصة أن كل التجارب الإصلاحية العميقة أثبتت أن تغييرات بهذا الحجم لا يمكن قياسها بنتائج ظرفية أو لحظية.

ولهذا، فإن رهان التجمع الوطني للأحرار على قطاع الصحة، رغم أن نتائجه لا تظهر سريعًا، يعكس شجاعة سياسية ومسؤولية وطنية. كما أنه يعبر عن وعي عميق بأن التنمية الحقيقية لا تُبنى بمنطق التدبير الانتخابي الضيق، بل تستوجب رؤية استراتيجية قد تتجاوز الزمن الحكومي، من أجل بناء نظام صحي يليق بمواطنينا وبلادنا.

ولأن النهوض بالمنظومة الصحية يتطلب تمويلاً كافياً ومستداماً، فقد حرصنا على الرفع من ميزانية الصحة بوتيرة غير مسبوقة، إذ أدركنا منذ البداية أن توفير الموارد المالية هو الركيزة الأساسية لضمان تنفيذ هذه الإصلاحات على أرض الواقع، حتى لا تبقى مجرد شعارات أو وعود من دون تنفيذ.

لقد أثبتنا أن المسؤولية السياسية والأخلاقية التي نتحملها تجاه المواطنات والمواطنين تفرض علينا تجاوز الحلول الجزئية، والارتقاء إلى مستوى إحداث ثورة حقيقية في القطاع الصحي. رؤيتنا واضحة وطموحة: منظومة صحية عادلة، تضمن المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الخدمات الصحية، وتوفر لكل مغربي ومغربية خدمة عمومية تليق بهم وتحفظ كرامتهم.

الممرضون والأطباء.. تحفيز العطاء والثقة

أدركنا منذ البداية أن نجاح أي مشروع إصلاحي بشكل فعلي وحقيقي في القطاع الصحي يحتاج بشكل أساسي إلى تكاثف

جهود جميع العاملين في هذا القطاع، من أطباء وممرضين وإداريين، باعتبارهم العمود الفقري لهذه المنظومة، والقوة الفاعلة خلف أي تغيير يهدف إلى تنزيل سياسة إصلاحية صحية شاملة ومتكاملة.

ومن هذا المنطلق، كان لا بد من النظر في التحديات الكبيرة التي تواجه العاملين في القطاع الصحي، خاصة تلك المتعلقة بهجرة الكفاءات الطبية والتمريضية إلى الخارج. هذه الظاهرة، التي تزداد بشكل مستمر، نتيجة لعدة عوامل تتجلى أهمها في ظروف العمل الصعبة، والأجور التي لا تتناسب مع حجم الجهود المبذولة، بالإضافة إلى الحوافز المهنية المحدودة التي لا تعكس القيمة الحقيقية للعاملين في هذا القطاع الحيوي.

لقد آمنا بضرورة تجديد عقد الثقة بين الدولة ومهنيي الصحة، ودعونا، في "مسار الثقة"، إلى تحسين التحفيزات المالية والمهنية للعاملين في هذا القطاع بما يتناسب مع كفاءاتهم وتضحياتهم، وهو ما جعلنا نؤكد على أن النهوض بالقطاع الصحي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إعادة النظر بشكل جريء في العلاقة المؤسسية بين المواطن والدولة والهيئة الطبية.

لذلك، حرصنا على العمل بشكل جاد وفعال على تحسين ظروف العاملين في القطاع الصحي، من خلال اعتبار الحوار الاجتماعي قناة رئيسية وأساسية لتحسين وضعية مهنيي الصحة. فقد تم عقد مجموعة من الاجتماعات مع النقابات الأكثر تمثيلية في القطاع الصحي، تُوجت بتحقيق مكتسبات غير مسبوقة همّت تحسين وضعية الأطباء من خلال تعديل الشبكة الاستدلالية، في خطوةٍ تاريخية طال انتظارها لسنوات، مثّلت نهاية للحيف والظلم وعدم الاعتراف بحقوقهم، وأسهمت في تعزيز مكانتهم المهنية والاجتماعية، كما تم، فضلاً عن ذلك، تسريع وتيرة الترقيات للممرضين وتقنيي الصحة، إلى جانب رفع قيمة التعويضات

الخاصة بالأطر الإدارية والتقنية، وهو ما يعكس التزامنا الواضح والصريح بالنهوض بوضعية العاملين في القطاع الصحي.

إن إيماننا العميق بتحسين ظروف العاملين في القطاع الصحي جعلنا لا نتوقف عند رفع الأجور، بل تجاوز ذلك إلى تبني تصور شامل لتطوير الإطار القانوني المنظم لوظيفة الهيئة الصحية. وقد حرصنا على إعادة النظر في المهام الموكلة للأطباء وشروط عملهم، مع التأكيد على خصوصية هذه المهنة التي تتميز عن بقية الوظائف العمومية، فرجالها ونساؤها أكثر من مجرد أطر صحية، بل هم ملائكة الرحمة، الذين يحملون على عاتقهم مسؤولية صحة الأمة، بتفانٍ ومسؤولية، وهم جنود الوطن في ميادين العطاء والتضحية، المتواجدون دائما في الصفوف الأمامية، مهما كانت التحديات، ومهما اشتدت الأزمات.

ومن هذا المنطلق، تم إصدار قانون الوظيفة الصحية الذي يُعتبر خطوة استراتيجية هامة لتعزيز جاذبية العمل في المناطق النائية، من خلال توفير أجور محفزة وتعويضات مالية خاصة تضمن استمرارية تقديم الخدمات الصحية عالية الجودة في المناطق التي تعاني نقصًا في الكوادر الطبية. وهو ما من شأنه أن يسهم بشكل فعال وجدي في تحفيز العاملين وتعزيز أدائهم المهني، للإسهام في تحقيق تحول جذري وشامل للمنظومة الصحية.

محاربة الصحاري الطبية.. العدالة الصحية

شكل تكريس سياسة القرب في القطاع الصحي إحدى التوجهات الأساسية التي راهنَّا عليها لضمان وصول الخدمات الصحية إلى جميع المواطنين في مختلف أنحاء المملكة، لا سيما في المناطق النائية التي كانت تعاني من نقص حاد في الأطر الطبية والخدمات الصحية الأساسية. وسعينا من خلال هذه السياسة

إلى تقليص الفجوات الصحية بين المناطق الحضرية والنائية وضمان العدالة الصحية للجميع.

ولتحقيق ذلك، حرصنا على تعزيز وتطوير المراكز الصحية الأولية باعتبارها المدخل الأساسي لتقريب الخدمات الصحية وتكريس سياسة القرب، وذلك من خلال إحداث وتأهيل أزيد من 1.400 مركز صحي من الجيل الجديد، خلال الفترة 2021-2025، في جميع أنحاء المملكة لتسهيل الولوج إلى العلاج الأولي وتقليص الضغط الذي تعاني منه المستشفيات العمومية، إضافة إلى إطلاق برنامج جديد لتأهيل 1.600 مركز صحي إضافي، ليصل بذلك مجموع المراكز التي ستشملها عملية التأهيل إلى 3.000، وهو ما يمثل 100٪ من المراكز الصحية للقرب على الصعيد الوطني.

ومن خلال تجهيز هذه المراكز بأحدث التقنيات الطبية والرقمية، وتزويدها بأطقم طبية متخصصة، باتت اليوم تشكل نموذجًا يُحتذى به في تقديم خدمات صحية عالية الجودة، ساهمت بشكل أساسي في ضمان العدالة الصحية وتقريب الرعاية الصحية إلى جميع المواطنين.

وفي إطار التزامنا بتحقيق العدالة الصحية، حرصنا على توفير مستشفى جامعي في كل جهة من جهات المملكة، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لضمان تقريب الرعاية الصحية المتخصصة من المواطنين. وتم في هذا السياق إطلاق برنامج متكامل لإحداث مستشفيات جامعية جديدة، فضلا عن اعتماد برنامج عمل مهيكل لتأهيل وتطوير المراكز الاستشفائية الجامعية، عبر تحديث تجهيزاتها ومعداتها الطبية، لتصبح قاطرة أساسية لتنظيم وتطوير خدمات الرعاية الصحية المتخصصة على المستوى الجهوي، ولتساهم في تكوين الأطباء حسب احتياجات كل جهة، وتضمن عملهم في مناطقهم بعد التخرج، وهكذا تضمن تحقيق الإنصاف بين

جهات المملكة، ووضع حد للنظام السابق القائم على التعيينات العشوائية، مما يكرس فعليا مبدأ العدالة الصحية، ويقرب الخدمات الصحية المتخصصة من المواطنين في جميع أنحاء المملكة.

ولمكافحة ظاهرة "الصحاري الطبية"، كان لا بد من العمل على ضمان توفير العدد الكافي من المهنيين المؤهلين في جميع المستشفيات، فقد أدركنا أن الارتقاء بالمنظومة الصحية لا يمكن تحقيقه بشكل فعلي وحقيقي دون تعزيز الموارد البشرية في القطاع الصحي. لذلك، حرصنا على الرفع من عدد العاملين في القطاع الصحي بما يتماشى مع الإصلاحات العميقة للمنظومة الصحية، عبر برنامج طموح للرفع من عدد مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030، حيث تم إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي، تسعى لحل إشكالية الموارد البشرية بالقطاع الصحي، وتضمن تحقيق التوازن في عدد العاملين في القطاع بين مختلف المناطق.

وفي ذات السياق، عملت الحكومة على تجويد التكوين في كليات الطب إضافة إلى إعادة هيكلة التكوين في كلية الطب و الصيدلة و طب الأسنان لتعزيز منظومة التكوين وزيادة عدد الأطباء المتخرجين سنويًا عبر تسريع عملية التخرج بأفواج أكبر في وقت أقل، مما يساهم في زيادة العدد الإجمالي للأطباء لسد الخصاص في القطاع الصحي.

وقد تم الحرص في هذا الإطار على ضمان جودة التكوين الطبي، من خلال وضع مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى ضمان التأهيل الجيد لأطباء الغد، فضلا عن إقرار استفادة الطلبة من تدريبات سريرية اختيارية يتم إدماجها بشكل رسمي ضمن النظام الأكاديمي، كجزء من المناهج الدراسية الأساسية، من أجل توفير بيئة تعليمية وتدريبية ترقى لتطلعاتهم وطموحاتهم.

وانطلاقًا من إيمان التجمع الوطني للأحرار بدور التحول الرقمي في تحسين جودة الرعاية الصحية وتيسير الوصول إليها، تم إيلاء اهتمام بالغ لرقمنة المنظومة الصحية واعتماد التكنولوجيا الحديثة كأداة محورية لتحسين فعالية النظام الصحي، في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية والطبية، وتسريع الخدمات الصحية، بما يسهم في تلبية احتياجات المواطنين بدقة وفعالية، ويعزز القدرة على تقديم خدمات صحية مبتكرة تلائم متطلبات العصر. وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في تفعيل هذا المسار، عبر إنشاء منظومة معلوماتية متكاملة تهدف إلى تجميع ومعالجة واستغلال كافة البيانات الأساسية المتعلقة بالقطاع، ودمجها وفق مسار محكم وآمن مع أنظمة الحماية الاجتماعية الأخرى.

ومع وجود هذا النظام المعلوماتي الاستشفائي المتكامل، أصبحت بلادنا قادرة على إطلاق برامج مبتكرة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، خاصة في المناطق النائية والبعيدة.

ويعد برنامج الوحدات الصحية المتنقلة، المزودة بأحدث تقنيات الاتصال عن بُعد الذي يحضى باهتمام ملكي، من أبرز هذه البرامج التي تعتمد على الرقمنة لتوفير العلاج والتطبيب عن بُعد. ويمثل هذا البرنامج نموذجًا ناجحًا لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في تقديم الخدمات الصحية، بما ينسجم مع مبدأ الإنصاف في الولوج إلى التطبيب وتعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخ مفهوم العدالة الصحية.

المجموعات الصحية الترابية.. العدالة المجالية

مثل إحداث المجموعات الصحية الترابية نقطة تحول أساسية وجوهرية في تطوير المنظومة الصحية الوطنية، من خلال تدبير

الخدمات الصحية عبر اعتماد نموذج جهوي مستقل ومرن يتجاوز التدبير المركزي التقليدي، وذلك بعد أن ضمت هذه المجموعات جميع المستشفيات الجامعية، الجهوية، الإقليمية، فضلا عن مراكز القرب الصحية، بالإضافة إلى تمكينها من صلاحيات واسعة في التخطيط واتخاذ القرارات بما يتلاءم مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل جهة على حدة.

وهنا لا بد من التذكير بأن إحداث هذه المجموعات جاء انسجاما مع الشعار الذي رفعه الأحرار في مسار الثقة "من أجل شبكات صحية جهوية ومستقلة"، انطلاقا من رؤية واضحة تنسجم مع مبادئ الجهوية المتقدمة، وتسعى لإرساء نظام صحي جهوي متكامل ومستقل عن التدبير المركزي.

لقد آمن حزبنا بأن المدخل الأساسي لتجاوز الإكراهات والمشاكل التي شابت التدبير المركزي للمنظومة الصحية، يمر عبر اللامركزية في التدبير باعتبارها الطريق الأنسب لضمان العدالة الاجتماعية والإنصاف في توفير الخدمات الصحية لكل المواطنين، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية.

وقد مكن هذا التدبير الجديد من إحداث تحول عميق في المنظومة الصحية ساهم في تمكين كل مجموعة من اتخاذ قرارات ناجعة وفعالة في استقلالية تامة، بناءً على خصوصياتها المحلية، من خلال الخريطة الصحية الجهوية التي تمكنها من تحديد أولويات الاستثمار الصحي في كل جهة، من أجل إحداث وتوطين البنيات التحتية والمنشآت الصحية حسب عدد سكان المجال الترابي المعني والخصائص، الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهم في توجيه الموارد والجهود نحو المجالات والجماعات وفق الأولويات والاحتياجات، والقطع مع "الصحاري

الطبية" التي رافعنا من أجل محاربتها بهدف ضمان العدالة الاجتماعية بين المواطنات والمواطنين في جميع أنحاء المملكة.

الحكامة.. مفتاح الإصلاحات

آمن الأحرار بأن تجويد القطاع الصحي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، باعتبارها رافعة أساسية لضمان نجاعة واستدامة الإصلاحات. فالحكامة ليست مجرد خيار تقني أو ظرفي، بل هي رؤية استراتيجية محورية تضع المواطن في قلب الاهتمام، وترتكز على بناء منظومة صحية متكاملة، فعالة، وشفافة قادرة على الاستجابة للتحولات المجتمعية والرهانات الوطنية.

ومن هذا المنطلق، كان لا بد من مأسسة الإصلاحات الكبرى في القطاع الصحي لضمان استمراريتها. ولعل أبرز خطوة في هذا السياق كانت إحداث الهيئة العليا للصحة، التي جاءت كإطار مؤسسي يهدف إلى تأطير هذه الإصلاحات ومواكبة تنفيذها وفق معايير الحكامة الجيدة. فهذه الهيئة تعمل، من جهة، على رسم رؤية طويلة الأمد للنهوض بالقطاع الصحي، ومن جهة أخرى، تسعى لتجاوز العقبات التي قد تُبطئ وتيرة التغيير أو تهدد المكتسبات.

وبذلك، تتحقق منظومة صحية مستقرة ومحصنة تقوم على أسس علمية وقرارات استراتيجية تراعي المصلحة العامة، وتضع صحة المواطن في صدارة الأولويات.

وفي السياق نفسه، تم إحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، التي تُعد ركيزة أساسية لضمان تأمين هذا المورد الحيوي الذي ترتبط به حياة الآلاف.

هنا يتجلى دور الحكامة الصحية في القدرة على التفاعل السريع والفعال مع الاحتياجات المستجدة، وخاصة في الحالات الحرجة والطوارئ.

وتأتي هذه الوكالة لتُكرس العدالة في توزيع الدم ومشتقاته، وتعمل وفق رؤية استباقية ومنسجمة مع التوجيهات الملكية السامية، لتلبية المتطلبات الصحية المتزايدة في مختلف ربوع المملكة.

واستكمالا للبناء المؤسسي الذي يرتكز على الحكامة، جاء إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية كخطوة محورية أخرى لتطوير المنظومة الصحية، لاسيما في شقها المتعلق بتأمين السيادة الدوائية، فمسألة توفير الدواء بجودة عالية وسلامة مضمونة لم تعد مجرد حاجة طبية، بل أصبحت قضية أمن استراتيجي وسيادي.

ومن هذا المنطلق، تضطلع الوكالة بدور حيوي في تنظيم السوق الدوائية وتيسير ولوج المواطن إلى العلاج، لا سيما من خلال تشجيع الأدوية الجنيسة التي تساهم في تعزيز العدالة الصحية وتخفيف العبء المالي على الدولة والمواطن على حد سواء.

وبالحديث عن تخفيف الكلفة، لا يمكن إغفال الدور الأساسي الذي تلعبه السياسات الصحية في تخفيض أسعار الأدوية. إدراكا لهذه الحاجة الملحة، تم إطلاق سلسلة من الإجراءات الجريئة، أبرزها الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد أو البيع الداخلي، ما أسفر عن خفض أسعار أكثر من 4.500 دواء جنيس. علاوة على ذلك، تم وضع خارطة طريق طموحة لتحقيق السيادة الدوائية واللقاحية، مكّنت البلاد من تغطية أكثر من 70 في المائة من حاجياتها الوطنية من الأدوية، ورفعت استخدام الأدوية الجنيسة إلى 40 في المائة من إجمالي الاستهلاك الوطني، مما يتيح للمواطنين علاجات فعالة بتكلفة معقولة.

إن هذه الخطوات المتكاملة ليست سوى بداية مسار طويل وطموح يهدف إلى تحقيق السيادة الصحية وضمان عدالة توزيع الموارد الصحية.

في هذا السياق، تصبح الحكامة الصحية ضرورة ملحة لا خيارًا، إذ إنها ترسم ملامح مغرب الغد، حيث تكون صحة المواطن أولوية قصوى. وتحت هذه الرؤية الملكية السامية، يتعزز الأمل في بناء منظومة صحية تستجيب لمتطلبات الحاضر وتستعد لتحديات المستقبل، من أجل رفعة الوطن وضمان كرامة المواطن.

لا نقول في حزب التجمع الوطني للأحرار إننا حققنا كل شيء في قطاع الصحة، فالتركة كانت ثقيلة ومقاومة الإصلاح كانت على أشدها وتزايد الطلب الاجتماعي على الصحة كان في ذروته، ومع ذلك فنحن مقتنعون أن ما تحقق في قطاع الصحة يعد قفزة إصلاحية غير مسبوقة في انتظار استكمال مسار الإصلاح مستقبلا.

الاستثمار.. تحصين تكاليف الدولة الاجتماعية

لقد جعل جلالة الملك، نصره الله، من ملف الاستثمار قضية دولة وخيارا استراتيجيا مصيريا بالنسبة لبلادنا، لذلك أولت الحكومة، طيلة ولايتها، ورش تحفيز الاستثمار اهتماما غير مسبوق، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي، ولن نتردد في تخصيص مزيد من العناية لهذا الملف، لسبب بسيط هو أن مصير الدولة الاجتماعية مرتبط بدعم ورش الاستثمار.

لقد كانت الحكومة مؤمنة بكون أفضل وصفة للخروج من كل الأزمات ذات المصدر الخارجي أو الداخلي هي الرفع قدر المستطاع من قيمة الاستثمار، العمومي والخاص، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لدعم الاستثمار الوطني والأجنبي وتحفيز استثمارات مغاربة

العالم، عوض تبني السياسات التقشفية الشعبوية، فمن يدافع عن خيار تقليص الاستثمار العمومي وعرقلته، كما كان يتم في السابق، وصرف أموال الدولة بمنطق تبسيطي في التسيير، يعرض البلد للمشاكل.

لقد راهنت الحكومة على الاستثمار العمومي والخاص من أجل السيطرة على تداعيات الأزمات، لذلك نجحت في كسب رهان الاستقرار الاجتماعي والمكاسب الاقتصادية التي تخلق القيمة المضافة، فالقاعدة الاستثمارية تقول إنه دائماً توجد فرصة استثمارية جديدة مهما تكن الظروف الاقتصادية السائدة.

وبلا شك، فإن بلادنا، في ظل حكومة الأخ عزيز أخنوش، قطعت شوطا كبيرا في مجال توفير المنظومة القانونية والمؤسساتية للاستثمار. ولا نبالغ حينما نقول إن ما حققته هذه الحكومة خلال سنتين من تنصيبها في مجال الاستثمار لم يتحقق في ظل أي حكومة، بداية بالقانون الإطار الذي توج مجموعة من الإصلاحات المهيكلة التي باشرها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في مجال الاستثمار وتسهيل عملياته.

ولئن كانت المنظومة القانونية والمؤسساتية عرفت الكثير من المستجدات للنهوض بالاستثمارات الوطنية والخارجية بعد سنوات من الركود الاستثماري، فإن انشغال الحكومة، بكل جرأة وصرامة ومسؤولية، انصب أيضا على ما سماه جلالة الملك بالعراقيل المقصودة، التي يهدف أصحابها لتحقيق أرباح شخصية وخدمة مصالحهم الخاصة.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة على تفعيل كل النصوص القانونية المرتبطة بميثاق الاستثمار، وتسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وجعله رافعة لاستثمارات القطاع الخاص، اقتناعا منها

بأهمية الاستثمار العمومي المنتج والناجع لمساهمته في الرفع من النمو السوسيو-اقتصادي ببلادنا على المدى الطويل.

واتخذت الحكومة عدة تدابير لتعزيز دعائم الدولة الاجتماعية، ودعم تنفيذ السياسات العمومية، واستكمال هيكلة المشاريع ذات الأثر الإيجابي على استثمارات القطاع الخاص وعلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

لقد نجحت الحكومة، بما حققته من إنجازات على المستوى الاستثماري بعد سنوات من الركود، في بعث إشارات إيجابية ترفع مصداقية المغرب كوجهة استثمارية تحمي المستثمرين الأجانب والمغاربة على حد سواء.

ولا شك أن المكاسب التي حققتها بلادنا، لدى مؤسسات التصنيف الدولية فيما يتعلق بحسن سيرة مناخنا الاستثماري، كانت خطوة مهمة نحو استقطاب المزيد من الاستثمارات. ولعل ما يزعج البعض هو هذه الصحوة الاستثمارية التي يعيشها المغرب بتوجيهات سامية من جلالة الملك، والتي جعلت بلادنا، في ظرف وجيز، تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا والعالم العربي، من حيث توقيع أكبر عدد من اتفاقيات الاستثمار.

ولا شك أن تحول المغرب، بفضل استقراره ومصداقيته، إلى البوابة الاستثمارية الأولى نحو إفريقيا عرَّضَه لحملات مغرضة، وهي ضريبة متوقعة بسبب ما تحققه بلدنا من نجاحات على مستويات عدة، جعلها استثناء استثماريا بشمال إفريقيا.

وإذا كان الاستثمار خيارا لا رجعة فيه، فإنه لن يكون على حساب السيادة الوطنية والوحدة الترابية التي جعل منها جلالة الملك، حفظه الله، النظارة التي ينظر بها إلى شراكاته مع الآخر، سواء كانت مع دول أو منظمات أو شركات عابرة للقارات.

الاستثمار الخاص والعام... دعامة السيادة الوطنية

لم يقتصر دور الاستثمار على النهوض بالبنية التحتية أو دعم القطاعات الاقتصادية فحسب، بل شكّل آلية أساسية لتعزيز السيادة الوطنية.

فمن خلال رفع ميزانية الاستثمار العمومي إلى مستويات غير مسبوقة، بلغت 380 مليار درهم سنة 2026، وتحفيز الاستثمار الخاص، حرصنا على تقوية القطاعات الحيوية الاستراتيجية من أجل تقليل الاعتماد على الخارج، وتعزيز استقلالية بلادنا في القطاعات الأساسية، في ظل التحديات العالمية المتجددة.

فعندما نشجع الاستثمار في مشاريع حيوية، مثل تحلية المياه، وتوسيع القدرات الإنتاجية للطاقة المتجددة، ودعم الصناعة المحلية، فإننا نعمل على بناء اقتصاد مستقل قادر على مواجهة الأزمات، دون أن تكون بلادنا رهينة للظروف الخارجية.

فكل مشروع استثماري، عامًا كان أو خاصًا، يعزز القدرة الإنتاجية الوطنية، ويُعدّ خطوة نحو تقليص الاعتماد على الواردات، خاصة في القطاعات التي لها تأثير مباشر على حياة المواطنين، مثل الطاقة والمياه والغذاء.

كما أن تأمين استدامة الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في مختلف المجالات، يحفظ استقرارها الداخلي، ويزيد من مرونتها في التعامل مع التحديات المستجدة.

السيادة المائية.. حلول مبتكرة وإمكانيات ضخمة

لطالما كنا حريصين على مواجهة التحديات الأساسية التي تواجهها بلادنا، وفي مقدمتها إشكالية ندرة الموارد المائية.

فمن خلال تعزيز ميزانية الاستثمار العمومي في هذا القطاع الحيوي، تمكّنت بلادنا من إبداع حلول مبتكرة لتجاوز الإخفاقات المتراكمة خلال السنوات السابقة على مستوى تدبير السياسة المائية.

وقد جسّد هذا المسار وفاء الحكومة بالتزاماتها في البرنامج الحكومي بمنح السياسة المائية أولوية خاصة، لضمان العدالة المجالية في توزيع الموارد المائية.

وفي هذا الإطار، تم تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، الذي جاء استجابة للتعليمات الملكية السامية، حيث تم الرفع من غلافه المالي إلى 143 مليار درهم، في إشارة واضحة إلى الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها هذا الورش في مواجهة التغيرات المناخية وتأمين الموارد الحيوية للأجيال القادمة.

ولهذه الغاية، تم الاشتغال على مجموعة من المشاريع التي تروم تطوير العرض المائي، مع تسريع وتيرة إنجاز السدود من خلال تقليص مدد الأشغال المرتبطة بها، بما يضمن رفع القدرة التخزينية وتحسين التوزيع الجغرافي للموارد المائية.

وبهدف تنويع مصادر التزود بالماء وتقليص الضغط على الموارد التقليدية، تم استخدام موارد المياه غير التقليدية، من خلال اعتماد الربط بين الأحواض المائية، كخطوة استباقية لضمان التزويد المنتظم بالماء الصالح للشرب.

وقد تم الشروع فعلياً في مشروع الربط بين الحوضين المائيين لسبو وأبي رقراق، في مدة قياسية، لتأمين حاجيات أكثر من عشرة ملايين نسمة تقطن في محور الرباط–الدار البيضاء، مما مهّد الطريق لإطلاق مشاريع أخرى مهيكلة في مختلف ربوع المملكة.

كما شكّلت مشاريع تحلية مياه البحر أحد الحلول الفعالة التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة هذا التحدي، حيث تم تسريع وتيرة إنجاز المحطات المبرمجة، والرفع من القدرة الإنتاجية لعدد منها، إلى جانب إحداث محطات جديدة. وفي السياق ذاته، تم اعتماد حلول مبتكرة تقوم على إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، خصوصاً في سقي المساحات الخضراء، في إطار رؤية مندمجة تُراهن على استدامة الموارد وتنويع مصادرها .

السيادة الغذائية.. الانتقال من منطق تدبير العرض إلى منطق تدبير الطلب

شكل إطلاق مجموعة من المشاريع المائية البنيوية عنصرًا أساسيًا في توفير مياه السقي وتلبية احتياجات الإنتاج الفلاحي، لمواجهة التحديات التي فرضها التغير المناخي المتسارع. فقد تم اعتماد سياسة حديثة تقوم على الانتقال من منطق تدبير العرض إلى منطق تدبير الطلب، بما يتيح التعامل مع الجفاف كمعطى بنيوي وليس مجرد ظرف استثنائي، وذلك انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الفلاحة لا ينبغي أن تبقى رهينة للتساقطات المطرية، إذا أردنا ترسيخ سيادتنا الغذائية وضمان استدامتها رغم التقلبات المناخية المستقبلية.

وقد مكن هذا التوجه من مواصلة إنتاج الخضروات والفواكه بكميات وفيرة وأسعار معقولة، رغم توالي مواسم الجفاف، وهو ما يُعدّ أيضاً تجسيدًا لنجاح مخطط المغرب الأخضر الذي ساهم في مضاعفة الناتج الداخلي الخام الفلاحي، والذي تم تعزيزه بمخطط الجيل الأخضر في إطار مسار استراتيجي متكامل يُقوي بنية القطاع الفلاحي ويعزز مناعته في وجه الأزمات.

ولأن تعزيز السيادة الغذائية يتطلب تخطيطاً محكماً وتدبيراً فعالاً للموارد، فقد أولينا أهمية خاصة لإرساء عقود برامج من الجيل الجديد مع الفيدراليات البيمهنية، تروم رفع الإنتاجية وتثمين السلاسل الفلاحية وضمان تلبية الحاجيات الداخلية، إلى جانب مراجعة قنوات التسويق، وعصرنة الأسواق، وتطوير البنيات التحتية لتثمين المنتوجات الفلاحية وتحقيق قيمة مضافة عالية لفائدة الاقتصاد الوطني.

وفي السياق نفسه، تم العمل على دعم الاستثمارات في الصناعات الغذائية، ومواكبة منظومتها الإنتاجية، وتعزيز قدرات التخزين والمخزون الاستراتيجي، في أفق تقليص التبعية للأسواق الخارجية.

وتم في هذا الإطار مواكبة المقاولات الفلاحية والصناعية لتقوية تنافسيتها على الصعيدين الوطني والدولي، إلى جانب استقطاب شركات رائدة عالمياً في مجال تكنولوجيا الأغذية للاستثمار في المغرب.

وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز أقطاب الصناعات الغذائية، وإحداث وحدات صناعية كبرى على امتداد التراب الوطني، مما أفرز فرص شغل مهمة في المجال، وأعطى دفعة قوية للصادرات، ورفع من جودة الإنتاج، عبر تبنّي أحدث التقنيات والأساليب الصناعية، بما يُعزّز السيادة الغذائية لبلادنا ويقوّي النسيج الصناعي الوطني، كأحد أعمدة النمو الاقتصادي، ومُرتكز أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في ظل التحديات المتسارعة.

السيادة الصناعية.. نحو الريادة

استطاعت الصناعة المغربية أن ترسم لنفسها مسارًا تصاعديًا، جعل منها اليوم أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، ومحركًا رئيسيًا للنمو والتصدير وخلق فرص الشغل.

فقد تمكنت بلادُنا، بفضل الرؤية الاستباقية التي تبنّتها، من التموقع في صدارة المهن الدقيقة ومواكبة تخصصات المستقبل.

لم تعد بلادنا مجرد فاعل إقليمي فحسب، بل أصبحت مركزًا قارّيًا لصناعة السيارات، محتلة بذلك المرتبة الأولى في إفريقيا، مع قدرات تصديرية امتدت لأكثر من 70 وجهة عبر العالم.

ولم يتوقف طموح بلادنا عند هذا الحد، بل دخلت بثبات مجال تصنيع السيارات الكهربائية، حيث يتم اليوم إنتاج ثلاثة أنواع مختلفة داخل التراب الوطني، في خطوة تعكس تحوّلها نحو صناعة خضراء ومستدامة.

وفي قطاع الطيران، عززت بلادُنا موقعها ضمن سلاسل القيمة العالمية، مستفيدةً من الثقة التي أصبحت تحظى بها منصّاتها الصناعية، ومن الكفاءات الوطنية التي راكمت خبرة عالية في هذا المجال الدقيق.

وقد شكّلت هذه النجاحات أساسًا واقعيًا للانطلاق نحو تحدٍّ جديد يتمثل في مجال صناعة القطارات، باعتبارها دعامة أساسية للحركية الوطنية، حيث تم إطلاق خارطة طريق طموحة ترمي إلى تعزيز الاندماج الصناعي المحلي في هذا القطاع الحيوي.

أما في قطاع الصناعة الكهربائية والإلكترونية، فقد تم تسجيل أداء متميّز خلال السنوات الأخيرة، جعل من بلادنا قاعدة صناعية واعدة في هذا المجال، فيما أظهر قطاع النسيج والجلد قدرة كبيرة على التكيّف، رغم التحديات الدولية المتزايدة، حيث ظل محافظًا على مكانته كأكبر مُشغّل صناعي، بنسبة مساهمة تفوق 23 في المائة من مناصب الشغل الصناعية.

السيادة الدوائية.. نحو جعل بلادنا قطبًا بيوتكنولوجيًا إفريقيا ودوليا

انطلاقًا من إيماننا الراسخ بأن تشجيع الصناعة الدوائية يُعد مدخلًا أساسيًا لتحقيق السيادة الدوائية، وبهدف جعل بلادنا قطبًا بيوتكنولوجيًا بارزًا على صعيد إفريقيا والعالم، قادرة على تأمين احتياجاتها الصحية الحالية والمستقبلية، اعتمدنا سياسة تنموية طموحة ترتكز على تشجيع الاستثمار والإنتاج الوطني.

في هذا الإطار، قدّمنا حزمة من التحفيزات النوعية للمستثمرين في هذا القطاع الحيوي، مما مكّن بلادنا من التوفر على وحدات صناعية متخصصة في صناعة الأجهزة الطبية، إلى جانب احتضانها لأكبر مصنع في إفريقيا لإنتاج اللقاحات.

وقد أسهمت هذه الدينامية في تغطية ما يقارب 70 في المائة من الحاجيات الوطنية من الأدوية والمستلزمات الطبية. كما تم الدفع بقوة نحو تشجيع صناعة الأدوية الجنيسة، التي باتت تشكل اليوم حوالي 40 في المائة من إجمالي استهلاك الأدوية على المستوى الوطني.

وبالموازاة مع هذه الخطوات النوعية، أولينا أهمية خاصة لتنفيذ السياسة الصيدلانية الوطنية بمختلف مكوناتها الاستراتيجية، مع الحرص على توفير البيئة التشريعية والمؤسساتية الملائمة لضمان فعاليتها ونجاعتها، خاصة فيما يتعلق بضمان وفرة الأدوية والمنتجات الصحية في السوق الوطني، حيث تم في هذا السياق تحويل مديرية الأدوية والصيدلة إلى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، في خطوة مؤسساتية تروم تعزيز الحكامة وضمان الاستمرارية والفعالية في تدبير القطاع.

وتُجسد هذه التدابير والإجراءات غير المسبوقة الطموح الوطني في تأمين استدامة توفير الأدوية، وتعزيز قدرة بلادنا على التصدي للأزمات الصحية، وترسيخ استقلالية القرار الدوائي، كأحد أركان السيادة الوطنية في ظل ما يشهده العالم من تحولات متسارعة وتحديات صحية متكررة.

السيادة الرقمية.. أساس القوة والتميز

أدركنا كذلك أن الاستثمار في تعزيز السيادة الرقمية يشكّل أساس قوة أي بلد يطمح لأن يكون سيد قراره، ضامنًا أن بياناته وموارده تظل تحت سيطرة أبنائه، لا عرضة لأي تدخل خارجي قد يهدد أمنه أو خصوصيته.

ولتحقيق هذا الطموح، تم إطلاق استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" كخطوة حاسمة وشجاعة، لتكرس بذلك مسارًا عمليًا يهدف إلى تطوير الإدارة وتيسير الخدمات، وفي الوقت نفسه، تنمية اقتصادنا الرقمي وخلق فرص ملاءمة للشغل لأبنائنا، حيث رُصدت لها ميزانية ضخمة تصل إلى 11 مليار درهم بين 2024 و2026، بهدف خلق ما يقارب 240.000 فرصة عمل مباشرة بحلول 2030، وإضافة أكثر من 100 مليار درهم للناتج الداخلي الخام بفضل الاقتصاد الرقمي.

وضمن المسار نفسه، الذي يسعى إلى بناء حصن رقمي منيع، تم العمل على تطوير نقاط تبادل الإنترنت بهدف تعزيز التواصل وتحسين جودة الشبكة في بلادنا، وذلك من أجل توفير بيئة رقمية أكثر أمانًا وسرعة. كما تساهم في تبادل بياناتنا الوطنية بأمان أكبر.

إضافة لذلك، تم تحديث التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات بشكل أكبر، لتصبح بمثابة دليل واضح ومرشد للمؤسسات العامة والخاصة، بما يضمن حماية بياناتها بشكل فعال.

السيادة الطاقية.. تصورات جديدة

وفي مسار تعزيز السيادة الوطنية، حرصت بلادُنا على تطوير استثماراتها في تقوية أمنها الطاقي، كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان السيادة الوطنية في مجال الطاقة.

ومن هذا المنطلق، تم العمل على تحيين الاستراتيجيات الطاقية الوطنية وصياغة تصورات جديدة تتماشى مع تطلعات المواطنين، وتعكس التوجه الطموح نحو انتقال طاقي متوازن وآمن.

وفي هذا السياق، سيشكل مشروع أنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي الذي يربط نيجيريا بالمغرب، مشروعًا مهيكلاً يُعزّز الاندماج الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول غرب إفريقيا. كما تم إدراج مشاريع الطاقة الشمسية ضمن مخطط التجهيز الكهربائي، وهو ما يعكس استمرار الرهان على الطاقات المتجددة كعنصر أساسي في السياسة الطاقية الوطنية.

إضافة إلى ذلك، تم إطلاق مشروع استراتيجي لنقل الكهرباء يربط الجنوب بالوسط، عبر إنشاء خط كهربائي فائق الجهد، بهدف تقوية الشبكة الكهربائية الوطنية. كما تم إطلاق برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية متجددة، للمساهمة في تقليص البصمة الكربونية وتعزيز التنافسية الصناعية.

وفي خطوة نوعية وغير مسبوقة، دخلت بلادُنا السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال، وهو ما يُعدّ خطوة استراتيجية لتأمين حاجيات القطاع الصناعي من الطاقة ودعم استمرارية الإنتاج. ومن جهة أخرى، تم تحيين خارطة الطريق الخاصة بالبنية التحتية

الغازية، بما يتماشى مع دمج الطاقات المتجددة بشكل مكثف في الشبكة الوطنية.

كما تم إطلاق "عرض المغرب" في مجال الهيدروجين الأخضر، الذي يقوم على مقاربة شاملة، وعملية، وشفافة تمنح المستثمرين رؤية واضحة. ويُعد هذا العرض إطارًا محفّزًا لجذب الاستثمارات، وخلق فرص شغل جديدة، كما يشكل دعامة حقيقية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاعات الصناعية المستقبلية، من خلال تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية المستوردة، وتعزيز السيادة الطاقية، بفضل تطبيقاته المتعددة.

التشغيل رافعة الدولة الاجتماعية

جعلت الحكومة منذ تنصيبها التشغيل أولوية وطنية وظلت ملتزمة بذلك رغم الإكراهات الدولية والمناخية من خلال تحفيز الاستثمار المنتج وتعزيز ريادة الأعمال. لقد اعتبرت الحكومة أن النجاح في تنزيل الأوراش الكبرى لن يكون له أي معنى إذا لم يؤدي إلى تخفيف من ثقل البطالة المتراكمة لسنوات.

فليس هناك من حل للخروج من مخاطر البطالة والتفاوتات الاجتماعية غير طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، واتخاذ كل ما يلزم من الإجراءات القانونية والمؤسساتية لدعم الاستثمار المنتج للتنمية.

مخطئ من يعتقد أن تدبير الإكراهات والصدمات والمفاجئات وحالة اللايقين التي يعيشها العالم سيكون بالمنطق التقشفي كما كان يتم في السابق، بل راهنت الحكومة على الاستثمار العمومي والخاص من أجل السيطرة على تداعيات الأزمة بل وخلق القيمة المضافة.

وفق هذا التصور واصلت الحكومة تنفيذ استراتيجية "الجيل الأخضر" باعتبارها إطارا استراتيجيا لتثمين مكتسبات القطاع الفلاحي، وتعزيز تنافسيته، ودعم تحوله الهيكلي، مع تقوية قدرته على التكيف مع التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف.

وقد مكنت هذه الاستراتيجية من اعتماد مقاربات مبتكرة في تدبير الموارد المائية، وتحديث سلاسل الإنتاج، ودعم الفلاحين، لاسيما صغارهم، بما ساهم في الحفاظ على استمرارية النشاط الفلاحي وضمان مستوى إنتاج كاف لتلبية الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية، رغم الإكراهات المناخية والظرفية الصعبة. كما أسهمت هذه الجهود في تعزيز الأمن الغذائي، والحفاظ على مناصب الشغل في العالم القروي، وترسيخ صمود القطاع الفلاحي كأحد أعمدة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

وبموازاة ذلك، واصلت الحكومة تنزيل الإصلاحات المهيكلة في قطاع الصيد البحري، من خلال تثمين الموارد البحرية، وتحسين ظروف عمل الصيادين، وتطوير الصناعات المرتبطة بالبحر. كما تم الحرص على دعم سلاسل القيمة المرتبطة بالصيد التقليدي والساحلي، مع تقوية آليات المراقبة والحكامة، بما أسهم في الحفاظ على مستوى إنتاج مستقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وخلق فرص الشغل، خاصة بالمناطق الساحلية، رغم التحديات البيئية والاقتصادية المطروحة.

كما واصلت الحكومة استراتيجية التنويع الصناعي، بالتموقع أكثر فأكثر ضمن سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية، مثل صناعة السيارات أو الملاحة الجوية أو قطاعات البطاريات. أو من خلال تثمين موارد التعدين مثل المنتجات المشتقة من الفوسفاط أو الكوبالت أو النحاس أو المنغنيز التي تمثل ميزة تنافسية لبلدنا وتعزز استدامة وقوة صادراتها. وبالنسبة لقطاع السيارات على

وجه الخصوص، فإن الطموح المسطر هو تحسين معدل التكامل المحلي إلى 80٪ والوصول إلى إنتاج مليون سيارة.

ولدعم قطاع السياحة، قامت الحكومة بتنفيذ خارطة الطريق لقطاع السياحة 2023-2026 من أجل تحقيق أهداف جذب 17.5 مليون سائح، وضمان 120 مليار درهم من إيرادات العملة الصعبة وخلق 200 ألف منصب جديد مباشر وغير مباشر سنة 2026. والواقع أننا تجاوزنا هذا الطموح بكثير، فقد بلغ عدد السياح الوافدين على المغرب سنة 2025 أزيد من 19.8 مليون سائح، ومن المتوقع أن يتجاوز هذا الرقم عتبة الـ 20 مليون سائح 2026.

وفي ارتباط وثيق بدينامية القطاع السياحي، أولت الحكومة أهمية خاصة لقطاع الصناعة التقليدية باعتباره رافعة أساسية للتشغيل والمحافظة على الهوية الثقافية الوطنية. وفي هذا الإطار، دعمت الحكومة الحرفيين والصناع التقليديين من خلال تحسين شروط الإنتاج والتسويق، وتعزيز الولوج إلى التكوين والتمويل، وتثمين المنتوج التقليدي المغربي وربطه بمسارات الجذب السياحي. كما اشتغلت على إدماج الصناعة التقليدية في سلاسل القيمة المرتبطة بالسياحة، بما يساهم في خلق فرص شغل مستدامة، وتحسين دخل الأسر، وتعزيز الإشعاع الثقافي والاقتصادي للمغرب.

أخيرا، نفذت الحكومة استراتيجية التنمية الرقمية، المغرب 2030، بهدف جعل المغرب مركزا رقميا لتسريع تنميته الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية وإحداث وظائف مؤهلة تأهيلا عاليا.

لقد جعلت الحكومة سنة 2025 محطة بارزة للتوجه الحكومي الرامي إلى تقليص نسب البطالة وتوفير فرص الشغل لفائدة الشباب المغربي، وفق مقاربة مندمجة وبغلاف مالي لا يقل عن 15 مليار درهم حتى تستمر الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في هذا الإطار.

فقد حددت الحكومة ثمان مبادرات رئيسية تهدف إلى الحد من البطالة، في إطار تنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل. حيث وجه رئيس الحكومة، منشورًا إلى الوزراء والمسؤولين الحكوميين بتاريخ 26 فبراير 2025، يوضح فيه تفاصيل هذه المبادرات التي تسعى إلى تقليص معدل البطالة إلى 9٪ وإحداث 1.45 مليون منصب شغل بحلول عام 2030، وتقوم هذه الاستراتيجية على:

1. تعزيز دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
2. توسيع نطاق سياسات التشغيل النشطة؛
3. دعم التشغيل في القطاع الفلاحي؛
4. تحسين فعالية البرامج الحكومية للتشغيل؛
5. تعزيز الوساطة في سوق العمل؛
6. تحسين إدماج النساء في سوق العمل؛
7. محاربة الهدر المدرسي؛
8. ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل.

اعتمدت الحكومة مقاربة جديدة في التعاطي مع إشكالية البطالة، مكنت من تحقيق تقدم ملموس في تقليص آثارها المتراكمة، وذلك عبر إطلاق سياسات عمومية موجهة نحو خلق فرص شغل دائمة. وقد أفرزت هذه السياسات دينامية اقتصادية ساعدت على احتواء الارتفاع الذي عرفته معدلات البطالة نتيجة الأزمات المتعددة، وهو ما تؤكده اليوم أرقام المندوبية السامية للتخطيط، التي تعكس حجم مناصب الشغل التي تم إحداثها خلال هذه المرحلة.

الطبقة المتوسطة.. حماية توازن المجتمع

في إطار التزامها الراسخ بحماية الطبقة المتوسطة وتحصين الأسر المغربية من تقلبات الحياة، ووفاءً منها بمسؤولياتها الاجتماعية، حرصت الحكومة على تحسين الأوضاع المعيشية لمختلف الفئات العاملة، عبر تنزيل حزمة شاملة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية، تروم تعزيز القدرة الشرائية والرفع من الدخل، بما ينعكس إيجابًا على استقرار الأسر وجودة حياتها.

وفي هذا السياق، تم إقرار زيادات مهمة في أجور نساء ورجال التعليم، استفاد منها عشرات الآلاف من الأستاذات والأساتذة والأطر الإدارية، وهو ما وفر لهم دخلاً أكثر وأمانًا اجتماعيًا أكبر.

كما شملت هذه الزيادات العاملين في قطاع الصحة، من أطباء وممرضين وإداريين، بما ساهم في تحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية، ورسّخ شروط الاستقرار في واحد من أكثر القطاعات حيوية.

كما استفاد أيضًا أساتذة التعليم العالي من زيادة في الأجور، في خطوة تعكس حرص الحكومة على تثمين الكفاءات وتحفيز البحث العلمي.

وانسجامًا مع هذا التوجه الاجتماعي، تم اتخاذ قرار تاريخي غير مسبوق، تمثل في إقرار أكبر زيادة عامة في أجور موظفي القطاع العام في تاريخ بلادنا، لفائدة الفئات التي لم يسبق لها أن استفادت من أي مراجعة للأجور. وهو ما يجسد الإرادة السياسية القوية لترسيخ العدالة الأجرية، ويُمكّن آلاف الأسر المغربية من تحسين ظروف عيشها، ويؤكد في الآن ذاته أن تحسين أوضاع المواطنين ليس شعارًا، بل خيارًا حكوميًا ثابتًا وملموسًا.

ولتعزيز أثر هذه الإجراءات، تم تخفيض الضريبة على الدخل، وهو إجراء مباشر لفائدة الفئات المتوسطة، مكن آلاف الأسر من تحسين مداخيلها الشهرية، وتوسيع هامش الإنفاق على ضروريات الحياة.

كما تم الرفع من الحد الأدنى للأجور في قطاعات الوظيفة العمومية والقطاع الخاص غير الفلاحي، مع اعتماد نهج تصاعدي لتحسين أجور العاملين في القطاع الفلاحي، بما يضمن كرامة الأسر في العالم القروي ويقلص الفوارق الاجتماعية.

وفي سبيل دعم القدرة الشرائية وضمان استقرار أسعار المواد الأساسية التي تؤثر مباشرة على ميزانية الأسر، خصصت الحكومة اعتمادات مالية ضخمة لدعم مواد حيوية مثل غاز البوتان، السكر، والدقيق، في إطار صندوق المقاصة بقيمة تفوق 116 مليار درهم ما بين 2022 و2026، مع تقديم دعم مباشر لمهنيي النقل فاق 8.6 مليار درهم، مما خفف من تكاليف النقل العمومي، وساهم في الحد من تداعيات ارتفاع الأسعار على المواطنين. كما تم تعزيز دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء، بقيمة 17 مليار درهم، لحماية الأسر من تقلبات أسعار الطاقة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية بأقل كلفة ممكنة.

أما على مستوى السياسة الجبائية، فقد تم اتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين، بما يعزز القدرة الشرائية للأسر، وذلك من خلال رفع نسب الخصم الجزافي، وإعفاء الأجور المتعلقة بأول تشغيل للشباب، فضلاً عن تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على منتجات أساسية تمس الحياة اليومية للأسر، مثل الأدوية، الأدوات المدرسية، ومنتجات الحليب، فضلا عن وقف استيفاء رسوم الاستيراد لبعض المواد الفلاحية، وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات نصف المصنعة والجاهزة، إضافة إلى تحمل الدولة كليًا

رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة المرتبطة بعدد من المنتجات الفلاحية، في خطوة تهدف إلى استقرار السوق الداخلي وتوفير السلع بأسعار معقولة لفائدة الأسر المغربية.

وحرصًا منها على تحسين ظروف عيش الأسر وتمكينها من الحصول على السكن اللائق، عملت الحكومة على تجديد شامل في سياسة الدعم السكني، من خلال اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تقديم دعم مالي مباشر للمواطنين الراغبين في اقتناء سكن رئيسي. ويعكس هذا التحول النوعي، الذي يُعتمد لأول مرة، إرادة سياسية قوية في توجيه الدعم نحو الأفراد بدل المقاولات، ويمنح المواطنين إمكانية اختيار السكن الذي يتماشى مع حاجياتهم وطاقاتهم المادية، في مختلف جهات المملكة، بما يكرّس مبدأ العدالة المجالية ويُسهم في تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي.

وقد جاءت هذه المقاربة الجديدة تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، وتجسيدًا للبرنامج الحكومي القاضي بتحفيز قطاع السكن وتوفير سكن لائق للمواطنات والمواطنين، وهو ما يتقاطع مع رؤية الأحرار في مسار الثقة التي دعت بوضوح إلى تشجيع الولوج إلى السكن عبر منح تحفيزات مباشرة للمواطنين المقبلين على اقتنائه، كما دعت إلى تقييم جدّي لآليات الدعم السابقة بسبب حرمان فئات عريضة من المواطنين من الحصول على سكن لائق.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن هذه المقاربة الجديدة قد مكنت لأول مرة من استفادة ساكنة المدن الصغيرة والعالم القروي، على عكس البرامج السابقة التي كانت تقتصر على المدن الكبرى فقط، وهو ما ساهم في تعزيز الإنصاف بين مختلف المناطق وتكريس العدالة المجالية والاجتماعية بين الراغبين في تملك السكن الأساسي.

الحوار الاجتماعي.. خيار حكومي إرادي واستراتيجي

إن تفعيل الالتزامات الحكومية، لم يكن ممكنا دون مأسسة الحوار الاجتماعي والرقي به إلى مرتبة خيار استراتيجي، حيث بادرت الحكومة فور تنصيبها إلى بناء علاقات شراكة متينة مع الفرقاء الاجتماعيين، قصد وضع أسس حوار اجتماعي منتظم وتنفيذ مختلف الالتزامات الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي، ودعم وتحسين القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، وذلك رغم صعوبة الظرفية وانعكاسات الأزمات العالمية المتتالية على الإمكانيات المالية للدولة.

وقد جعلت الحكومة من الحوار الاجتماعي وسيلة رئيسية لصناعة الحلول وتدبير المشاكل العالقة والمشاكل المفاجئة.

إن الحوار، كما يؤمن به الأخ رئيس الحكومة، ليس مجرد مسألة إجرائية أو واجهة شكلية، بل هو قناعة راسخة يتم عن طريقه بلورة الخيارات الاجتماعية، وجسر أساسي يحكم العلاقة بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين، وفضاء يساهم في تحديد السياسات العامة التي تلبي احتياجات المواطنات والمواطنين.

وبالنظر للدور الحيوي الذي يلعبه الحوار الاجتماعي، فقد اتخذت الحكومة خلال ولايتها خطوات مهمة نحو إرساء أسس تعاقد اجتماعي جديد، وذلك من خلال وضع ميثاق وطني للحوار الاجتماعي، ملزم لكل الأطراف، والذي من شأنه إعادة الاعتبار للعمل النقابي والمنظمات النقابية وتمكينها من الاضطلاع بأدوارها المتمثلة في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها والنهوض بها.

إن الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي يشكل سابقة وطنية ويضع معالم النموذج المغربي للحوار الاجتماعي من خلال تكريس مبدأ السنة الاجتماعية وإرساء حكامة مبتكرة للحوار وهيكلته على المستويين الوطني والترابي واتخاذ آليات ناجعة لمواكبته.

وقد توّج هذا المسار بتوقيع اتفاقين تاريخيين كان لهما دور كبير في حماية حقوق العاملين وتعزيز قدرتهم الشرائية، وتحقيق مكتسبات غير مسبوقة للطبقة الشغيلة، مكنت من رفع أجور حوالي 4 ملايين و250g ألف مواطن، بكلفة مالية بلغت 45.7 مليار درهم، وهي كلفة تفوق ما خُصص للحوار الاجتماعي في ثلاث ولايات حكومية سابقة.

كما شكّل رفع الحد الأدنى للأجور في الوظيفة العمومية، إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الفلاحي، خطوة عملية هامة لتعزيز حقوق العاملين وتحسين أوضاعهم المعيشية، ما يؤكد بشكل واقعي وملموس حرص الحكومة على تحمل مسؤوليتها تجاه جميع مكونات الطبقة الشغيلة، من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة تحديات الحياة وضمان استقرارها المعيشي.

لقد أظهر التجمع الوطني للأحرار التزامًا واضحًا بتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الإنصاف في صفوف الموظفين والعاملين في مختلف القطاعات، حيث تم اتخاذ قرارات شجاعة تُترجم هذا الالتزام، كطَيٍّ ملف التعاقد في قطاع التعليم الذي عَمَّق اللامساواة والفوارق الاجتماعية بين العاملين في القطاع، وإقرار الوظيفة الصحية التي تضمن حقوق العاملين في القطاع الصحي. كما مثَّل رفع الحيف عن المتقاعدين خطوة هامة ذات دلالة إنسانية عميقة، حيث تم تخفيض الحد الأدنى للاشتراك في الضمان الاجتماعي، مما أتاح لهذه الفئة الحصول على معاشاتها بعد

سنوات طويلة من العمل الشاق. إذ كان من الحيف والظلم أن لا يجدوا أي مدخول يحفظ كرامتهم ويوفر لهم حدا أدنى من الأمان الاجتماعي بعد سنوات من الاشتغال والعمل.

إن ما تحقق في هذا المسار يُعدّ جزءًا من التزام التجمع الوطني للأحرار المستمر بحماية حقوق العاملين وتوفير الأمان الاجتماعي لهم، في ظل التحديات الاقتصادية التي قد تواجههم. لكن وبالرغم من هذه الإنجازات المهمة، فإن طموحنا سيظل قائما من أجل الارتقاء بالظروف الاجتماعية والمهنية للعاملين. ومن هنا، يظل الالتزام قائمًا بمواصلة هذا المسار بكل عزيمة وإصرار، إيمانًا منا بأن حماية العاملين هي جزء لا يتجزأ من بناء دولة اجتماعية عادلة ومستقرة.

تكريس الإصلاحات السياسية وإغناء المسلسل الديمقراطي

لقد جعلت الحكومة من مواصلة إصلاح المسار السياسي والديمقراطي الذي انخرطت فيه بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، التزاما أساسيا لها في البرنامج الحكومي، باعتباره مدخلا لتحقيق باقي الإصلاحات في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعزيز فعلية حقوق الإنسان كخيار ثابت لصون كرامة المواطن، من خلال الانفتاح والتفاعل المستمرين مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، والانخراط المتواصل في المنظومة الحقوقية الدولية، مع الارتقاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحقوق الفئوية، بما

يكفل الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص ومقومات العيش الكريم للمواطنات والمواطنين.

واعتبارا لأهمية ورش إصلاح منظومة العدالة في بناء دولة الحق والقانون، عملت الحكومة على استكمال مسلسل استقلال السلطة القضائية، كما حرصت على تقريب مرفق القضاء من المواطنين من خلال إحداث محاكم جديدة، فضلا عن تبسيط المساطر وتعزيز التحول الرقمي لمنظومة العدالة باعتباره رافعة أساسية لتجويد الخدمات القضائية.

وعلى مستوى تعزيز المنظومة القانونية الوطنية، تميزت الحصيلة الحكومية بإنتاج قانوني غني ونوعي وفعال يوفر الأساس التشريعي والتنظيمي للإصلاحات والأوراش الكبرى والتزامات البرنامج الحكومي.

وفي نفس الإطار، حرصت الحكومة على ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة، كما حرصت على التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية.

وعلى مستوى العلاقة مع المؤسسة التشريعية، عملت الحكومة على إرساء أسس تعاون مثمر وبناء في إطار الاحترام التام لمبدأ فصل السلط وتوازنها وتعاونها. وفي هذا الإطار، تميزت الفترة التي تغطيها هذه الحصيلة بإنتاج تشريعي نوعي يعكس التفاعل المثمر للبرلمان بغرفتيه مع المبادرة التشريعية للحكومة، كما تميزت بالتجاوب البناء للحكومة مع الوظيفة الرقابية للبرلمان من خلال التفاعل مع الأسئلة البرلمانية وغيرها من الآليات الرقابية، فضلا عن الإسهام الفاعل للحكومة في تعزيز آلية تقييم السياسات العمومية.

وإدراكا منها بالدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني باعتباره شريكا رئيسيا في التنمية، عملت الحكومة على إرساء استراتيجية لدعم استقلالية وهيكلة وتنظيم المجتمع المدني ورصد اعتمادات مالية مهمة لتنزيلها، كما حرصت على تسهيل آليات المشاركة المواطنة، مع تطوير الشراكة بين الدولة والجمعيات من خلال الرفع من الدعم العمومي، وتعزيز الحكامة والشفافية في الولوج إلى المعلومة.

تعتبر الحكومة تعزيز فعلية حقوق الإنسان خيارا ثابتا لا رجعة فيه، يجسد رؤية وتوجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله. وانسجاما مع هذا التوجه، عرف تفاعل الحكومة مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، خاصة منها الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، زخما هاما تمثل في فحص أربعة تقارير وطنية في أقل من سنتين، وهي وتيرة قياسية غير مسبوقة.

وقد تميزت الحوارات التفاعلية للحكومة مع الآليات الأممية السالفة الذكر بالإيجابية، إذ حظيت الأوراش الإصلاحية التي تباشرها المملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان باهتمام وتثمين الدول التي تفاعلت مع بلادنا في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وكذا هيئات المعاهدات باعتبارها ترجمة للإرادة العليا للدولة.

لا تسعفنا هذه الأرضية السياسية لإطلاعكم على كل تفاصيل الإنجازات الحكومية في كل القطاعات الوزارية، ويكفي هذه الحكومة افتخارا تمكنها من العطاء والتكيف مع مختلف الظروف والمستجدات، فقد واجهت منذ تعيينها إكراهات مركبة وتحديات غير مسبوقة بروح من المسؤولية والجدية، وواصلت العمل بثبات من أجل خدمة المواطنات والمواطنين وتعزيز المصلحة الوطنية.

كما ركزت على الإنجاز الملموس والعمل الهادئ، إيمانا منها بأن التقييم الحقيقي يكون بما يتحقق على أرض الواقع، وبما يلمسه المواطن من أثر إيجابي في حياته اليومية، لا بما يُروَّج في الخطابات العابرة.

لقد كان للإنجازات المحققة تأثيرات مهمة في ترسيخ العديد من المرتكزات على المستوى السياسي والدستوري والرمزي نذكر منها:

أ- إيقاع حكومي يستلهم من الرؤية الملكية؛

ب- تقوية مؤسسة رئيس الحكومة؛

ت- التفعيل الأمثل للاستراتيجيات الملكية؛

ث- ثبات الأغلبية واستقرارها؛

ج- الانفتاح على المعارضة الجادة والنقابات؛

ح- القدرة على نزع فتيل التوترات الاجتماعية؛

خ- النجاح في ابتكار حلول لوضعيات شائكة؛

د- تفعيل غير مسبوق لسياسات القرب الاجتماعي.

ومع كل المجهود الإصلاحي غير المسبوق الذي قامت به الحكومة طيلة ولايتها، فإنها كانت تجد نفسها أمام حملات سياسوية وإعلامية ممنهجة تهدف إلى زعزعة الثقة فيها وتتوخى ضرب تماسكها وإضعاف الثقة في مؤسسات الدولة، مما يكشف عن نية مبيتة لإفشال الحكومة المنبثقة عن صناديق الاقتراع.

فمع كل تلك الحملات، التي كانت تعبر عن حالة اليأس والإفلاس السياسي التي تعيشه بعض الأحزاب السياسية والأصوات

الشاذة، كانت تخرج الحكومة أكثر صلابة وقوة، بل وتحول تلك اللحظات إلى فرص سياسية جديدة.

فقد أبانت الحكومة التي قادها حزب التجمع الوطني للأحرار أن تجربتها السياسية بنقط قوتها وهي كثيرة، أكبر من أي تجييش أو تهييج، فهي قادرة بفضل التوجيهات الملكية المتبصرة والشرعية الانتخابية الديمقراطية على تجاوز كل هذه المحاولات اليائسة، والإيمان بأن المواطن لن ينخدع بالحملات المصطنعة، وسيقف صفاً واحداً للدفاع عن تجربته الديمقراطية ومؤسساته وتعزيز القيم الوطنية والعمل على تحقيق المصالح العليا للبلاد، ولن يسمح لأحد بأن ينال من مؤسسات الوطن ومساره الديمقراطي.

التفاوت المجالي.. رؤية من أجل الإنصاف

لا شك أن تحدي العدالة المجالية ظل أبرز التحديات الوطنية الكبرى التي يواجهها المغرب في مسيرته التنموية، فالوفاء المنصف والعادل تجاه انتظارات المواطنين في مختلف جهات المملكة، هو ما يجسد روح الرؤية الملكية السامية التي جعلت من محاربة الفوارق المجالية ركيزة أساسية في السياسات العمومية.

لقد أكد جلالة الملك، نصره الله، في خطاباته السامية على أن العدالة المجالية ليست شعارًا فارغًا أو أولوية مرحلية، بل هي رهان استراتيجي يجب الالتزام به من طرف كل الفاعلين لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة، وضمان استفادة الجميع من ثمار النمو الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما حتم على الحكومة تبني مقاربات مندمجة تراعي التنسيق والتكامل بين المركز والجهات، من خلال فِعْلٍ تُرابي قائم على القرب والاستجابة الدقيقة للحاجيات المحليةً.

لقد اعتبرت الحكومة في كل إجراءاتها وقراراتها العمومية أن التوزيع العادل للاستثمار العمومي يمثل مدخلاً ثابتًا للحكومة لتعزيز العدالة المجالية، وذلك من خلال دعم أداء الجماعات الترابية وإعطاء نفس متجدد للامركزية الإدارية، مع تبني مقاربة ترابية مندمجة تنفتح على تنويع الشركاء وتعزز مبادئ المواطنة والمسؤولية. والتركيز على الاستثمار المنتج في مبادئ القرب والولوج الفعلي للخدمات العمومية، التي تعتبر معيارًا أساسياً لقياس العدالة الاجتماعية والمجالية.

لذلك عملت الحكومة بتوجيهات ملكية سامية على توجيه الإنفاق العمومي بشكل تفضيلي نحو المناطق المهمشة والجهات الأقل استفادة، بهدف تقليص الفوارق وتحقيق نوع من الإنصاف المجالي.

وتحقيقا للإنصاف المجالي فقد قامت الحكومة بإعداد جيل جديد من برامج التنمية المجالية المندمجة، القائمة على تعزيز الخصوصيات المحلية، وترسيخ الجهوية المتقدمة، ومبادئ التكامل والتضامن بين الكيانات الترابية، بهدف ضمان وصول كل مواطنة ومواطن إلى ثمار التنمية بشكل عادل، وذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية الصادرة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025.

وحددت الحكومة محاور الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة في تعزيز التشغيل من خلال تحديد المشاريع والأنشطة التي تستفيد من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وخصوصيات كل منطقة، لخلق مناخ ملائم لريادة الأعمال والاستثمار المحلي، وخاصة في القطاعات الإنتاجية، وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة، لضمان الكرامة والعدالة المجالية وتقليل التفاوتات.

بالإضافة إلى أن البرامج الجديدة ستعتمد على الإدارة المستدامة للموارد المائية في ظل التغيرات المناخية وندرة المياه، والتأهيل المجالي المندمج، بما يتماشى مع المشاريع الكبرى الجارية على المستوى الوطني.

نحو المستقبل...

لم يُقَدم التجمع الوطني للأحرار نفسه نموذجا سياسيا جديدا من باب الاستعلاء، ولا فعل ذلك في إطار التدافع السياسي الجاف. ولا وصف نفسه بهذا الوصف بحثا عن التميُّـز الانتخابي، بل من منطلق وعيه، بأن سيرورة الفعل السياسي، وتحسن آلياته وتنظيماته، ليس إلا رافدا من روافد التطور والإقلاع المغربي المنشود.

الإقلاع... سياسي أيضا

إن المغرب الذي نحلم به، ونسعى إليه، تماشيا مع رؤية ملكية واضحة وواعدة وطموحة، يستحق فِعلا سياسيا، ينطلق نحو المستقبل وآفاقِه، بدل الارتهان إلى المَاضي ومطبَّاته. بلادنا تستحق فعلا سياسيا يرقى إلى مستوى الطموح المغربي الجماعي، يساهم بجدية في الإقلاع، ويواكبه، ويجتهد من أجله، ويُعبِّئ له، ويخلق البيئة المجتمعية التي تحضنه وتحضن طموحاته وأوراشه.

إن الإقلاع المغربي ليس مجرَّد شعار، بل هو ورش وطني، إنه طموحٌ وليسَ مجرَّد حلم، إنه لا يتطلب تعبئة ومواكبة مؤسساتية وحزبية فقط، إنما يستدعي أيضا انخراطا مجتمعيا مكثفا. والانخراط المجتمعي لا يمكن أن يتحقق إلا بإسهام وتأطير كافة مؤسسات الوساطة، ليس في شقها الرسمي، بل في جانبها الناشط وسط المجتمع، من جمعيات وأحزاب سياسية ونقابات وغيرها من الفضاءات الحاضنة للنخب.

إن ما نؤمن به في هذا الباب يتجاوز طموحا سياسيا ضيقا، بل هو هاجس وطني كبير، لا ندعي احتكاره أو التفرد به، بل نقوم بدورنا في التذكير به، حتى لا تتحول الانتخابات إلى مجرد هاجس ذاتي، فالوطن أكبر من أي حكومة، وأهم من كل حزب، وأكبر وأهم من موقع في الأغلبية أو في المعارضة.

إن التحولات التي تعيشها بلادنا، برعاية ملكية مباشرة، تستدعي الانخراط الجماعي، بعيدا عن كل حساسية أنانية ضيقة.

الانتخابات... ليست غنيمة

إن ممارسة التدبير الحكومي أو التسيير الجماعي، أو حتى ممارسة المعارضة، من أي موقع، بما هو واجب وحق مشروع لأي إطار سياسي، لا ينبغي أن تتحول إلى فعل يثبط العزيمة الجماعية، أو يساهم، بوعي أو بدون وعي، في خلق قوة مضادة للتطور والإقلاع والصعود، أو يفسد ترتيب الأولويات الوطنية، أو يخندق المغاربة في جلباب إديولوجي يمنع الانفتاح على المستقبل وعلى الآخر، أو يكرس ميولات نفسية نحو اليأس والسلبية والسوداوية.

بفضل جلالة الملك، نصره الله، أضحى المغرب ورشا مفتوحا، ليس على مستوى البنيات التحتية والمكتسبات الاجتماعية فحسب، بل على المستوى الثقافي أيضا، حيث أن أجيالا جديدة من المواطنين، خاصة منهم الشباب، يعيشون أوج الثروة الرقمية، بما يعنيه ذلك من انفتاح على العالم وتطوير للمدارك والثقافات والتواصل، وما يعنيه كذلك من أحلام بالعيش الكريم والتكوين الجيد.

لذلك، لا ينظر التجمع الوطني للأحرار إلى العملية الانتخابية خصوصا، وإلى العمل السياسي عموما، من نافذة المقاعد والحقائب، ولا غيرها من المكاسب المؤقتة والضيقة. ولا يعتبر دوره مقتصرا على الوصول إلى مواقع المسؤولية، في إطار التداول الطبيعي على السلطة الحكومية مثلا، كما لو أن الأخيرة مجرد غنيمة عابرة لا أكثر. إنما ينظر إلى واجبه وعمله وفعله ونشاطه في إطار أكبر وسياق أشمل، هاجسه الأول والأكبر هو الوطن والمواطن، وعنوانه الأبرز والأوضح هو المغرب.

وإذا كنا نلحُّ على تكرار هذا المبدأ في كل مناسبة، فإننا نذكر أيضاً بما تعيشه بلادنا من تغيرات ديموغرافية وثقافية وطبيعية، وأيضاً بما حققته بلادنا من مكتسبات في علاقاتها الدولية، بفضل الحكمة الملكية، وهو ما انعكس إيجابا على مسار قضيتنا الوطنية، وما يعنيه ذلك من مرحلة جديدة ستدخلها بلادنا، تتطلب يقظة وجدية وانخراطا من أجل مصالحنا العليا، تحت القيادة الملكية الرشيدة.

وبقدر الجدية التي تعامل بها حزبنا مع ملف الحكم الذاتي، حيث اجتهد في تقديم تصوره، إسوة بالأحزاب السياسية الأخرى، بقدر ما سيضع نفسه، وبما يملكه من جدية وكفاءة وخبرة، رهن إشارة وطنه وملكه، مساهما في ورش عظيم عنوانه المغرب الصاعد.

تنافس مُواطِن

لا بد أن يلعب التجمع الوطني للأحرار دوره كاملا، حتى وإن كانت مقاربته مكلفة سياسيا في مشهد سياسي كثيرا ما يمتزج فيه السياسي بالشخصي، وكثيرا ما يتحول فيه النقد البناء إلى تهجمات مقيتة، وغالبا ما يصير فيه التنافس الانتخابي مبررا لأسلوب الأرض المحروقة، دون مراعاة لعواقب حملات التيئيس والتبخيس والتسويد، ودون استحضار لتأثير ذلك على المزاج الوطني العام.

ويسعى التجمع الوطني للأحرار إلى شحذ كل إمكانياته التواصلية، عبر قياداته الوطنية وتنظيماته الموازية والمهنية، للعب هذا الدور التوعوي والتحسيسي الضروري والهام، بل الحاسم، حتى لو بدا ذلك صعبا وشاقا في مشهدٍ سياسي يتغذَّى، أحياناً كثيرة، بالخطاب الشعبوي.

إن المجهود الذي لا بد أن يُبذل في هذا الاتجاه لا ينبغي أن يقل عن المجهود المبذول من أجل ترسيخ انتصاره الانتخابي لعام 2021. فالسياسية ليست فقط بحثا عن الأصوات والمقاعد، بل هي تعبئة أيضا من أجل صيانة وتقوية وتعزيز المشترك. فلنسمِّه تنافسا شريفا ومواطِنا.

لكن هذا لا ينفي، ولا يلغي، مشروعية طموح التجمع الوطني للأحرار ليس فقط في هذه التجربة من أجل تثمينها، وليحوز شرف توطيد وتحصين العمل الجبار الذي بدأه في الولاية الحكومية الحالية، بل وحتى في ولايات حكومية سابقة بفضل وزراء الأحرار الذين أثبتوا حنكتهم في قطاعات استراتيجية رغم تعقد الظرفية آنذاك، اقتصاديا وسياسيا كذلك.

تحدي 2021 وطموح 2026

إذا كان هاجِس احتلال الصدارة تحكَّم في مشاركة الحزب في انتخابات 8 شتنبر 2021، وحتى في الاستعداد لها على امتداد خمس سنوات، بإيقاعات متفاوتة ومختلفة، فإن هاجس المرتبة الأولى، وتأكيد وتثبيت الصدارة في الانتخابات المقبلة، لا بد أن يحضُر بشكل أقوى عند الحزب، لاعتبارات كثيرة، مع مراعاة اختلاف السياق والظرفية، وحتى الآفاق والتحديات.

لا بأس من التذكير بأن طموح البحث عن الصدارة، في الانتخابات التشريعية السابقة، شكلت تحديا كبيرا وصعبا. وكانت كُلفته قاسية في كثير من الأحيان. وقد تطلب خوضُ غمار هذا التحدي مجهودا سياسيا، تواصليا وتنظيميا كبيرا.

وقد يكون من الإنصاف الاعتراف بأن الحزب، ورئيسُه على وجه التحديد، قدم تضحيات كبيرة، على أكثر من مستوى، مكنته من تصدر المشهد السياسي عن جدارة واستحقاق غير مسبوقين.

قبل ظهور نتائج الانتخابات، لم تكُن الرؤية واضحة لمشهد ما بعد انتخابات شتنبر 2021. فعلى امتداد عقد من الزمن، تحول المشهد السياسي في المغرب، أو كاد يتحول، إلى رهينة بين يدي تيار سياسي شعبوي، خنَق العملية السياسية، وأربك المؤسسات المنبثقة عن الانتخابات، ورهنَ التنمية، وطنيا ومحليا، بطموحات حزبيةٍ أنانية، وحسابات إيديولوجية ضيقة للغاية.

وقد كان حزب التجمع الوطني للأحرار، وهو يستعد للانتخابات، كمن يقودُ عملية، صعبة وشاقَّة وغير مضمونة النجاح، لتعزيز صلاحيات مؤسسة رئاسة الحكومة وفق ما ينص عليه الدستور، ومعها المؤسسة التشريعية، وإعادة الاعتبار للمشهد السياسي.

في هذا السياق، لم يكن أمام التجمع الوطني للأحرار غير تحقيق الصدارة، وقد نجح في ذلك بشكل أذهل الخصوم والحلفاء على حد سواء، واستطاع لأول مرة في تاريخه، تحقيق الصدارة في الانتخابات.

إننا، ونحن نذكر بهذا التاريخ القريب، لا نفعل ذلك بمنطق التعالي، ولا بمنطق تصفية الحسابات، ولا بمنطق استصغار الآخرين ولا التشكيك في النوايا، بل فقط من أجل إعادة شرح مشروع التجمع الوطني للأحرار، ورؤيته للفعل السياسي والتدبير الحكومي، بعيدا عن الذاتية وعن الحزبية الضيقة.

إن التجمع الوطني للأحرار لم يضع نفسه أبدا قبل الوطن، وبالتأكيد لن يفعل ذلك، فالوطن أولا، والوطن قبل كل شيء، ومن أجل الوطن رفعنا تحدي الفوز في انتخابات 2021.

لكن، هل انتهى التحدي بالفوز بانتخابات 2021؟ وهل انتهى الطموح بقيادة الحكومة الحالية؟ وهل تحقق، بشكل كامل وكُلي، الهدف التي رُسمَ بتسلم الأخ عزيز أخنوش لرئاسة الحزب في

2016؟ وهل اختفت الظروف التي جعلت من التجمع الوطني للأحرار بديلا سياسيا؟

نهاية شوط... بداية آخر

موضوعيا، إذا كان السياق الوطني قد تغير، وظهر جيل جديد من التحديات، فإن الكثير من هواجس مرحلة 2021 تظل حاضرة في أفق انتخابات 2026، حتى لو كان حضورا بشكل مختلف ومغاير.

لذلك، يمكننا القول إن الأمر لا يتعلق بنهاية صلاحية نموذج التجمع الوطني للأحرار في شكله وأسلوبه الجديدين، المرتبطين بدرجة أولى بالمناضلين قبل الأخ الرئيس، ولا يتعلق بنهاية مرحلة والحاجة إلى مرحلة أخرى، بل هي نهاية الشوط الأول فقط، بما له وما عليه، فيما الشوط الثاني ضروري وحاسِم.

يجوز القول كذلك إن مصير المعركة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتدبيريا، سيُحسم في الشوط الثاني، بعدما تركز المجهود في الشوط الأول على تهيئة شروط وظروف الإصلاح، وعلى تصحيح أخطاء التجارب السابقة، وعلى الانطلاق في تنفيذ تصور لإصلاحات هيكلية كانت ضرورية من أجل المغرب في مرحلة جديدة.

الشوط الثاني سيبدأ بانتخابات 2026، وهي محطة في غاية الأهمية، ورهان في غاية الصعوبة، وتحدٍّ في غاية التعقيد. لكنه شوط ضروري.

لكن لماذا؟

طموح مواصلة مسار التغيير

الفوز في انتخابات 2026 ليس مجرد هدف سياسي، بل يمثل تأكيدا حقيقيا لصحة المسار الديمقراطي واستمرارية إرادة المواطنين في الاختيار الحر والمسؤول.

فتصدر الأحرار المشهد السياسي من جديد، يعزز الثقة في العمل السياسي النبيل، ويؤكد رغبة المغاربة في استكمال مسار الإنجازات الوطنية والمساهمة في تحقيق مزيد من المنجزات، بما يرسخ دورهم الفاعل في صناعة مستقبل بلادهم.

إن هذه الحملات التضليلية إذا كانت، في الظاهر، تستهدف التجمع الوطني للأحرار، فإنها، في العمق، تستهدف البلاد، وتستهدف نموذجا ديمقراطيا مغربيا. ونتائجها السلبية لا تمس الحزب فقط، بل تشكل مادة خصبة تستثمر فيها الآلة العدمية. والدليل على هذا الكلام هو بروز أصوات تدعو إلى القفز على الأحزاب السياسية وعلى الحكومات وعلى مؤسسات الوساطة، وهذا خطر كبير، لكنه نتيجة حتمية للخطابات الشعبوية الرخيصة.

لذلك، فطموح تصدر المشهد السياسي ليس ضرورة حتمية فقط، بل هو فرصة لقطع الطريق أمام من تحاملوا على الحزب ورئيسه على امتداد 10 سنوات تقريبا. ويعني تكريسا للثقة الشعبية، رغم حملات التضليل والتشويش، ومحاولات الوصم والعزل. حيث لا يخفى على المتابعين للشأن السياسي أنه، منذ 2016، وما تلا تشكيل حكومة 2017 من صعوبات، ركزت آلة الخصوم كل مجهودها نحو ضرب سمعةِ الحزب ورئيسه، والسعي إلى شيطنته.

فمواصلة خدمة المواطنين يعني، أيضا، قطعا للطريق أمام تيارات نكوصية تحاول العودة إلى المشهد بطريقة انتقامية، تحتكم إلى "أزمة نفسية شخصية" بعيدا عن منطق المنافسة السياسية السليمة.

ومع توالي الأيام، يتضح تعطش هذا التيار إلى الانتقام من نتائج انتخابات 8 شتنبر، بأي شكل كان، مع ما يعنيه ذلك من خطر العودة إلى نقطة الصفر، مع استحضار المخاطر التي يحملها مشروعه الإيديولوجي، وقد ظهر الكثير منها في خضم النقاش حول إصلاح مدونة الأسرة وعلاقات المغرب مع بعض الدول، حيث انكشفت حقيقة هذا التيار ومساعيه نحو الهيمنة وإقصاء الرأي المخالف والتطاول على المؤسسات، والعودة إلى الواجهة بأي ثمن.

لذلك، فالفوز بالانتخابات يعني حماية للمشهد السياسي وللمؤسسات، وتحصينا للتجربة التي انطلقت في شتنبر 2021. تجربة استندت إلى نموذج حزبي وسياسي جديد، بعيد عن الشعبوية وبعيد عن الإيديولوجيات المتزمتة وبعيد عن العجز التدبيري والإصلاحي، وبعيد عن الفرجة، مقابل استحضار المصلحة العليا للوطن. نموذج سياسي جديد يؤمن بالولاء للوطن وللملك أولا قبل شيء، ويؤمن بالفعالية، ويؤمن بالبناء، لا يبتز، ولا يشتغل بمنطق التقية، بل بمنطق الالتزام والوضوح.

تصدر المشهد السياسي يعني، أيضا، إنصافا للتجربة الحكومية، والتي، استطاعت تحقيق الكثير، إلا أنها كانت عرضة لحملات تسفيه وتشويه وتمييع. فمن حق الحزب ورئيسه أن يطمحا إلى معاينة نتائج المجهود الكبير الذي بذل في تدبير ملفات، صعبة وشائكة ومحرجة، على أرض الواقع.

الفوز يعني استمرار التنزيل الفعال لمختلف البرامج والأوراش الملكية، مما يعني عدم الوقوف في منتصف الطريق، وتأمين مصالح ومستقبل المواطنين والوطن.

طموح ومسؤولية

لكل الاعتبارات السابقة، وغيرها كثير، على الحزب أن يخوض غمار الانتخابات المقبلة مزوَّدا بطموح الصدارة، ومُحاطا بمسؤولية تحصين المؤسسات، وبواجِب صيانة مشاريع الإصلاح، في أفق محطات انتقالية نوعية تنتظر البلاد.

لذلك، يتوجب على الحزب أن يتعامل بجدية أكبر مع الظرفية الانتخابية، مستثمِرا كل رصيده، لكن أيضا منتبِها إلى كل الفخاخ التي لا بد أن توضع في طريقه نحو انتخابات 2026.

لا بد من حالة تأهب تنظيمي وسياسي، حيث سيكون التجمع الوطني للأحرار في امتحان غير سهل أبدا. ربما أصعب من المحطة الانتخابية السابقة. وهذا يستوجب تعبئة كافة الطاقات التنظيمية والسياسية، قصد إثبات الحضور، ميدانيا وتواصليا.

ولا يمكن لهذا الأمر أن يتحقق دون تشخيص دقيق للخارطة السياسية والسوسيولوجية، وفهم عميق للإكراهات والانتظارات، وصياغة نكية للخطاب، تفاعلا مع المواطنين وانشغالاتهم وتساؤلاتهم، وتصحيحا للمغالطات التي خصص المفلسون سياسيا أغلب وقتهم وجهدهم لنشرها وترسيخها.

إن التجمع الوطني للأحرار لا يتعامل مع الأطراف السياسية بمنطق الخصوم والمنافسين، لكنه يحترم التزاماته ومواثيق تحالفاته. وهذا لا يمنعه من أن يكون واضحا تجاه بعض الاتجاهات الشعبوية بالنسبة إلى الخصوم، التي تستثمر كل طاقاتها وإمكانياتها ليس فقط لتربح على حِساب الحكومة، وخصوصا على حساب الحزب الذي يقودها، بل لتجييش الشارع بكل الوسائل، دون مراعاة للمصالح العليا للوطن، ودون تمييز بين المعارضة والنقد والطموح السياسي وبين الشحن والتحريض والتأليب.

إن الربح الأول عند هذه الأطراف ليس أن تربح الانتخابات، وإنما أن تنهزم الأغلبية الحكومية، وخصوصا حزب التجمع الوطني للأحرار. وبالتأكيد ستصعد خطابها العدواني، وهجوماتها الحادة، وضرباتها تحت الحزام، لتحاول استعادة شيء من قوتها الانتخابية، ولترد الصفعة الشعبية في انتخابات 8 شتنبر.

إن الهاجس الأول للتجمع الوطني للأحرار هو مصلحة المغرب والمغاربة، لذلك فالمعركة السياسية التواصلية ستكون في ساحة النقاش العمومي. لذلك، لا بد من أسلوب جديد، مبتكَر، في التفاعل مع الرأي العام، مع استحضار البيئة المناهضة للحزب في الساحات الافتراضية.

على الحزب أن يستمر في تكريس نموذجه السياسي الجديد، من خلال البرنامج وطريقة الدفاع عن الحصيلة، وخصوصا من خلال شرح أسباب ودوافع حملات التحامل ضد الحزب وضد الحكومة وضد مشاريع هذه الأخيرة.

هذا التوجه يقتضي العمل على إشراك المواطنين في المرحلة المقبلة، وعلى السعي إلى تعاقد بين الحزب والناخبين. تعاقد أساسُه المُصارحة، والجرأة في الشرح والترافع، والإقناع بأن الناخِب هو الجزء الهام والمحوري في العملية الانتخابية.

تاريخ وحاضر

منذ تأسيسه، تبنى حزب التجمع الوطني للأحرار رؤية سياسية واقعية، تقوم على خِدمة الوطن والمواطن، وآمن بالخطاب السياسي المسؤول، بدل الخطاب الشعبوي الرنَّان. واعتبر دائما أن صدق الخطاب والقدرة على الإنجاز والاجتهاد والإبداع من أولى شروط العمل السياسي، بما يقطع مع منطق السرعتين، حتى في شقه السياسي: المغرب المسرع بأوراشه وطموحه والفعل السياسي

البطيء المرتهن إلى حسابات ضيقة لا تجدي الوطن في شيء ولا تنفع المواطن في شيء.

وقد رسَّخ التجمع الوطني للأحرار هذا المنهج مع وصول الأخ عزيز أخنوش إلى رئاسته عام 2016، معتمدا إيقاعا أسرع، وخطابا أوضح، وأهدافا أكبر، وأسلوبا أنجع، وتدبيرا أحدث، بما يتناسب مع مغرب حديث طموح إلى أن يصير قوة صاعدة.

ولا يمكن في هذا الباب إغفال الانفتاح غير المسبوق على الشباب.

الشباب.. رأسمال الإقلاع

إن الشباب، بطموحه وحيويته وأحلامه وكذلك بمشاكله وانشغالاته ونفسيته، هو رأسمال ورش الإقلاع المغربي، لذلك يستحق المزيد من الاهتمام، ليس بدغدغة مشاعره وبيعه الأوهام وشحنه بكل ما هو سلبي، بل بتحفيزه وتشجيعه على الانخراط بعيدا عن منطق الولاء.

لا يمكن أن يُنظر للشباب فقط كرقم انتخابي، بل كطاقة فاعلة يجب تمكينها من الفعل والتأثير. ولهذا، عمل الحزب على إدماج الشباب في جميع مؤسساته، وشجع ترشحهم في الانتخابات، ومكّنهم من تقلد مناصب المسؤولية داخل الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية. وقد أثبتت هذه التجربة أن الثقة في الشباب ليست مجازفة، بل استثمار مربح للوطن، إذ برزت كفاءات شبابية في مواقع المسؤولية وقدّمت نماذج ناجحة في التدبير المحلي والوطني.

الشباب ليسوا فقط قادة الغد، بل هم فاعلو اليوم، والحزب يؤمن أنه بدون مشاركتهم النشيطة والواعية لا يمكن لأي مشروع وطني أن ينجح. وقد قدم الحزب في الاستحقاقات الماضية أكثر من أي حزب آخر كفاءات سياسية شابة تقود اليوم الجماعات المحلية

وتمثل المواطنين في البرلمان وتشغل مناصب وزارية، وهي كفاءات أثبتت نجاحها في الميدان، مما يؤكد أن إشراك الشباب ليس شعارًا انتخابيًا، بل خيار استراتيجي ثابت.

وعلى الحزب أن يستمر على هذا النهج لإيمانه العميق والمستمر بأن التنمية الحقيقية لن تتحقق إلا بمشاركة الشباب، وبأن كل استثمار في طاقاتهم هو استثمار مباشر في مستقبل الوطن. والإيمان بالمستقبل لا يمكن أن يبدأ إلا بالثقة.

إن الثقة في المؤسسات ليست ترفا فكريا فقط. بل هي هاجس حقيقي يحاكم اختياراتنا السياسية ويدعونا إلى التفكير خارج منطق الأنانية السياسية والحزبية.

وإذا كنا عادة ما نناقش الثقة ونربطها بمستوى الأحزاب، فإنه حان الوقت لنتحدث بجرأة ونضع الأصبع على مكامن الخلل، حيث تحول البعض بخطابه التيئيسي الفرجوي إلى عامل منفر من العمل السياسي.

فرصة، ثقة، وانخراط

إذا كان التجمع الوطني للأحرار قدم النموذج في كيفية التشجيع على انخراط الشباب، بعيدا عن منطق الوصاية فإنه، وهو يقود الحكومة، أثبت أن وضعية الشباب هاجس كبير. وقد فعل ذلك إيمانا منه بحتمية الاهتمام بالأجيال الجديدة، ومراعاة طموحاتها وهواجسها وأسباب قلقها وحتى خيبة أملها أحيانا، وليس من باب الاستثمار الرخيص لكل ذلك.

حين أخرجت الحكومة برنامجا مثل "فرصة" أو "أوراش"، فإنها لم تتحرك بحثا عن حلول ظرفية، بل وضعت بداية حقيقية لإعادة الأمل إلى فئة واسعة من الشباب الباحث عن العمل أو الراغب في إطلاق مشروعه الخاص.

وبذلك فتحت أمامهم أبوابًا جديدة للحاضر وللمستقبل، وأعادت الثقة في إمكانية بناء مسار مهني ناجح داخل الوطن.

كما وضعت الحكومة في صلب برنامجها مجموعة من المشاريع الطموحة للنهوض بالرياضة وتوسيع آفاق التكوين والتأهيل المهني، خاصة لفائدة الفئات التي انقطعت عن الدراسة أو لم تجد فرصًا كافية في المسارات التقليدية، مما جعل آلاف الشباب يستعيدون الثقة في قدراتهم ويجدون أنفسهم جزءًا من دينامية وطنية شاملة.

ليس ذلك فحسب، فقد تم تعزيز دور "مدرسة الفرصة الثانية"، التي أصبحت تشكل رافعة استراتيجية لإعادة إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتحولت هذه المؤسسات من مجرد تجربة محدودة إلى فضاء حقيقي لاحتضان الطاقات وتمكينها من استعادة موقعها في سوق العمل.

كما يراهن الحزب على تطوير برامج التوجيه المهني وربط التكوين بسوق الشغل وتحفيز الابتكار والمبادرة الذاتية، وإشراك الشباب في صياغة السياسات العمومية من خلال آليات تشاركية فعالة، وهو ما يعزز الشعور بالانتماء ويمنح الشباب الثقة بأن صوتهم مسموع ومساهمتهم مقدّرة.

غير أن التحدي الأكبر اليوم ليس فقط ضمان الاستمرارية والفعالية لهذه البرامج، وربطها بمنظومة شاملة للتكوين والمواكبة والتمويل، بل وضعها في سياق أكثر شمولية، يراعي خصوصية الشباب ورغباتهم، وطاقتهم وأحلامهم وخطابهم.

وهذا ما يشتغل عليه الحزب، من خلال رؤية متكاملة تراهن على المستقبل، وتجعل من كل مبادرة لبنة في مشروع وطني كبير، في أفق مشروع مصالحة ثلاثي الأبعاد: الفرصة، الثقة، الانخراط.

شراكة وتعاقد

إن أي مشروع، وأي طموح، مهما كانت قيمته، ومهما كانت نتائجه، لا يمكن أن ينجح دون انخراط من المواطنين. وهذا ليس تحميلا للمواطن ما هو من مسؤولية ممثليه، بل هو تأكيد على دوره في الاختيار والفرز والمواكبة والضغط والنقد المنتجين والإيجابيين.

المواطن ليس مجرد ناخب نستدعيه عند كل استحقاق انتخابي، وليس مجرد صوت نخطب وده في هذه المناسبات، بل المفروض أنه شريك، ومنطق الشراكة والتعاقد لا يمكن أن يتحقق في غياب الثقة.

إن الثقة عامل حاسم في نجاح أو فشل أي سياسة تنموية، لكن الواقع هو أن المواطن، بشكل عام، لم يعد يثق بسهولة في الشعارات والبرامج، وحتى في النوايا والالتزامات والوعود، بالنظر إلى أسباب كثيرة سبق التطرق إليها في هذه الوثيقة.

غير أن الرؤية المجالية للتنمية لا تكتمل دون إدراك القيمة الرمزية والمعنوية للثقافة والهُوية المحلية. إذ يُجمع المواطنون في مختلف المناطق على أن التنمية لا تقتصر على الإسمنت والطرقات، بل تشمل أيضاً تثمين القيم المشتركة، وتعزيز روح الانتماء، وصيانة الإرث اللامادي الذي يشكل عمق الشخصية المغربية.

ويتجلى ذلك في التأكيد المتكرر على أهمية نقل قيم حب الوطن، والنزاهة، والعمل الجاد، والإيمان الديني، والاحترام المتبادل للأجيال المقبلة.

وهي منظومة قيمية تشكل الرأسمال الاجتماعي الذي يؤطر الفعل التنموي، ويمنحه الشرعية والثقة.

وإذا كان التواصل وتأطير المواطنين، كما وجَّه بذلك جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مختلف الفاعلين، ضرورة لإنقاذ المزاج

الوطني من سموم الشعبوية والتيئيس والتبخيس، فإن الحزب مطالب بالمزيد من الإبداع في نموذجه التمثيلي للمواطنين، حيث تتزايد المطالب بإشراك المواطن في القرار المحلي، وتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، واعتماد مقاربات تشاركية في صياغة السياسات والبرامج، مع اعتماد آليات المحاسبة والشفافية في تتبع الإنجاز.

مسار الثقة... الإنصات

وقد دشن التجمع الوطني للأحرار، مع انطلاق مسار الثقة سنة 2018، انخراطه الجاد والمسؤول في بلورة سياسة عمومية، تنبني على التشخيص الميداني للحاجيات، وعلى تقديم أجوبة عملية تتماشى مع الإمكانات الواقعية للبلاد، دون مزايدات أو وعود غير قابلة للتحقيق.

وكان مسار الثقة محطة متميزة قطع بها الحزب مع المقاربات الكلاسيكية التي ظلت تعتمد على تفكير المركز فقط دون استطلاع المواطنين، ودون التواصل الإيجابي معهم، ودون الإنصات الصادق إليهم، بعيدا عن المنطق المناسباتي الذي يتحول فيه التواصل مع المواطنين إلى مجرد تعبئة حزبية وانتخابية.

شكل "مسار الثقة" منعطفًا في علاقة الحزب بالمواطنين، حيث نظمت العشرات من اللقاءات الجهوية في مختلف أقاليم المملكة، تم خلالها جمع معطيات دقيقة من مختلف الفئات المجتمعية، ما ساعد على صياغة برنامج حكومي منبثق من القاعدة، لا مفروض من المركز.

وقد برز ذلك في مضامين البرنامج الانتخابي الذي تقدم به الحزب سنة 2021، والذي لقي تجاوبًا واسعًا من طرف الناخبين،

تُرجم إلى نتائج ملموسة في صناديق الاقتراع، وضعت الحزب في صدارة المشهد السياسي.

هذا التموقع السياسي لم يكن نهاية في حد ذاته، بل محطة انطلاق جديدة نحو تفعيل مشروع إصلاحي طموح يتجاوب مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها المرحلة، بدءًا من تداعيات جائحة كوفيد، وصولاً إلى تقلبات السوق الدولية وارتفاع نسب التضخم.

وقد تعامل الحزب مع هذه التحولات بواقعية، من خلال اقتراح حلول ملموسة، وتعبئة مختلف القطاعات لتنزيل المشاريع الكبرى، وتنفيذ تعهدات البرنامج الحكومي.

تفاعل مستمر

سواء تعلق الأمر بمسار الثقة، مسار المدن، مسار التنمية أو بمسار الإنجازات أو بمبادرات أخرى، فقد فعّل التجمع الوطني للأحرار، في محطات كثيرة، نموذجه السياسي الجديد.

وانطلاقا من رؤية مغرب المستقبل، وإدراكًا لأهمية التقييم المستمر، اعتمد الحزب على آلية الاستماع والقرب كمكون أساسي لمواكبة العمل الحكومي.

وفي هذا الإطار أطلق الحزب منصة "إنصات" لتعميق المشاركة المواطنة، شارك فيها نحو 15 ألف شخص. وقد كشفت تحليلاتها عن تحد وطني مركزي يتمثل في ضرورة تحويل الاستقرار والنمو الاقتصادي إلى أثر ملموس في الحياة اليومية للمواطنين.

وأكد المشاركون في المنصة أن المرحلة تقتضي إعادة التوازن بين متطلبات النمو ومستلزمات العدالة الاجتماعية، من خلال تخفيف كلفة المعيشة، وتحفيز الاستثمار المنتج لفرص الشغل، والاستثمار

الجاد في الرأسمال البشري عبر إصلاح التعليم والصحة، وتعزيز العدالة المجالية بما يعيد الثقة في المؤسسات.

كما أظهرت المساهمات وعيا متقدما بأهمية دور القيادة المحلية في تحقيق التنمية، معتبرة أن نجاحها يظل رهينا بتحسين شروط العيش اليومية، وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية، وخلق فرص شغل حقيقية، خاصة لفائدة الشباب، عبر تشجيع الاستثمار المحلي، ودعم المشاريع المدرة للدخل، وربط التكوين المهني بحاجيات سوق الشغل.

وأكد المشاركون كذلك على مركزية قطاعي الصحة والتعليم، وأهمية تأمين الموارد المائية، وفك العزلة عن المناطق الهشة، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتثمين الفلاحة والتنمية الترابية كرافعات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي بعدها القيمي، أبرزت تحليلات التفاعلات المرتبطة بالتراث غير المادي حضورًا قويًا لمنظومة قيم مغربية أصيلة، تتقدمها المسؤولية، والعمل الجاد، والكرامة، وحب الوطن، والنزاهة ومحاربة الفساد، إلى جانب تمكين الشباب من التعليم والعمل وبناء مستقبلهم بالاعتماد على الذات.

وشكلت هذه المنصة فرصة للمواطنين، للتعبير عن آرائهم بعيدًا عن التشويش، والحملات التضليلية. وهذا أسلوب من الضروري أن يستمر، ويتخذ أشكالا جديدة، تماشيا مع توجهات الأجيال الجديدة، الحاضرة بشكل كبير على منصات التواصل الاجتماعي.

كما راهن الحزب على لقاءات "نقاش الأحرار" التي انعقدت في غالبية الجماعات الترابية التي يترأسها الحزب عبر مختلف جهات المملكة، لتوسيع دائرة التشاور، التي شارك فيها وزراء الحزب وقياديوه إضافة إلى المنتخبين وعموم المواطنات والمواطنين،

وقد مكنت هذه اللقاءات من الوقوف على مدى تجاوب السياسات العمومية مع انتظارات المواطنين، وتعديل بعض البرامج لتواكب الواقع المتغير.

وقد أظهرت نتائج هذه اللقاءات أن المواطنين يتفاعلون بإيجابية مع عدد من الأوراش، أبرزها تعميم الحماية الاجتماعية، وتحسين الولوج إلى المدرسة العمومية، وتبسيط المساطر الإدارية. لكن في المقابل، بيّنت هذه اللقاءات وجود مطالب ملحّة بتسريع وتيرة الإصلاح، وتحسين جودة الخدمات، وهو ما استجابت له الحكومة في عدة قطاعات، وتجاوب معه قانون المالية الأخير (2026)، مع استحضار التوجيهات الملكية، خصوصا الواردة في خطاب افتتاح الدورة الخريفية لسنة 2025.

ومن هذه المنطلقات، فإن رؤية مغرب المستقبل، كما يتصورها الحزب، ليست مجرد خطة حكومية، بل هي مشروع مجتمعي يتطلب تعبئة شاملة لكل الفاعلين، يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتوجيه النمو الاقتصادي نحو الإنسان لا نحو المؤشرات فقط.

وترتبط هذه الرؤية بشكل وثيق بمواصلة الإصلاحات التي انطلقت في هذه الولاية، وتثبيتها على أسس مؤسساتية وقانونية تضمن استمراريتها.

إن المواطن اليوم لا يطلب المعجزات، بل يطالب بمقاربة تنموية تحترم ذكاءه، وتعترف بحاجياته، وتمنحه حقه في الأمل. وهو لا ينتظر قرارات من المركز، بقدر ما يريد أن يكون شريكاً في بناء الغد، برأيه، بعمله، وبكرامته. لذلك، فإن التحدي الحقيقي اليوم، لا يكمن فقط في ضبط الميزانيات وتوزيع المشاريع، بل في بناء نموذج تنموي ينسجم مع تطلعات المواطن، ويستجيب لانتظاراته المشروعة في العيش الكريم والمساهمة بفعالية في بناء مغرب الغد.

إن الانشغالات التي عبّر عنها المواطنون هي التي دفعت الحزب لتنظيم اللقاءات الجهوية ضمن مسار التنمية ثم مسار الإنجازات، من أجل فهم المشاكل المستجدة، وتوسيع قاعدة الاستماع والتفاعل، وتعميم التنمية والحلول على جميع المناطق. فكان من الضروري العودة إلى المواطنين في جميع الجهات، ليس فقط لتقديم الحصيلة، بل للاستماع المباشر، ولتثبيت مبدأ أن السياسات العمومية الناجحة تنطلق من الميدان، من نبض الشارع، ومن حياة الناس اليومية. فالحزب لا يرى في المواطن رقماً انتخابياً، بل شريكاً أساسياً في التشخيص، وفي الاقتراح، وفي التقييم. وهذا هو جوهر المقاربة التشاركية التي نؤمن بها: ألا تنفصل النخب عن قواعدها، وألا تُبنى القرارات من فوق دون العودة لمن يعيشون الواقع في تفاصيله.

كما أن هذه اللقاءات الجهوية لم تكن مناسبة للاستعراض، بل لحظة مساءلة داخلية، ومحطة التزام متجدد تجاه مختلف الفئات، وخاصة في المناطق التي تعاني تفاوتات مجالية صارخة.

ولهذا الغرض، تم الحرص على ألا تكون هذه اللقاءات مجرد مناسبات عابرة، بل آليات عمل ميداني، يتم فيها نقل انشغالات المواطنين إلى المؤسسات، وتُترجم فيها انتظاراتهم إلى مبادرات عملية قابلة للتنفيذ والمتابعة.

وفي سياق التحولات التي تعرفها بلادنا، تزداد الحاجة إلى التفكير الجاد في النموذج التنموي الجهوي باعتباره مفتاح العدالة الاجتماعية والتوازن المجالي، خصوصاً بعد بروز إشكاليات متراكمة ترتبط بالبطالة، الهشاشة، ضعف البنية التحتية، وضعف الخدمات الأساسية في عدد من المناطق.

هذه الإشكاليات لم تعد مجرد مؤشرات رقمية، بل تحوّلت إلى معاناة يومية تعيشها فئات واسعة من المواطنين، ما يستوجب مراجعة

نوعية لطريقة تصور السياسات العمومية وتوزيع الاستثمارات وتحديد الأولويات على المستوى المحلي.

انتظارات المواطنين، كما برزت في اللقاءات التشاورية، تختزل صورة عامة عن مجتمع تعيش فئات كبيرة منه في حالة من الهشاشة، ويظل الأمل معلقًا على دولة اجتماعية منصفة وفاعلة، وقد بدأ تفعيل أولى هذه الخطوات خلال الولاية الحكومية الحالية من أجل الانتقال الاجتماعي.

انتظارات المواطنين تختزل بالأساس في أربع كلمات: الصحة والتعليم والشغل والعدالة الاجتماعية، فالشغل هو المدخل إلى الكرامة، والصحة معيار العدالة، والتعليم ركيزة الوعي المجتمعي، والعدالة المجالية أساس وحدة الوطن.

إلى جانب ذلك، لا يمكن الحديث عن جودة الحياة دون التطرق إلى وضعية الخدمات العمومية، التي تُعد رافعة أساسية لأي مجهود تنموي. ويتضح من خلال مختلف التعبيرات أن التعليم والصحة يشكلان موضع نقاش كبير، ليس فقط بسبب ضعف البنية التحتية المتراكم، ولكن أيضاً نتيجة غياب رؤية مندمجة حقيقية ترتبط بالخصوصيات المجالية.

ومن هنا، فإن إعادة بناء النموذج التنموي الجهوي لا يمكن أن تتم بمنطق القطاع المعزول أو الاستثمار العشوائي، بل تتطلب هندسة شاملة ومندمجة تقوم على الربط الذكي بين القطاعات، وعلى التفاعل الخلاق بين المركز والجهات، ضمن منطق تعاقدي واضح.

إن التنمية الحقيقية لا تتحقق بتمويل المشاريع فقط، بل بتوحيد الرؤية، ووضوح الأهداف، وتوزيع عادل للموارد، وإعمال معايير النجاعة، وقياس الأثر، وتمكين المواطن من دور فاعل في التخطيط، والمراقبة، والتقويم.

إن المملكة اليوم، وهي تفتح أوراشاً استراتيجية كبرى، مثل تعميم الحماية الاجتماعية، والانتقال الرقمي، والتحول الطاقي، وتوسيع قاعدة الطبقة المتوسطة، تجد نفسها أمام فرصة تاريخية لإعادة الاعتبار للجهة كوحدة دينامية للتنمية. فرصة يجب ألا تُهدر، لأن فشل الجهوية لا يعني فقط ضياع ميزانيات أو تباطؤ مؤشرات، بل يعني تآكلاً في الثقة، وتزايدا في الفوارق، وتعميقاً في الإحساس باللاجدوى.

لكن هذا يتطلب، كذلك، تقوية قنوات التواصل والتأطير والتفاعل المستمر، بحثا عن انخراط المواطنين في التحولات التي تشهدها المملكة.

وقد تفاعلت الحكومة، بسرعة وجدية واضحتين، مع الدعوة الملكية إلى وضع برنامج للتنمية الترابية المندمجة، مستندين في ذلك إلى خبرة ميدانية اكتسبها الحزب من تجارب الإنصات المباشر للمواطنين في كافة جهات المملكة، مع ما تثيره هذه المقاربة من نقاشات حول مركزية البرامج التنموية وحول أدوار المنتخبين وحول حدود وآفاق الديمقراطية المحلية في ظل التغيرات التي يعيشها، أو سيعيشها، المغرب.

المونديال.. المغرب يتأهل!

يعيش المغرب إقلاعا غير مسبوق. هذه حقيقة لا ينكرها إلا جاحد أو منزعج من هذا المسار. فبفضل تخطيط وإشراف ملكي مُبدعٍ واستثنائي، يعيش المغرب جيلا جديدا من الأوراش، ليس الاستعدادَ لاحتضان مونديال 2030 إلا محفزًا ومُسَرِّعًا لها.

كان المونديال حُلم ملكين، الملك الراحل الحسن الثاني والملك محمد السادس نصره الله. وقد صار حقيقة زفَّها صاحب الجلالة عبر بلاغ للديوان الملكي.

الحلم الذي صار حقيقة هو فرصة تاريخية ليس لإبراز إمكانياتنا الكروية فقط، ولا لإثبات قدراتنا في تنظيم التظاهرات فحسب، ولا لمجرد إبراز انفتاحنا على الشعوب والمجتمعات والثقافات المختلفة، إنما هو فرصة لإثبات قدرتنا على ربح الرهان التنموي، واستدراك ما تأخر في هذا المجال، وفرصة للدخول بالمغرب إلى نادي الدول الصاعدة رسميا.

إنه فرصة الإقلاع، إنه فرصة تثبيت الصعود.

هذه محطة برهانات كبيرة، تحتاج التعبئة الجماعية، وتتطلب تجاوز الصراعات الفارغة والهامشية، قصد رفع مستوى الطموح، من أجل تأهل جماعي.

هذا جزء من واجب الحزب، ولن يكون الاستمرار فيه إلا استمرارا واستكمالا لما قام عليه منذ تأسيسه.. نبنيو جميع.. نتأهلو جميع!

من الثقة إلى المستقبل

مساراتنا ليست مجرد عناوين عابرة، بل حكاية بناء متواصل في طريق طويل اخترنا أن نقطعه بوعي ومسؤولية، وبعزيمة لا تلين وإيمان راسخ بأن العمل الجاد هو السبيل الوحيد لتحقيق التحول المنشود.

انطلقنا من "مسار الثقة" إيمانا بأن الثقة هي الأساس المتين لأي مشروع مجتمعي ناجح، ثم واصلنا عبر "مسار المدن" حيث راهنّا على القرب من المواطن والإنصات لانتظاراته في فضاءاته اليومية، لنمضي بعد ذلك في "مسار التنمية" الذي جعل من العدالة المجالية وتكافؤ الفرص عنوانا رئيسيا، وصولا إلى "مسار الإنجازات" الذي جسد على أرض الواقع وعودا تحولت إلى أفعال، وأفكارا صارت برامج ملموسة تخدم المواطن وتستجيب لتطلعاته.

واليوم، ونحن نستحضر هذه المحطات بما راكمته من تجربة وثقة وأمل، نتطلع بتفاؤل كبير نحو المستقبل، مستشرفين استكمال "مسار المغرب الصاعد" ومقبلين بعزم وطموح على "مسار المستقبل"، مستندين في ذلك إلى خلاصات العمل الميداني الجاد، وإلى الإنصات المستمر، وإلى حصيلة المشاورات الموسعة التي فتحها الحزب مع عموم المواطنات والمواطنين، والتي شكلت لنا خارطة طريق متجددة وواضحة المعالم، تمكننا من ربح الزمن التنموي، وتفادي هدر الوقت، والتفاعل السريع والفعال مع أولويات المواطنين، وجعل السياسات العمومية أكثر قربا من واقعهم، وأكثر التصاقا بانتظاراتهم وطموحاتهم المشروعة.

هي مسارات نؤمن بأنها ستفتح آفاقا أوسع للتنمية والابتكار والكرامة، وسنكون فيها فاعلين أساسيين في البناء والإصلاح، مساهمين بكل جدية في رسم ملامح مغرب قوي، منفتح، ومتضامن. ونستلهم في ذلك كله التوجيهات الملكية المتبصرة، التي تشكل دائما بالنسبة إلينا نبراسا هاديا، ومصدرا للإلهام، وبوصلة ثابتة توجه اختياراتنا وتغذي طموحنا نحو مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

مســار الإنجــازات

نعتبر هذه الوثيقة أكثر من مجرد عرض كلاسيكي للعمل الذي أنجزناه خلال هذه الولاية الحكومية، وما يجب أن نركز عليه في المستقبل، فهي تعكس فهمنا العميق للمعطيات والتحديات في مرحلة سياسية دقيقة، وتوضح عناصر الأجوبة التي يقدمها مشروعنا الحزبي بروح وطنية متجددة، قادرة على المبادرة والمساهمة بفعالية.
إنها أيضا تأكيد على أننا امتلكنا النواة الصلبة لبناء المغرب الصاعد الذي يطمح إليه جلالة الملك، نصره الله، ودعوة صادقة لكل من يرغب في المشاركة بجرأة وطموح في إنجاز الانتقالات الكبرى التي تتطلبها بلادنا، وتعكس طموحنا في إحداث أثر ملموس ومستدام على مستوى الوطن والمواطنين.
هذه الوثيقة تمثل دعوة لكل مواطن للانخراط في مشروع وطني مستمر، يسعى لبناء مغرب المستقبل حيث تتاح الفرصة للجميع بشكل منصف وعادل، ويكون لكل فرد دور فعلي وحقيقي في صياغة هذا المستقبل المشترك، بروح المسؤولية والوطنية الحقة.

التجمع الوطني للأحرار